مركز البحوث العربية والإفريقية

أمريكا: الإسلام والسودان

قراءات في غياهب الفكر السياسي الحديث

د. إمباي لو بشير



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : أمريكا الإسلام والسودان

قراءات في غياهب الفكر السياسي الحديث

المؤلف : د. إمباي لو بشير

رقم الإيداع :

٢٠١١/٩٦٣١

الطبعة الأولى ٢٠١١



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء

أهدي هذا الكتاب إلى إخواني في السّودان شماليين وجنوبيين، شرقيين وغربيين راجيًا أن يساهم في لمّ شملهم وتوطيد جمعهم.

والله وليّ التوفيق وهو يهدي السبيل.

إمباي لو بشير

تقديم وتأطير الدراسة

■ ■ ■

تسعي هذه الدراسة إلى مراجعة العلاقة المطّردة بين كيانات ثلاثة هي: أمريكا، الإسلام والسودان. قد تبدو عضوية هذه العلاقة للناظر إليها هاشة أو شفافة أو قل منعدمة؛ لكنها بالتحليل الدقيق، وبالتدبر في ماهيات كلّ منها، وبالأخص فيما آلوا جميعا إليه هذه الأيام؛ لا يملك المحلل إلا أن يضع نصب عينيه ثلاث حقائق، قد يؤدي فهم وتحليل كل منها إلى فرضيات يمكن مناقشتها.

أولا: أن الخطاب الأمريكي في الآونة الأخيرة رسميا كان أم شعبيا، اتسم باعتبار الإسلام الراديكالي - أو على الأجدر باتهام الإسلام السياسي - منبعا للعنف وعدم التسامح والإرهاب، أو ما أسماه نائب الرئيس الأمريكي الأسبق، ديك شيني بالتهديد الأخضر (Green Menace).

ثانيا: إنّ الثقافة الأمريكية السياسية الحديثة تؤمن بمثالية مساندة الأقليات الدينية والعرقية، ودعم قضايا المرأة ونجدة السياسيين المستضعفين؛ واستئصال أسباب اللجوء والنزوح سياسية كانت أم اقتصاديّة.

ثالثا: إن دور أسامة بن لادن وجماعة القاعدة في هجمات ١١ سبتمبر جعل أية علاقة سابقة بالرجل محل شك، إن لم نقل مدعاة «للجرح والتعديل» من قبل السلطات الفيدرالية الأمريكية.

وبناءا على هذا التحليل تصح فرضيات القول بأنه أولا: الرؤية الأمريك للإسلام تؤثر سلبا أو إيجابا في سياستها تجاه السودان؛ الذي يتبنى النظ الإسلامي، ثانيا أنّ استقبال السودان لأسامة بن لادن في بداية التسعينات، وإس يد العون له؛ وكون السودان يوما ما موطنا لقيادة القاعدة، فإن السياسة الأمر

التي فشلت في اقتياد الرجل سوف تبقي شاكة في نوايا السودان وأهدافه؛ إذن، هذه العلاقة بين البلدين قد تتحكم فيها سياسة تتبع أعوان ابن لادن السابقين ومعاقبتهم بمن فيهم السودان.

رابعًا: إنّ مشاكل السودان الداخلية في دارفور، وجنوب البلاد، وما نتجت منها من مظاهر اللجوء و النزوح و النزاعات العرقية والحروبات الإثنيّة وضعت السودان على منظار الاهتمام الأمريكي، وذلك راجع إلى الصدى الذي تحدثه هذه القضايا في الإعلام الأمريكي، و بالتالي في حياة الأمريكان اليوميّة.

المقصود بأمريكا ؟

في البدء يحسن الفصل بين أمريكا كشعب وأمريكا كدولة، فالشعب هنا نقصد به الجمهور الأمريكي البالغ تعداده قرابة ٣٠٠ مليون نسمة، مقسمين بين هنود حمر، أسيويين، أسبانيين Hispanic ، سود و بيض، وهي أيضا ثالث أكبر دولة في العالم من حيث السكان بعد الصين والهند، كما تمثل طبقات اقتصادية متباينة.

وكذلك تنخرط هذه الطبقات في كتل سياسية وجماعات ضغط متنوعة، وفي أكثر الأحايين متباينة، وهذه التكتلات «Lobbies» غرضها التأثير على طريقة تفكير المشرعين، أو أهل السياسة، إما لتأييد أو معارضة اتجاه معين، ودوافع مجموعات الضغط هذه قد تكون دينيّة، تجارية، عقدية، عرقية إلخ.

واهتمام الشعب الأمريكي بالسياسة الخارجية محدود، وفي الحقيقة يحكم هذا الاهتمام مدى تأثير السياسة الخارجية، بأوضاع البلاد الداخلية أو بالأحرى مدى تأثر الأوضاع الداخلية بهذه السياسات، ومن هنا اشتهرت المقولة الأمريكية «كلّ السياسة محليّ» (All Politics is Local). والثقافة الأمريكية الحالية قائمة على تشجيع التنوع، والمغامرة، والهجرة، فبقاء المرء على مستوى معيشة أوليائه يعتبر فشلا في الحياة و١٧ في المائة من الأمريكان يغيرون سكناهم سنويا من ولاية

لأخرى، والسياسات الخارجية لأمريكا تغيرت جذريّا منذ الحرب العالمية الثانيّة؛ فأمريكا دولة كانت أسست على الاعتزالية (Isolationism)، وتلك الفكرة أيضا ظاهرة في جغرافيتها وتاريخها واكتفائها الذاتي، بيد أنّ التطورات في آسيا في الخمسينيات ثمّ في الشرق الأوسط في التسعينات والعراق في التسعينات، ثمّ هجمات ١١ سبتمبر قد غيرت هذه المعادلة جذريّا في تاريخ أمريكا الحديث؛ حيث إنّ الهجوم على نيويورك وواشنطن و بنسلفانيا تبعته مسلسلات الغزو في أفغانستان والعراق وحضور دائم في سماء اليمن و الصومال و كذلك منطقة الصحراء الكبرى.

أما أمريكا كدولة :

فحدّث ولا حرج، وكما يقول جيمس مدبسون، مهندس النظام الفدرالي الأمريكي، فانّ «هذه دولة لها مصالح دائمة، ولا أصدقاء دائمين.» لم يمكن جيمس مدبسون يتحدث عن فراغ، بل كان يحلل الأوضاع في غياهب القرن الثامن عشر، وهي الفترة التي تعتبر أهم فترة في بناء هذه الدولة الجديدة، وهي فترة شهدت نزاعات دامية بين المستعمرة المستقلة وبين بريطانيا، و كذلك الحرب بين المستعمرة ومكسيك من الخارج، وتوسعا تجاه الغرب على حساب الهنود الحمر، وفي هذه الفترة أيضا توطد وضع الدين في الثقافة الأمريكية؛ حيث تمّ الحفاظ عليه على المستوى المحلي وكجزء أساسي في الثقافة الأنكلوساكسونية البروتستانتينيّة: فلكل شخص دينه، إن أراد ولكن لا دين للدولة، يجب الفصل بين الدولة والدين. وقد ذكر الرحالة والمحلل الفرنسي أليكسيس دي توكفيل في كتابه: «الديمقراطية في أمريكا» بأنه كان للدين والكنيسة دور بنّاء في بناء الدولة الأمريكية على المستوى المحلي حيث ساهمت الكنيسة مباشرة في مساندة المشاريع الخيرية والتنموية بغض النظر عن إمكانيات أو مسئوليات الحكومة أو الدولة.[1]

(1) Alexis de Tocqueville, Democracy in America. New York: A. S. Barnes & Co., 1851.

وهي فترة تمّ فيها أيضا تقنين تجارة الرق داخليا، والبتّ في أنّ الرجل الأسود الرقيق يساوي ثلثي الرجل الأبيض الحر، وهي أيضا فترة سُنَّتْ فيها القوانين والتقاليد السياسية التي مازالت تحكم النظام السياسي الأمريكي وأهمها: الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ثمّ إعطاء حق الفيتو للسلطة التنفيذية، وهي فترة تم فيها تفعيل مقولة توماس جفيرسون في مقدمة وثيقة الإعلان عن الاستقلال حين كتب:

«ونحن نشهد بالآتي كحقائق مطلقة تُدْرك بكلّ بساطة، وهي أنّ الناس خلقوا سواسية، وقد أضفى خالقهم عليهم بحقوق الحياة، الحرية، والبحث في سبل السعادة، ولأجل المحافظة على هذه الحقوق، أقيمت الحكومة بين الناس؛ وتستمدّ سلطاتها الشرعية من موافقة المحكومين. وعليه، كلما أساءت الحكومة استخدام هذه العهود، يصبح من حق الناس مقاومتها، أو إنحاؤها أو استبدالها بأخرى جديدة.»[1].

وهنا يحسن القول بأنّ البحث عن سبل السعادة يعتبر ركيزة أساسية للثقافة الأمريكية قديمها وحديثها، وقد لا أكون بعيدا عن الصواب إذا قلت أنه الإطار الذي يرتكز عليه فهم الأمريكان للحياة من حولهم «البحث عن سبل السعادة» ولو على حساب النفس، على حساب الآخر، موت الآخر، تدمير الممتلكات وتدمير الآخر نفسه.

ولأجل هذا السعي الدؤوب شاركت أمريكا في الحرب العالمية الأولى والثانية لحماية طرق تجارتها مع الحلفاء؛ ولأجل هذا السعي خاضت أمريكا الحرب الباردة ضدّ الروس، ولأجلها أيضا بدأت حروب الخليج الأولى والثانية، هذا على المستوى الخارجي، وأما على المستوى الداخلي فحدّث و لاحرج، «فالبحث عن سبل السعادة»

(1) United States Declaration of Independence. Authored by Thomas Jefferson et al, created in July 1776.

فرز ثقافة العنف والعنترية في أوساط الأمريكيين. وهذا ما جعل H. Rap Brown ، المناضل الأفريقي الأمريكي يقول: «إنّ هويّة العنف أمريكية الأصل مثلما هو يوم استقلالنا – الرابع من يوليو.» وفي تقديمه لكتاب ما، ربط الأستاذ سمير أمين مفهوم العنف الأمريكي بمفهوم العنف الرأسمالي القائم على استغلال الآخر. وهناك الكثير من الدراسات التي تثبت بأنّ الرأسمالية قائمة على فلسفة العنف الاقتصادي الذي يعاف الرحمة والرأفة بالكادحين ولا يولي جهدا في سبيل إثراء النفس واستغلال الغير.

والفيلم الوثائقي الذي ظهر في عام ٢٠٠٩ للكاتب والمخرج الأمريكي مايكل مور، عمّا أسماه «الرأسمالية: قصة حبّ،» إنّما يشير إلى هذا الحبّ للعنف بكل معانيه لأجل الثروة والثراء وهذا، طبعا، سعيا وراء السعادة، هذه النقطة مهمة جدا في دراستنا للسودان وتأطيره في بوتقة السياسة الأمريكية الحديثة.

هذا الكتاب هو دراسة للفرضيات الثلاثة التي أشرنا إليها مسبقا.

وهي تمثل فصول الكتاب، و بالتحديد: الفصول الثلاثة التي تناقش الثقافة السياسيّة الأمريكية، الإسلام في أمريكا والسّودان في الذاكرة الأمريكيّة. والدّراسة تمثل تحليلا لهذه القضايا مستندا على فهم المؤلف لهذه القضايا، باحثا في ثناياها ومعايشا لتداعياتها الإقليميّة والدوليّة، ونرجو أن يساعد هذا الجهد المتواضع في تقريب وجهات النظر، وأن يساهم في إيجاد حلول لهذه المشاكل الطاغية على قضايا الفكر السياسي الحديث[1].

(١) تناولت هذا الموضوع باستفاضة في كتابي القادم. وسوف ينشر قريبا في دار جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم. و اسم الكتاب:
Reforming Higher Education in Africa: the Case of IUA



الفصل الأول

الخلفية المادّية والأيديولوجية لأمريكا

فهم المجتمع الأمريكي الحديث

■ ■ ■

إن فهم المجتمع الأمريكي الحديث أصبح ضروريا من متطلبات العولمة، التي تقتضي فهمنا لبعضنا البعض، وهو قبل ذلك من متطلبات حسن الجوار في هذا الكون الذي أصبحت أطرافه متقاربة، وأسواره مكشوفة لسكناه. وبما أنّ أمريكا هي قوّة عظمى ودولة لا يمكن تجاهلها في السياسات الدوليّة والعلاقات الثقافيّة، ففهم تاريخها واستنباط دروس من نهضتها الصناعية واستقرارها السياسيّ لا يقلّ شأنا من أي درس من دروس السياسة أو الاقتصاد.

ومع سوء الحظ، فقد دأب كثيرون من الدارسين الأجانب، وبالأخص من الدول الأقل تقدّما، علي فهم أمريكا عبر أفلام الهوليوود، ومن خلال لمحات من مسلسلات التلفزيونات الأمريكية المتوفرة في ربوع العالم. و بديهي القول أنّ هذا لا يكفي؛ فمع أنّ تاريخ أمريكا السياسي ليس ببعيد الأمد إذا قورن بالدول المتقدّمة الأخرى أو الأمم القاطنة في آسيا و أفريقيا، فإنّ تجربتها السياسيّة وبضائعها الثقافيّة لا يمكن الاستغناء عنها في أية محاولة لفهم مؤشرات النهضة ومستجدات العمران في العصر الحديث.

إن فهم المجتمع الأمريكي الحديث يتطلب منا تحليلا دقيقا ومراجعة نقدية للتاريخ الأمريكي؛ فقراءة مجتمع ما خارج إطاره التاريخي، وتطوراته الزمنية سرعان ما يؤدي إلى زلل منهجي وأخطاء في النتائج وهذا ما أوشك الأستاذ سيد قطب أن يقع فيه حين كتب بأنّ: «أمريكا هذه كلها.. ما الذي تساويه في ميزان القيم الإنسانية وما الذي أضافته إلى رصيد البشرية من القيم، أو يبدو أنها ستضيفه إليه في نهاية المطاف. أخشى ألا يكون هناك تناسب بين عظمة الحضارة الماديّة في

أمريكا، و عظمة «الإنسان» الذي ينشئ هذه الحضارة، وأخشى أن تمضي عجلة الحياة، و يطوى سجل الزمن، وأمريكا لم تضف شيئا - أو لم تضف إلا اليسير الزهيد - إلى رصيد الإنسانيّة ومن تلك القيم، التي تميز بين الإنسان والشيء، ثمّ بين الإنسان والحيوان»[1].

لقد أخفق الأستاذ قطب في هذا الاستنتاج، مع احترامنا له، لأنّه مهما تنتقد السياسات الأمريكيّة في منطقة الشرق الأوسط، فإنّ الإضافات الأمريكية إلى التاريخ الإنساني منذ الحرب العالمية الأولى جلية وواضحة في مجالات الفنّ والتكنولوجيا كما الأفكار التحررية في حركات الاستقلال. ولو أنّ الأستاذ أسعف بطول العمر لشهد دور أمريكا في بناء شبكة الانترنت التي مكنت شعوب المنطقة العربيّة من أن تثور على حكامها ونظمها الجائرة رغم أنف أمريكا نفسها. هذا لا يُقلل من شأن الأستاذ قطب، ولا يكدر من ريادته في الفكر الإسلامي؛ فكتاباته في ظلال القرآن، وفي معالم في الطريق شواهد له على ثقابة النظر، لكن مثل هذه القراءات السطحيّة النابعة عن العاطفة لا العقل المتدبر، يثني عن فهم الواقع المعاش والاستفادة من الحكمة بغض النظر عن مكان إنتاجها أو زمان صناعتها. وقد ذكرت جماعة من الدارسين لأسباب تخلف البحث العلمي والإنتاج المعرفي في المنطقة العربية أنّ لبطء حركة الترجمة دور جوهري في فرز المشكلة. فعدد الكتب المترجمة إلى العربيّة في المنطقة خلال ألف سنة الماضية، منذ نهاية حكم المأمون بالله، هو أقل ممّا تترجمه دولة واحدة مثل أسبانيا في سنة واحدة.[2] ولهذا السبب أو لغيره، يستحسن فهم المجتمع الأمريكي فهما مستنبطا من تفهم المجتمع لنفسه واستشعاره لتاريخه وماضيه.

وليس بغريب أنّ الأمريكان بمختلف خلفياتهم الثقافيّة، واتجاهاتهم السياسيّة

(١) عادل حمودة ، سيّد قطب: من القرية إلى المشنقة . القاهرة: سينا للنشر، ص.٩٢ .

(2) UN Arab Development Report «Self-doomed to Failures.» July, 2002.

يفقهون ثقلهم في ركب التاريخ الحديث، فيكنون حسّا جيّاشا وحبّا منطقيا لبلادهم، معبرين هذا الحسّ فيما يحفظون في صباهم من أغنية الأرض المترامية بطبيعتها وثقافتها والتي كتبها المغني القومي وودي كثري في العقد الثالث من القرن الماضي، وأصبحت، مع مضي الزمن، صدى أمريكا و نشيدها الشعبي.

وأظن أنه يحسن عرض الأغنية مترجمة في هذا الفصل، و اسمها: هذه الأرض أرضك:

هذه الأرض أرضك، و هي كذلك أرضي
مترامية من كاليفورنيا إلى جزيرة نيويورك
عبر الغابات الحمراء إلى خليج الأودية الجارية
نعم، هي أرض بُسطت لك، كما هي بسطت لي

عندما كنت أتتبع تلك السهوب
أرى فوقي تلك السماوات المتراميات
أرى من تحتي ذلك الوادي الأخضر
نعم، هي أرض بُسطت لك، كما هي بُسطت لي

تهت ثمّ همهمت ، لكنني اهتديت إلى سبيلي
عبر الأودية الجاريات، و صوب الصحاري الماسيات
و ما حولي كله صوت يرنّح:
نعم، هي أرض سخرت لك، كما هي سخرت لي

عندما تبدت الشمس بإشراقها، و كنت حينها في تنزه

كانت مزارع القمح تتبسم، و ملامح السحاب زاهية من بعيد
سمعت صوتا يصدح عندما كان الضباب ينجلي:
هذه الأرض أرضك، مثلما هي أرضي(١)

ولثراء الثقافة الأمريكية، وتنوع روافدها، واختلاف منابع نظامها السياسي، اختلف الدارسون حول الآلية المثلى لدراسة وفهم التاريخ السياسي لأمريكا، وهذا الاختلاف ليس حديث النشء، ففي عام ١٨٣١ جاء المؤرخ والمفكر الفرنسي أليكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville إلى أمريكا باحثا عن أثر التباين الاقتصادي على حياة الأفراد، لكنه بعد خمس سنوات قضاها باحثا ومنقبا للحياة السياسية الأمريكية، جاء بكتاب يعتبر من أمّهات الكتب في فهم سيكولوجية السياسة الأمريكية. وحتى اليوم يعتبر كتابه «الديمقراطية في أمريكا » Democracy in America« ممثلا لمدخل خاص في فهم التاريخ السياسي والثقافي لأمريكا(٢).

ومبلغ القول في الكتاب هو أنّ الحياة الأمريكية السياسية تُصْنَع من الأحياء والبلديات والمجالس المحلية، وأنّ قوة المجتمع المدني الأمريكي هي التي ميزت هذا البلد عن غيره من البلاد. ثمّ إن الكاتب كان تنبأ حينها بأنّ الولايات الوليدة فيما كانت تسمى بالعالم الجديدة، ستفوق عالم أوروبا القديمة خلال بضع سنوات بسبب الحرية المتجذّرة في المجتمع المدني الأمريكي الناشئ، بعكس أوربا التي كانت تنوء تحت الحكم الملكي في بريطانيا والفردي في فرنسا وغيرها.

وقد أثّر دي توكفيل على الدراسات من بعده، وبالأخصّ في العصر الحديث، حيث تطورت أفكاره لتؤسس مدرسة اتجاه المجتمع المدني Neo de Tocqueville، الذي تؤمن بأن النموذج الأمريكي قائم على وجود فضاء عريض ومستقل يشغله

---

(١) Woody Gutherie (1912-1967) القصيدة للمغني الشهير وودي كثري .
(2) Alexis de Tocqueville, Democracy in America. New York: A. S. Barnes & Co., 1851.

المجتمع المدني المنفصل من الحكومة. وفي عام ١٩٩٢ راجع العالم الأمريكي روبرت باتنام هذا الاتجاه، بأنّ النموذج الأمريكي مازال واردًا وصائبًا، وأنّ التطور القائم على المجتمع المدني مازال النمط الأمثل لبناء المجتمعات الحديثة، واستخدم إيطاليا كحالة لدراسة هذه الفرضية.(١)

ويؤمن كل من جورج بانكرفت George Bankroft المعروف بأبي المؤرخين الأمريكيين، والمؤرخ الشهير فريدريك تورنا Frederick Turner بأنّ الهوية الأمريكية وتاريخها لا تفهم إلا من منطلق دور الحدود والتوسع في خلق هذه الدولة. وقد تمكن الأخير من إشغال المؤرخين منذ ١٨٩٣ بهذا المبدأ فيما أسماه بفرضية الحدود «Frontier Thesis.» وفحواها أنّ الشخصية الأمريكية تطورت في إطار الحروب والنزاعات و الكشوفات داخل أمريكا الشمالية، وأنّ هذا التراث خلف ثقافة الرجولة والأنفة والعنف التي ميزت الإنسان والتاريخ والحضارة الأمريكية من غيرها.(٢)

ويميل عدد من الدارسين إلى أنّ فهم التاريخ والثقافة والسياسة الأمريكية قائم على فهم فكرة الدستور الأمريكي وكيف تطور، ومنابعه والحيثيات الأدبية التي أثرت في تشكيله.(٣) والدستور الأمريكي The Constitution)) وليد ١٧ ديسمبر عام ١٧٨٧ عقب مؤتمر الدستور الذي انعقد في مدينة فيلادلفيا بحضور ممثلي الولايات الثلاثة عشرة، التي أيضا رجع ممثلوها ليقنعوا مواطنيهم على إجازة قرارات المؤتمر. وقد تمّ إحداث تعديل Amendment)) في الدستور منذ ذلك

(1) Robert Putnam, Making Democracy Work. Princeton University Press, 1993.
(2) Turner, Frederick Jackson. «The Significance of the Frontier in American History.» Address before the American Historical Association, Chicago, 1893. (Google Book).
(3) Michael Oreskes , The Genius of America: How the Constitution Saved Our Country--and Why It Can Again. New York, Quebecor World Fairfield, 2007.

الوقت ٢٧ مرة. وأكثر هذه التعديلات أثرًا في نفسية الإنسان الأمريكي هي التعديلات العشرة الأولى المعروفة «بوثيقة الحقوق.» وقد قدمها مهندس الدستور ومفكره الكبير جيمس مدبسون عام ١٧٩١. و«وثيقة الحقوق» شبيهة بدين يعبده الأمريكيون قديمهم وحديثهم، صغيرهم وكبيرهم، والدفاع عنها هو المبرر الأساسي لكل عمل سياسي؛ ولحمايتها أيضا تشن الحروب داخليا كانت أم خارجيا. وخلاصتها أنها جماع من القوانين التي تحد من سلطة الحكومة الفيدرالية ضدّ الولايات وضدّ الأفراد المواطنين.

وكذلك فيها حماية للحقوق الملكية للأفراد، وحماية الحريات في التعبير، في الإعلام، في التّجمع. وكذلك تحد من قدرة الدولة على معاقبة الجاني دون الاحتكام إلى اللجان القضائية، كما تمنع المعاقبة مرتين في جريمة واحدة، وكذلك تصرح بأنها أعطت للمواطنين أو للولايات حقوقا لم يعطها للحكومة الفيدرالية؛ ولأهمية هذا الدستور وديمومته في حياة الإنسان الأمريكي يعتبره المؤرخون أقدم دستور يعمل به في حياة الدول.

وأهمية الدستور ليست فقط في كونه وثيقة تاريخية، أو في دوره في حلّ النزاعات الأمريكية، لكن أيضا تكمن في الأدبيات التي ساهمت وشاركت في خلقه. وأنه تمكّن من جمع ثلاثة عشر دولة وإقناع أهلها بمختلف شيعهم وآرائهم ومراميهم بالتعايش تحت نظام إتحادي يخضع لحكومة فيدرالية واحدة. وقد استغرق الحوار بين الأطراف مدة طويلة أنتج أثناءها أدبا بثيرا وغزيرا لمؤيدي ومعارضي النظام. وقد جمع هذا الأدب في مؤلفات ما زالت سارية المفعول في المحاكم الأمريكية اليوم.

وأهمّ وثيقة في هذا المجال هو الوثائق الفيدراليةThe Federalist Papers وهي تتألف من ٨٥ مقالا كتبها كبار المفكرين في نهاية القرن الثامن عشر ممن كانوا يساندون فكرة الدستور الموجب للنظام الفيدرالي القائم على نظام الجمهورية أو الفصل بين السلطات التنفيذية، والتشريعية و القضائية. وكان هؤلاء المفكرون

الـذين أصبح اتجاههم فـيما بعـد هـو السـائد هـم: جـيمس مادسـون، وألكسـندر هاملتون، وجان جي.

ولأهميـة الدسـتور الأمريكـي في صـياغة الحيـاة السياسـية الأمريكيـة، ولأهميـة الأوراق الفيدراليـة في تطـوير فكـرة الدسـتور، سـنورد أحـد أهـمّ المقـالات في هـذا الكتـاب، وهـي مقالـة رقـم «عشر» التـي كتبهـا جـيمس ماديسـون إلى أهـل ولايـة نيويورك عام ١٧٨٧، يجادلهم فيها على أهمية الجمهورية و ينذرهم من خطـر سـيطرة الأغلبية الطائفيـة الحزبيـة عـلى مقاليـد السـلطة، كـما يتنـاول طـرق التعامـل مـع فتنـة الطائفية والتحزب.



وثيقة الفيدرالية رقم ١٠

■ ■ ■

وتكمن أهميّة هذا المقال في أنّ ماديسون يدرك فتنة الطائفيّة الحزبية وخطرها على البلاد، لكنه في نفس الوقت ينفر من تقييد الحريات أو منع الأحزاب السياسيّة، فهو مصرّ على ضرورة التعايش مع الطائفيّة، و عدم منعها أو محاولة استئصالها لأنه يرى في ذلك تضييقا للحريات التي بدونها لا تكون هناك حياة سياسيّة ديمقراطيّة، ومن ناحية أخرى، يلمس قارئ المقال أنّ ماديسون كان يتوجّس خيفة من الديمقراطية المباشرة التي كان الدهماء يدعون إليها، فهو يفضّل نظام التمثيل حيث ينصرف عامة الناس عن السياسة ويوكلون نوّابا لهم. وجدير بالذكر أنّ أفكار ماديسون هذه هي التي غلبت في النهاية، وعليها قام دستور الولايات المتحدة الفدرالي الجمهوري. ومع طول المقالة أوردتها كاملة في الصفحات القادمات حتى تعم الفائدة.

إلى أهل ولاية نيويورك

جيمس ماديسون، ٢٢ نوفمبر عام ١٧٨٧

من بين المزايا العديدة التي سوف يوفرها الاتحاد مع الولايات الأخرى، لا أكاد أجد ما هو جدير بأن يتم تطويره بدقة أكثر من ميل الاتحاد إلى كسر حدة عنف التحزب والطائفية. إنّ مؤيدي فكرة الحكومة القائمة على إرادة الشعب (الديمقراطية المباشرة)، لا يؤرقهم سوى احتمالات اندلاع فتنة الطائفية. فلا يدخر أحدهم جهدا في التفكير عن كيفية الموازنة بين مبادئ مثل هذه الحكومة وضروريات الحدّ من خطر الطائفيّة، فالفوضى والظلم وعدم الاستقرار التي ظهرت في المجالس الشعبية في ظل هذه الحكومة تنذرنا بمآل الحكومات الغابرة

المشابهة لها في أماكن أخرى من بقاع الأرض. فتنة الطائفيّة هذه أيضا بقيت المبرر الأول والحجة الأساسية التي يتسلح بها أعداء الحرية.

وبديهي القول بأنّ التعديلات التي تبناها دستور الولايات المتحدة (النظام الفدرالي) لمعالجة هذه المشكلة قديما وحديثا ليست مثالية. وليس هناك مبرر في أن نستبشر بأنها ستستأصل خطر الطائفية كما كان مرجوا ومؤملا من قبل. فهاهي الشكاوى بادية من خيار المواطنين، وكذلك نلمس التذمّر من أصحاب الديانات في مجامعهم الخاصة والعامة، وكذلك تصلنا المعارضة من مؤيدي إطلاق الحريات العامة والخاصة. وشكواهم تتلخص في عدم استقرار حكومتنا، وعدم مبالاة الفرقاء بالمصلحة العامة، وأنّ الحلول المطروحة لم تستنبط من مقتضيات العدالة وحماية حقوق الأقليات، بل هي حلول فرضت بمنطق القوة ولصالح الأغلبية المهيمنة. ومع أملنا في عدم مصداقية هذه الشكاوى، فما عهدناه من فطرة الإنسان (المغرورة)، لا يسعفنا بتجاهل احتمالات حدوث هذه الاختراقات.

قد نجد بعد بحث وتنقيب أن بعض هذه الاتهامات في حقّ حكومتنا باطلة، وكذلك سوف نعثر على مخالفات حقيقية ارتكبتها الحكومة، وبالأخص في مجال معاملاتها مع العامة ، ناهيك عن تناولها قضية حقوق الممتلكات الخاصة. طبعا، هذا لم نسمعه في جميع أرجاء هذه القارة، ولا شك أن هذا نتج جزئيا، إن لم يكن كليا، من السلبيات والتظلمات التي يتسم بها أداء الحكومة.

والمقصود بالطائفيّة أو التحزب هنا يتمثل في جماعة من المواطنين، أقلية كانوا أم أغلبية، اتحدوا وائتمروا لدوافع عاطفية أو مصلحية (خاصة) معاكسة لحقوق باقي المواطنين أو مهددة للمنفعة العامة.

وهناك نهجان لمعالجة تداعيات فتنة الطائفيّة: إما أن نتخلص من أسبابها أو أن نسيطر على تأثيراتها. أما فيما يتعلق بالتخلص من أسبابها ، فهناك أيضا نهجان:

الأول: أن ندمّر نظام الحرية الضروري في الحياة الطائفيّة ، **والثاني:** أن نواجه فتنة الطائفيّة عن طريق فرز نفس العاطفة والشعور العصبيين لدى باقي المواطنين حتى يتوازن التياران.

وليس هناك قول أصحّ من أن أؤكد بأنّ الدواء (النهج) الأول هو أخطر من داء الطائفية نفسها.

إن الحرية للطائفية هي كمثل الهواء للحريق؛ بدون الأول لا يستطيع الثاني البقاء، لكنه يعدّ من الجنون إلغاء الحرية، لأنها من ضروريات الحياة السياسية وإن أدت إلى ظهور الطائفية. مثل هذا كمثل القول بأنه يجب أن نتخلص من الهواء لأنه السبب في النار مع العلم بأنها أيضا ركن أساسي في حياة كل المخلوقات.

والنهج الثاني ليس عمليا مثلما أنّ الحل الأول ليس حكيما. طالما أنّ الإنسان خلق ضعيفا وغير معصوم من الخطأ وحرا في تفكيره، سيكون هناك اختلاف في الرأي والهوى. وطالما استمرت العلاقة بين أفكاره وحبه لذاته، ستكون هناك علاقة ترابطية بين أفكاره وهواه، ولسوف تبقى الأولى رهينة للثانية. إنّ وجود التفاوت في مواهب الرجال الذي برّر حقوق الملكية الفردية هو نفسه يمثل العقبة الأساسية في توحيد مصالحهم. ومعلوم أنّ حماية هذه المواهب هو الهدف الأول من إقامة الحكومة.

إنّ ميزة الملكية نفسها وتفاوت الممتلكات (ممتلكات الرجال) هي نتيجة الحماية (حماية الحكومة) لعدم المساواة في الملكية وحماية تفاوت مواهب الناس في اقتناء الممتلكات؛ وانقسام المجتمع إلى حماة مصالح وشيع يعكس أفكار ومشاعر أصحاب الممتلكات والميزات.

هذا السبب الأخير للطائفية هو متجذّر في فطرة الإنسان؛ نجده الآن شائع الانتشار في كثير من مناحي حياة الناس وبتنوع مساعيهم وأنشطتهم. نجد تعصبا

لأفكار معينة في الدين وفي السياسة كما في نواحٍ أخرى، وكذلك نلحظ انصياعا واسعا لأنواع من القادة الذين لا يهمهم إلا الجاه والسلطة، أو قل انصياع لنوع من الناس الذين بحكم ثرواتهم رغبوا في هوى الناس، وبالتالي يقسمون بني الإنسان إلى فرق وأحزاب وشيع يحتدم العداء بينهم ويصبحون عرضة للاقتتال بدلا من التعاون لتحقيق مصالحهم المشتركة.

إنّ ميل فطرة الإنسان للتحاسد قوية لدرجة أنه ما إن تأتي مناسبة تظهر فيها الفروق الشكلية، حتى تتبدى فيها جاهليات النزاع والحقد. وعلى كل حال، فقد بقي تنوع طرق اقتناء الممتلكات وعدم المساواة في طريقة توزيعها أهمّ سبب للطائفية. الجماعات التي تمتلك الميزات والجماعات المعوزة أصبحت تشكل قطبين في المجتمع. الدائنون والمدينون أصبحوا في تمايز بيّن، مصالح أرباب العقارات ومصالح أرباب الصناعات، ومصالح التجار، كلها برزت استجابة لحاجيات المجتمعات المتحضرة، لكنها قسمت هذه المجتمعات إلى طبقات اجتماعية، تشغلها مشاعر وأفكار متناقضة. إن تقنين هذه المصالح المتداخلة هو المقصد الأول للتشريع، ومواجهة نزعات التحزب والطائفية هي شغل الحكومة. يجب ألا يسمح لأحد أن يكون خصما وحكما في قضيته؛ لأنّ مصالحه سوف تحيّز حكمه، ولا غرابة في أن ذلك التصرف قد يشوه حكمته أيضا.

وبمنطق مساوٍ، بل أقوى من ذلك وأعظم، نقول أنه لا يصح لمجموعة من الناس أن يكونوا خصما وقضاة في نفس الوقت. ومع ذلك ما هو أكثر ما يشغل التشريع؟ إنه ليس قضايا تمسّ حقوق الأفراد فقط، لكن حقوق جماعات من المواطنين. وكذلك من هم أصحاب التشريع؟ إنهم في الحقيقة أهل القضايا التي يشرعون فيها؛ إنهم إما من طبقة الدائنين الموسرين أو من طبقة المدينين المعدمين، يجب أن تكون العدالة القاسم المشترك بين الجانبين.

لكـن يبـدو أنّ الأطـراف (أطـراف القضـية) هـم دائـما القضـاة، والحـال هـي أن القضاء يحسم دائما للطرف الأقوى. فمثلا، مسألة هل يجب تشجيع الإنتاج القـومي عن طريق تقييد المنتجات الأجنبية؟ إنها مسـألة لـن ينصف فيهـا أصـحاب المصـانع ولا أصحاب المتاجر ما دام المقصد هـو العدالـة والمصـلحة العامـة. ومسـألة أخـرى تتطلب العدالة بكل ثقلها هي كيفية جباية الضرائب من أصحاب الممتلكـات، ومـع ذلك ليست هناك قضية تشريعية معرضة لإساءات كـل مـن هـب ودبّ مـن أهـل الميزة، أكثر من هـذه القضـية. إنّ أي درهـم يـزاد عـلى الموجـود، فهـو درهـم يربـو في جيوبهم. ومن العبث القول بأنّ الإرشاد (مثلا التعليمات الدينية) فقط ينفع في حـل هذه النزاعات المصلحية وتوجيهها لصالح المصـلحة العامـة. التعليمات الإرشـادية وحدها لن تكفي. إنّ تغيير مثل هذه التصرفات لا يحدث بدون اعتبارات قد تكـون بعيدة وغير مباشرة، وإشكالية الاعتبـارات غـير المبـاشرة أنهـا قـد لا تكـون قويـة إذا قورنت بالمصالح المباشرة التي يبتغيهـا نـاهبو حقـوق الآخـرين أو مسـتغلو مصـالح الناس.

إذاً لقد توصلنا إلى الخلاصة الآتية: إنّ أسباب الطائفية لا يمكـن استئصـالها، وأنّ الحلّ الوحيد يكمن في الحد من تداعياتها. إذا كانت طائفية ما لا تمثل الأغلبيـة (فـلا حرج) فالعون موجود في النظـام الجمهـوري (نظـام الفصـل بـين السـلطات) حيـث ستتمكن الأغلبية من استخدام آلية التصويت لهزيمة الأصوات الشريرة.

وقد تضطر الطائفـة الخـاسرة هـذه إلى إعاقـة إدارة الحكومـة أو تشـنيج المجتمـع، لكنها لن تقدر على التستر أو الاختفاء في ظلّ الدستور. وحـين تكـون الطائفيـة هـي الأغلبيـة (الحاكمـة)، فـإن نظـام الحكومـة القائمـة عـلى إرادة الشـعب (الديمقراطيـة المباشرة)، سيضطرها إلى التقيد بالمبادئ أو المصالح إمـا مرتبطـة بالمصـلحة العامـة أم راعية لحقوق المواطنين الآخرين.

إنّ الـدفاع عـن المصـلحة العامـة والمحافظـة عـلى حقـوق الملكيـة الخاصـة في ظـل

الطائفية مع المحافظة على روح الحرية في الحكومة القائمة على إرادة الشعب هو الهدف الأسمى في مساعينا. علاوة على ذلك ، فذلك هي السبيل الأمثل لنجدة الحكومة الديمقراطية من المهزلة إلى المنزلة اللائقة لبني الإنسان.

بأية وسيلة يمكن بلوغ هذا الهدف؟ من الواضح أنه يمكن عن طريق سبيل واحد أو سبيلان: إما بمنع تراكم نفس العاطفة السياسية لدى الأغلبية حتى لا تقهر الأقلية؛ وإذا وجدت مثل هذه الأغلبية، يجب تفتيتها بوضع عراقيل عددية أو جغرافية لمنعها من تجاهل رغبة الأقلية.

إنه يجب أن ندرك طبيعة البشر: إن شهوتهم الفطرية إذا تصادفت مع الفرصة السانحة فلن تقدر على تقييدها تعاليم الدين. والمبادئ الأخلاقية لم تكن أبدا كافية لردع شهوة الإنسان حين تهيج الهوى وتتوفر أسباب خرق مبادئ العدالة أو إلحاق الظلم بالآخرين. أقصد أن دوافع التدين والمبادئ الأخلاقية تضعف إذا قورنت بشهية الهوى وغرور الانتهازية لدى الإنسان.

ومن هذا المنطلق، يصح استنباط القول بأنه في ظل النظام الديمقراطي (يقصد هنا الديمقراطية المباشرة)، حيث يشارك كل مواطن في شئون إدارة الحكومة، فلن نجد لنا دواء لداء الطائفية؛ لأنه ستظهر أغلبية من السّكان ذات قاعدة عاطفية مشتركة، وستكون لها كلمة في مسار الحكومة/ الحكم، وليس هناك من يردعها من المساس بحقوق الأقلية والأفراد. لذا سرعان ما تكون هذه الأنظمة الديمقراطية ساحة للنزاع والشغب، وسرعان ما تقصّر في المحافظة على حقوق وسلامة الأفراد. وكانت بصورة عامة قصيرة العمر، كما ظلت تواجه العنف عند موتها.

وقد كان المنظرون السياسيون يظنون خطأ أنه بإخضاع الناس جميعاً إلى مساواة كاملة في الحقوق السياسية للأفراد سينحو الناس فطريا إلى موازين العدل والمساواة في اقتنائهم للخيرات، و في أفكارهم وأهوائهم. الحكم الجمهوري القائم على

الفصل بين السلطات والتمثيل سيفتح آفاقا جديدة وحلولا لمشاكلنا. سنناقش الفرق بين هذا النظام والنظام الديمقراطي البحت، ولنفهم طبيعة الحل، والفعاليات التي سيأتي بها النظام الجديد.

هناك فرقان بائنان بين النظام الديمقراطي البحت والنظام الجمهوري: أولا، أنّ النظام الثاني قائم على النيابة حيث يمثل المواطنين عدد قليل من المنتخبين؛ إنّ هذا التمثيل نسبي وشامل لكل المواطنين وفي كل بقاع البلاد.

وميزة الفرق الأول هي أنه يلتقط ويوسع وينقح في نفس الوقت آراء العامة قبل تقديمها إلى مجالس الشعب. وهذا يتم عبر نظام التمثيل حيث أن الممثل هو حكيم ناخبيه من المواطنين، مدرك لمصالحهم وفوق مستوى الدهماء، ويتوقع من ولائه للعدالة والمصلحة العامة أن تطفو على مصالحه الخاصة. حكمة ممثلي الشعب أقرب إلى المصلحة العامة ممّا لو كانت الحكمة تأتي من الشعب مباشرة. من جانب آخر، هناك احتمال سلبي أيضا في هذا النظام التمثيلي، وهو أن يتربص رجال المصالح والنفوذ وسيئو النوايا بالنظام الانتخابي، فيُعينون خطأ ممثلين للشعب، ومن هنا سيسيئون استخدام النظام.

ومن هنا يأتي السؤال: هل أحسن للنظام الجمهوري أن يوسع التمثيل الشعبي أم أن يضيقه وينقّحه؟ ويبدو لي أن النهج الأخير أحسن لسببين:

السبب الأول: هو أنّ الجمهورية مهما صغر حجمها ستحتاج إلى عدد ما من ممثلي الشعب المسئولين عن مراقبة عصبية الجماعات، وإن قلوا، وكذلك الجمهورية مهما كبر حجمها، سيكون هناك حد لعدد ممثلي الشعب المسئولين عن مراقبة شغب المشاغبين، وإن كثروا.

يبدو جليا في الحالتين السابقتين أنّ عدد الممثلين في كلتا الحالتين لن يكون متناسبا مع العدد الكلي للسكان؛ ففي الجمهورية الصغيرة يبدو عدد الممثلين دائما

كبيرا بالمقارنة مع عدد السكان الكلي. وهذا يعني أنّ إشكالية التناسب التمثيلي بين حجم الجمهورية وعدد الممثلين للسكان فيه تكون أكبر في الجمهورية الصغيرة منها في الجمهورية الكبيرة.

ومن ناحية أخرى، بما أنّ عدد المواطنين الذين سيشاركون في انتخاب ممثل ما في الجمهورية الكبيرة سيكون أكبر من مثيله في الجمهورية الصغيرة، فاحتمال فوز سياسي جائر متستر بحبّ العدالة في الجمهورية الكبيرة يكون أقلّ، وحيث يتوفر جوّ الحريّة في هذه الانتخابات، فإنّ جمهور ناخبي الجمهورية الكبيرة ، بحكم كثرة عددهم، سيضطرون إلى تنقية الرجال واصطفائهم وفق قيم الكفاءة والأخلاق السامية.

ويجب أيضا أن نعترف بأن القصور موجود في كلتي الحالتين؛ فمثلا، حين يكون جمهور الناخبين عريضا للغاية، يصعب على المنتخب الممثل الإلمام بكل شئون ناخبيه أو حتى القدرة على الاهتمام بهم جميعا؛ والعكس أيضا صحيح، فحين يكون جمهور الناخبين صغيرا للغاية، سيفرط ممثلهم المنتخب في التركيز على شؤونهم، وقد يؤثر هذا في قدرته على الاهتمام بشئون الدولة الأخرى.

إذاً، دستور النظام الفدرالي هو الأقدر على لمّ هذه المصالح المشتتة، سواء الوطنية، أو المحلية أو الخاصة بالمجالس التشريعية في الولايات.

وهناك فرق آخر بين النظام الجمهوري الفيدرالي والنظام الديمقراطي الاتحادي يكمن في تفوق الأول في استقطاب عدد أكبر من المواطنين وضمّ مساحات أوسع من الأراضي، وهذا الأخير يجعل قدرة النظام الجمهوري على التصدّي لفتنة الطائفية أكثر فعالية من غيرها. المجتمع الصغير الحجم يحدد فرص الأحزاب والطوائف التي تشكله، وإن سهل فيه البتّ في المؤامرات التي تحاك ضدّ المجتمع، بينما المجتمع العريض في عدده يتمكن من تحمل ضروب الحزبية وجماعات المصالح

الطائفيّة.

وفي هذه الحالة الأخيرة يصعب ظهور أغلبية طائفية تسيطر على السلطة وتضطهد باقي المواطنين، وحتى لو تجمعت أغلبية طائفية حول هدف واحد، سيصعب عليهم الموافقة على نقاط قوتهم. وبجانب هذا العائق، تجدر الإشارة إلى أنه حين تفتقد الثقة بين أعضاء جماعة ما، تكون الموافقة على أية خطة تتمّ عبر أعيان القوم وهذا يصعِّب تآمر الأغلبية.

هنا يصح القول بأنّ أفضلية النظام الجمهوري (نظام الفصل بين السلطات) على النظام الديمقراطي (الديمقراطية المباشرة) تكمن في الحد من فتنة الطائفية؛ هذه هي نفس الميزة التي تجعل الكيانات الكبيرة أحسن من الكيانات الصغيرة، مثل أفضليّة نظام الاتحاد (الفدرالي) على نظام الولايات المكونة للاتحاد.

هل تعكس هذه الميزات أفضلية ممثلي النظم الكبيرة لأجل سعة أفقهم وتعاليهم على المصالح المحلية الضيقة؟ مهما يكن الجواب، يجب ألاّ نرفض القول بأن ممثلي الاتحاد يصح عليهم هذا التكهن.

هل ستعكس هذه الميزة حسّ الأحزاب والجماعات بالأمان الذي يأتي من إلمامها باستحالة تستر جماعة ما بالحكم لاضطهاد باقي الجماعات؟ هذا يجعلنا نتساءل: ربّما كثرة الأحزاب و الطوائف في الاتحاد (الفدرالي) هو مصدر أمان وضمان للجميع؟ وكذلك، هل هذه الميزة ترجع إلى كون هذا النظام ضمانا ضدّ إمكانية تستر الأغلبية الطائفيّة بالحكم؟ الردّ هنا أيضا سيكون في صالح النظام الاتحادي.

نعم، قد تشعل فتنة الطائفية نارها في الولايات التي تقطن فيها، ولكنها لن تقدر على إشعال نار الفتنة في كل ولايات الاتحاد. فمثلا قد يطغى اتجاه ديني على مذهب سياسي أو حزب ما في ولاية ما، لكن وجود اتجاهات ومذاهب أخرى في مناطق أخرى من الاتحاد يجب أن يضمن لمجالس التشريع الحدّ من مصائب هيمنة مذهب

واحد على الآخرين. فمثلا: غضب جهة أو جماعة ما لصالح صكّ أوراق مالية، أو إلغاء الديون، أو مساواة في توزيع الممتلكات أو غيرها من المشاريع لن يتمكن من أن يكون الشغل الشاغل لكل الاتحاد، لأنه سيكون مسألة جزئية. و مثل هذا كمثل القول بأنه أن تصيب بالداء بلدة واحدة هو أسهل من أن تصيب بالداء كل البلاد.

وخلاصة القول أنه في صدد البحث عن أحسن نظام سياسي للمحافظة على الاتحاد بين الولايات، سنوصي بنظام الجمهورية لأنّه سوف يطرح علاجاً جمهورياً أيضاً للأمراض الأكثر ملازمة للحكم الجمهوري.

وعلى قدر درجة الغبطة والعزة التي نستشعرها في كوننا جمهوريين يجب أن تكون حماستنا في تغذية روح دعاة الفدرالية وتأييد ممثليهم.

***

وهناك اتجاه آخر لفهم الثقافة السياسيّة لأمريكا الذي يقوده ديوايت والدو (Dwight Waldo)، المعروف بأبي نظرية الإدارة العامة (Public Administration). فيرى أنّ فهم أمريكا كثقافة وكشعب وكأدبيات يقبع في إدراكنا لعدة تجارب تاريخية، بعضها ماديّة وأخرى أيديولوجيّة. وتتضمن الأولى حقبة المجتمع العظمى، نهاية التوسع الحدودي، حضارة رجال الأعمال أو ثورة الشركات، حركة التحضر أو التمدن، النظام السياسي، وسطوة الدستور، الثورة الصناعية الثانية، سيطرة أو هيبة الخبراء والمتخصصين، شروق النبوغ الأمريكي، آثار الحروب الأمريكية الكبرى، عهد الرقي والازدهار، وعهد الكساد الاقتصادي. و هذه القائمة ليست حصرية، لكنها وسعت مضامينها فيما بعد الحرب العالمية الثانية.



الإطار المادي لأمريكا

■ ■ ■

فيما يلي نسلط بعض الأضواء على كل من هذه الفترات علّه يساعد القارئ العزيز على فهم عموميات المجتمع الأمريكي في إطار خصوصيات الدولة الأمريكية.[1]

المجتمع العظيم: The Great Society

هذا المصطلح يمثل التغييرات الجذرية التي حدثت في بنية الدولة الأمريكية، والتي قام بها الرئيس الأمريكي ليندن جونسون (Lyndon Johnson) في ستينيات القرن الماضي، وإلى هذه السياسات التنمويّة ترجع نهضة المجتمع الأمريكي الحديث فيما بعد الحرب العالميّة الثانية. وكانت مراسيم السياسات الجديدة تهدف إلى نقطتين أساسيتين:

١ - القضاء على الفقر .

٢ - القضاء على العنصرية والتظلم العرقي.

فقامت الدولة بتبني مشاريع ضخمة للقضاء على الفقر، وتعديل النظام التعليمي، وإصلاح المرافق الصحيّة، وتبني قوانين جديدة لصالح المساواة بين الجميع. وكان من أهمّ هذه السياسات إعادة تشبيك أقاليم البلاد بطرق حديثة سريعة ومتكاملة، واعتبار التفرقة العنصرية في كل المجالات الخاصة والعامة جريمة تستوجب المعاقبة، وإعلان الحرب على الفقر بداية عام ١٩٦٤ وذلك بإنفاق ثلاثة مليارات دولارات خلال ثلاث سنوات لإنشاء جماعات العون في كل أحياء المدن

(1) Dwight Waldo, The Administrative State. New York: Holmes & Meier Publishers, 1984, p. 7.

الكبيرة وإعادة تنظيم شبكة التعليم الابتدائي والثانوي ببناء برامج تعليمية إضافية في الأحياء الفقيرة.

ويلحق بهذه القوانين قانون التعليم العالي لعام ١٩٧٠، وهو ينص على دعم الجامعات ماليا وتوفير المنح الدراسية لكل من يحتاج إليها، و تبني نظام الضمان الاجتماعي، وتوفير التأمين الصحّي لكل من لا يقدر عليه تحت مظلة البرامج الصحية العامة مثل Medicare و Medicaid ومصطلح المجتمع العظيم أقدم من هذا العهد، لكنه أطلق عليه فيما بعد بإجماع المؤرخين لأنّ نجاح السياسات الاصلاحيّة ومساهمتها في بناء المجتمع مثّل روح المصطلح، وكان المفكر البريطاني الأصل غرهام ولاس أول من استخدم المصطلح ليشير إلى مثالية التشكيلات الاجتماعية الجديدة في المدن الناشئة. وأنه يمكن استخدام سيكولوجية الإنسان لتفسير أوضاع المؤسسات وعقلية السوق والقرارات السياسية فيما أسماه بالمجتمع العظيم، وهو يقصد ظاهرة التعقد في المجتمعات المدنية الحديثة المتشابكة. وكان الدارسون قبله يحللون هذا المجال من منظاري علم السياسة و الاقتصاد.[١]

تكملة الحدود ونهاية الفتوحات:

الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم التي بقيت لمائة سنة بعد تأسيسها دون أن تحدد حدودها الرسميّة. فالتمدد من الشواطئ المطلة على المحيط الهادي في الشرق إلى الشواطئ المطلعة على المحيط الهندي في الغرب تمّ خلال مائة سنة، استؤصل أثناءها جل الأهالي الأصليين من الهنود الحمر، كما احتلت أثناءها كثيرا من الأراضي التي كانت تابعة للإمبراطوريتين الفرنسية والأسبانية، وكذلك جلبت الأيدي العاملة المسترَقّة من إفريقيا لتعمير الأراضي المحتلة وزراعتها.

(1) Graham Wallas, Great Society: A Psychological Analysis. The Macmillan Company, 1914 (Google Book).

فالتوسع الجغرافي داخل العالم الجديد كان من لبنات تأسيس هذه الدولة الجديدة، وكان الأمريكان يربطون الرخاء المادي بالتوسع الزراعي ونهب الأراضي الخصبة من السكان الأصليين، ومن خلال هذا التوسع بنيت الشخصية الأمريكية الخيالية: المقاتل الكابوي، المغامر لأجل الثراء، الإنسان الأمريكي رائد التجارة وباني الحضارات، الفاتح المتحرر من قيود الحكومات و متطلبات المواطنة.

ومن هنا كان الاعتقاد السائد هو(Manifest Destiny) وفحواه أن قاطني العالم الجديد مكلفون من قبل الربّ بالتوسع من المحيط شرقا إلى المحيط غربا لأجل تحضير بني الإنسان بغض النظر عمّا سوف يحدث من الأضرار للآخرين. وفي هذا كتب أحد قيادات هذه الحركة: «غضوا الأنظار عمّا يحدث للأهالي من أضرار ولا داعي لاعتبارات قانونية أو إنسانية يجب أن نواصل الاكتشاف والاستيطان فهذه المسئولية المقدسة منوطة على كواهلنا يجب أن نحتلّ القارة كلها، فهي نصيبنا حيث سنطبق تجربة إنسانية قشيبة للحرية والنظام الفدرالية والحكم الذاتي».(١)

وفي نهايات القرن التاسع عشر، وبالتحديد بعد نهاية الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦٥، بدأ هذا الاتجاه والاعتقاد يتلاشى. وطغى اعتقاد آخر بأنّ الرخاء المادي موطنه الإنسان الأمريكي نفسه، وليس في مساحة الأرض التي يحتلها أو يستغلها (man made harmony) وقد تمكن فيلسوف هذا الاتجاه هاربر كارولي (Herbert Croly) في كتابه الشهير (The Promise of American Life) من نشر الوعي بين الأمريكيين، وإرساخ معتقدات جديدة تشجع استغلال الثروات الإنسانية أكثر مما تتربص بالثروات الطبيعية و المساحات الأرضيّة.(٢)

****

(1) Richard White (1991) «It is Your Misfortune and None of my Own: A History of the American West. University of Oklahoma Press, p.75 -75.
(2) Herbert Croly, The Promise of American Life. Boston: Northeastern University Press, 1909.

حضارة الشركات أو حكم رجال الأعمال:

يذهب بعض الدارسين إلى أنّ أمريكا هي الدولة الوحيدة في العالم حيث تصنع الشركات نوعية الحكم والحكومة، بينما في باقي دول العالم الحكومات هي التي تصنع نوعية الشركات. فمنذ انبثاق الدولة الأمريكية بقيت الشركات خاصة كانت أم عامة هي المؤثر الأساسي في الحياة السياسية والاقتصادية. فبعد ١٩٠٠ أصبحت الحكومة الفيدرالية تعتمد على الشركات العامة والخاصة لتأدية مسئولياتها الإدارية والتنموية. وقبل هذا التاريخ كانت الولايات والحكومة الفدراليّة تعتمد على الشركات لاحتلال أراضي جديدة أم استيراد الأيدي العاملة رخيصة كانت من أوربا أم مسترقة من إفريقيا. وفي عام ١٩٣٢ فرض الكاتبان الكبيران أدولف براي وغاردينا مينس نظريتهما الفلسفيّة على مفهوم الشركات. وهي أنّ الشركات ليست ملكا لشخص كما هو الشأن في الممتلكات الأخرى، لكنها قائمة على مفهوم الشراكة بين المسئول المناط على عواتقه إدارتها وبين المساهمين المستثمرين. ومن تداعيات هذه النظرية ظهور قوانين خاصة بالشركات، صارت تحكم الجماهير والمساهمين على تمويل الشركات. ولم تكد للمنشئين أو المبدعين مطلق حرية التصرف في أمر الشركات. وبالتالي ساهمت هذه الروح الجديدة في نمو وانتشار الشركات بكل أنواعها كما قوّت قدرة المؤسسات الخاصة على البقاء مع تغيّر الظروف من حولها.

حضارة التجارة:

يذهب ديويت والدو إلى أنّ الحضارة الأمريكية تتميّز بنهجها التجاري (Business civilization) . فأمريكا منذ نشأتها كان الغرض منها هو خلق بيئة تشجع الرخاء المادّي والازدهار التجاري، فكل الأفكار سواء دينية، ثقافية أو سياسيّة تقوّم وفق منطقها التجاري وما سوف يؤدي تبنّيها من المصلحة المتبادلة بين

منتجيها و مستخدميها. والدولة أيضا تدار من هذا المنطلق، فعليها اعتبار المواطنين زبائن وشركاء في عملية العرض والطلب. وكان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (١٨٥٦ – ١٩٢٤) أوّل من نادي إلى ضرورة إدارة شئون الدولة كما تدار الشؤون التجارية. ففي ورقة تقدم بها عام ١٨٨٦ إلى جماعة من المتخصصين في العلوم السياسيّة تنبأ ويلسون بأنّ «إدارة الدولة أصبحت اليوم أصعب من تأسيسها» وأرجع السبب إلى حوجة الأولى إلى مهارات المؤسسة التجارية.[١] وكذلك أصبح مهام السياسيين مرتبطا بمهام رجال الأعمال، فكثيرا ما يتبادل هؤلاء المقاعد في الحكومات والمؤسسات التجارية الأمريكية. فالمتوقع من الحكومة هو توفير أسباب الرفاهة و الازدهار مما يحتم تبني منظور تجاري في تسيير أمور الدولة.

التوسع في التمدن والتحضر:

التوجس من حياة المدن ونمطها كان ملازما للأمريكيين الأوائل. فلتمازج المدن من حيث السكان والثقافات ظنوا قديما أنها مهددة لقيم الديمقراطية. فكلمة وحشية المدن(city wilderness) مشهورة في كتابات القرن التاسع عشر. ففي عام ١٩٠٤ شهّر الكاتب ديلوش ويلكوكس (Delos F. Wilcox) بالمدن الأمريكيّة ووسمها بالنقطة السوداء في الديمقراطية الأمريكية وبالأخص في كتابه: المدينة الأمريكية: مشكلة الديمقراطية.[٢] غير أنّ هذا الشعور لم يثبت في وجه الهجرات الضخمة من أوروبا و من الولايات الجنوبيّة تجاه مدن الشمال الأمريكي. فقد بدأت هذه الهجرات من قبل السود الذين تمّ تحريرهم من الولايات الجنوبية بعد الحرب الأهلية عام ١٨٦٥، ثم ازدادت بعد الثورة الصناعية في نهائيات القرن التاسع عشر، وبلغت هذه الهجرات أوجها بعد الحرب العالمية الأولى. وكحصيلة لهذه الهجرات

(1) Woodrow Wilson, »The Study of Administration.« In the Political Science Quarterly, 2 (June 1886), p. 926-933.
(2) Delos F. Wilcox, The American City: A Problem in Democracy. Cornell University Library (digital collection), 1904.

الضخمة، طغى نمط حياة المدن على باقي أنماط الحياة الإقليمية. وأصبحت المدن الكبرى وبالأخص في الشمال مثل نيويورك و شيكاغو هي رمز التمدن ومنبع الجاذبية والحداثة لباقي البلاد. فأصبح مصطلح الحياة الفاضلة (Good life) مرتبطا بحياة المدينة ومحررا من قيود التقليد والريفية. فمصطلح الحرية بكل مجالاتها الفنية الأخلاقية وحتى الإباحية وجد له بقعا آمنة في المدينة. وهكذا أصبحت صورة أمريكا كرمز للحرية معبرة في شكل المدينة بمظاهرها الإباحية وجماهيرها المتنوعة الغفيرة، السريعة في تحركها والعنيفة في بحثها عن أسباب الراحة والرفاهة.

حكم القانون وثقافة الدستور:

حياة الدولة الأمريكيّة بكل تنوّعاتها وتشكيلاتها تطرد على الاحتكام إلى القانون، وتتفق على تحمّل تبعاته ولو كانت النتيجة ضدّ المحتكم. وكان مهندس فلسفة الدستور الفيدرالي جيمس مدبسون قد ذكر بأنه يجب «أن لا تؤمن ميكانية الدولة إلى قلوب الرجال وتديّن الأفراد،»[1] ودعا إلى سلطة الدستور، والفصل بين السلطات حتى لا تطغى الواحدة على الأخرى، وكذلك هندس هو وأقرانه المؤسسون الموازاة بين هذه السلطات المختلفة، وإلى إمكانية مراجعة هذه سلطات الدولة الواحدة للأخرى. وليس هذا على المستوي الفيدرالي فقط، لكن على كل المستويات في فروع المجتمعات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومن آثار هذا الحسّ بحكم الدستور، أنّ اهتم الجماهير بالنوعية التي يحق لها الحكم والتحكم في فروع الدولة وذلك بأن يكونوا خبراء ومن أهل الخلفيات المرتبطة بالقانون أو إدارة الأعمال أو العسكر.

الثورة الصناعية الثانية:

هذه الطفرة النوعية حدثت في نهائيات القرن التاسع عشر، فحين فاض الإنتاج

(1) James Madison, Federalist Papers, Number 51.

في المصانع الأمريكيّة، وفاقت المنتجات المعروضة حاجيات الطلب في الأسواق المحلية والأوربية، راجعت المصانع سياسات الإنتاج. فبدلا من التركيز علي زيادة المنتج، ركزت على تخفيض كلفة الإنتاج بتطوير نظم جديدة لتوفير أحسن منتج بأقل تكلفة وبأسرع وقت. فهذه الثورة الكيفية هي التي عرفت بين المؤرخين بالثورة الصناعية الثانية التي رادتها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد حوّلت هذه الثورة أمريكا إلى دولة صناعية من الطراز الأول فائقة في ذلك كلا من بريطانيا وفرنسا.

هيبة أهل التخصص والدرجات العلمية:

إذا كانت الهيبة الاجتماعية في معظم دول العالم تنبع من الدين أو الأسرة أو السلطة ففي أمريكا غالبا ما يكون منبع الهيبة هو التخصص الأكاديمي أو المعرفة والعلم، وبالأخص في مجالات العلوم البحتة. Sciences فحين يختلف الناس سواء في الشارع أو في المحاكم، فالتراث الثقافي يحتّم عليهم الرجوع إلى أهل التخصص والدرجات العلمية للبتّ في الموضوع. وقد لعب هذا التراث الثقافي دورا في الحد من سلطة رجال السياسة الذين يجبرون في مجالس الشعب أو في مجالس الحي إلى الاحتكام لما يقوله أهل التخصص والدرجات العلمية، وبالتالي تضطر حكومات الولايات كما هو دأب الحكومة الفيدرالية إلى دعم المؤسسات الأكاديمية لإنتاج أهل التخصص لكلّما يحتاجه المجتمع في المستقبل. فتحدد دراسات تنبؤية بعد كل فترة للبحث عن نمط التخصص والعلم الذي يحتاجه المستقبل ثم تقوم الحكومات بكل مستوياتها الإقليمية والفيدرالية بدعم الكليات العاملة في تلك المجالات المحددة وجعلها أولوية في منحها الدراسية لطلاب العلم.

الرخاء، الكساد الاقتصادي والحروب:

هذه الثلاثية لها تأثير مباشر على الحياة الأمريكية. الحروب الكبرى منذ الحرب

الأهلية ١٨٦١ - ١٨٦٥، الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، هذه الحروب التي أودت بحياة الملايين من الأمريكيين خلقت أدبا رجوليا وإحساسا عسكريا ومؤسسات حربية حية في أوساط الأمريكان مما وضع المجتمع على حافة الاستعداد الدائم والتأهب العسكري المتتابع، كما أن نجاح الألمان في كلتي الحربين الأولى والثانية فرض على الأمريكان الشك الدائم في قدراتهم الذاتية ودعتهم إلى مراجعة مفهوم «الإدارة» عسكرية كانت أم مدنية. كما أنّ هذه الحروب مع الألمان فرضت على المفكرين مراجعة العلاقة بين الكفاءة (Efficiency) والديمقراطية (Democracy) وأنّ ضمان توفر الأولى في كل المؤسسات المدنية والعسكرية ضرورية للمحافظة على الثانية. فكما يذكر مؤرخو الحروب العالميّة: نجاح الألمان على أندادهم الأوروبيين كان لوفرة كفاءتهم و لم يكن قط لوفرة ديمقراطيّتهم؛ وعليه، تجب المحافظة على الديمقراطيّة عن طريق نشر ثقافة الكفاءة العلميّة بين الشعب.

وكذلك حدوث الكساد الاقتصادي عام ١٩٢٩ وتصدّع السوق العالمي المالي لفت الانتباه إلى ضرورة إعادة تنظيم قوانين المعاملات المالية، وضرورة بسط سلطة الدولة المركزية على كل البنوك وإعطائها ضمانات ثابتة لكل من يأتمنها بحيث تتحمل الحكومة الخسارة مقابل انضباط البنوك بقوانين حكومية مفصلة وشاملة. وهذا ما حلت مشكلة البنوك وأحدث نوعا من الإحساس بالطمأنينة تجاه البنوك وما ترتب عليها من نمو الادخار ووفرة رؤوس الأموال للاستثمارات.

وبين قطبي الحروب والكساد الاقتصادي انبثق الازدهار المالي والرخاء الاقتصادي بظهور مجتمع تسوده طبقة ذات دخل مالي وفير جعل جل سكانه يعيشون حياة رغدة، يتوفر فيها معظم أسباب الراحة والرخاء. و هكذا أصبح الرخاء المادي منذ ما بعد الحرب العالميّة من مظاهر الحياة الأمريكية.

الإطار الإيديولوجي لأمريكا

■ ■ ■

لم يقتصر تطور الدولة الأمريكية على الجوانب المادية التي سردناها مسبقا بل واكبت هذا التشكل جوانب أيديولوجية أخرى ساهمت في توطيد أفق هذا المجتمع كما شاركت في بناء جوانبه الإنمائية. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الفرق بين الإطارين المادي والأيديولوجي ليس بائنا أو مفصلا في كلياته. فكثيرا ما يتداخلان ويلتبس الواحد مع الآخر. لأنّ علاقة الأفكار والمبادئ بالعالم المادي علاقة جدلية ضاربة في تعقيدات الفكر العلمي والفلسفي. فالأيديولوجيات مثلا تعكس كما تنعكس من واقع الحياة ومجريات الأمور. وعلى كل، مفهوم «الأفكار السائدة» ليس عفويا، بل يحكي عن واقع معاش صالحا كان أم طالحا، وعليه سنعرض الإطار الإيديولوجي بناءا على ما اتفق عليه المفكرون كأيديولوجيات وأفكار سائدة في المجتمع الأمريكي، وتصرفات مطردة في ميدان السياسيّة الأمريكية؛ وهذه الأيديولوجيات هي مبادئ الديمقراطية، رسالة أمريكا، الإيمان بالقانون الأساسي، ضروريات التقدم، أولوية الكفاءة وتقديس العلم.

الديمقراطية ورسالة أمريكا:

ليست فكرة الديمقراطية نظام الحكم الأمريكي المفضل فقط لكنها ضاربة في خيال الأمريكان التاريخي. فكانت من الدوافع الأساسية للهجرة الأولى من الذين فروا من السطو الملكي البريطاني على وجه الخصوص، والديكتاتوريات الأوربية المختلفة على وجه العموم. ولأجل هذه الديمقراطية أيضا حارب الأمريكان الحكم البريطاني في العالم الجديد فيما عرف بالثورة الأمريكية (١٧٧٥ - ١٧٨٣). وهذه الثورة التي رادتها المستعمرات الثلاث عشرة التي توحدت فيما بعد لتأسيس النظام

الفيدرالي بدأت بصيحة باتريك هانري Patrick Henry (، حاكم مستعمرة فيرجينيا عام ١٧٧٥ حيث قاد المؤتمرين ضدّ المستعمر البريطاني، بمقولته المشهورة التي كثيرا ما رددتها الأجيال من بعده «أطلق سراحي أو أعطني المنايا.» وقد انعكست نزعة هذه الحرية التي تتواكب في ذهن الإنسان الأمريكي العادي بلفظ الديمقراطية في وثيقة الاستقلال التي أرسلها الثوار إلى إدارة المستعمرة البريطانية مفتتحة بعبارة : «ونحن نشهد بالآتي كحقائق مطلقة تفهم بكل بساطة، وهي أن الناس خلقوا سواسية، وقد أضفى خالقهم عليهم بحقوق الحياة، الحرية والبحث في سبل السعادة. ولأجل المحافظة على هذه الحقوق، أنشئت الحكومة بين الناس؛ وتستمدّ سلطاتها الشرعية من موافقة المحكومين. وعليه، كلما أساءت الحكومة استخدام هذه العهود، يصبح من حق الناس مقاومتها، أو إنحاؤها واستبدالها بأخرى جديدة.»

وعبارة «ونحن نشهد بالآتي كحقائق مطلقة تفهم بكل بساطة، وهي أن الناس خلقوا سواسية، وقد أضفى خالقهم عليهم بحقوق الحياة، الحرية والبحث في سبل السعادة،» يحفظها الأمريكان منذ نعومة أظفارهم، ويرددها الصغير والكبير كأنها منزلة من السماء.

وانغماس الأمريكان في حروبهم الأهلية عام ١٨٦١ والتي أودت بحياة نصف مليون شخص كان أيضا باسم بعث الحرية في الولايات الجنوبية التي رفضت إلا استرقاق السود رغم رفض الولايات الشمالية هذا الموقف الذي اعتبره فيلسوف الحرب وقائدها السياسي أبراهام لينكولن مشينا للديمقراطية التي أسست على أوتادها الاتحاد. وكذلك دخلت أمريكا الحروب العالمية والإقليمية في أوربا وفيتنام والحرب الباردة باسم محاربة أعداء الديمقراطية من النازيين الألمانيين والفاشيين الطليان والشيوعيين الروس وأعوانهم. وعليه، فليس بمفاجئ أن يكون الرئيس

السابق جورج واكر بوش قد أكثر من استخدام كلمة الديمقراطية في محاولته الحثيثة لبدء الحرب في العراق و أفغانستان وكثيرا ما كان يصرّح بأنّ «القاعدة يكرهوننا لديمقراطيتنا وحريتنا.» ومفهوم رسالة أمريكا كما كتب ديوايت والدو «سواء اقتبس من الدين أم لا، قد تم تصميمه حول كوننا شهداء على الديمقراطية وحماتها أمام العالمين حماة قيم الحرية والمساواة وخيراتها المادية بين أمم العالم.»[1].

الميثاق المقدس:The Fundamental Law

مفاهيم الديمقراطية لا تقوم على التراث الجماعي ولا على الخبرات الجماعية فحسب، لكنها أيضا غارقة في معتقدات دينية تؤمن بأن قيم الحرية، المساواة والعدالة حقوق مقدسة مضمونة للمخلوق من خالقه، وليس على مخلوق آخر تجريده منها. ويستخدم الأمريكان مصطلح قيمنا المسيحية – اليهودية Judeo-Christian . والمفهوم يعبّر عن أخلاقيات ومعتقدات ومعاملات تؤمن بحقوق الإنسان المطلقة في حرية الإرادة والمسئولية الفردية فيما يقوم به الشخص وصراع الفرد اللامتناهي نحو الكمال ووجود تعاليم مقدسة في الديانتين المسيحية واليهودية. ويضاف إلى هذه المعتقدات احترام وثيقة الاستقلال ودستور البلاد.[2] وأثر هذا المفهوم طافٍ على كثير من جوانب الحياة السياسية والثقافية الأمريكية. مبدأ الإيمان بالميثاق المقدس هو وطيدة القيم الفلسفيّة لكثير من البعثات التنصيريّة والمؤسسات المدنيّة التي تدعم حقوق الأقليات العرقية والدينية في العالم، و قد يكون هذا الدعم لدواعي إنسانية أو ليبرالية أو حتى قانونية.

ضروريات التقدّم:

ينتشر بين الأمريكان الإيمان بضروريات التقدم وأنّ غدا يجب أن يكون لأجياله

(1) Dwight Waldo, The Administrative State, Op. Cit, p. 15.
(2) Editorial in the Washington Post: December 30, 1991.

أحسن من اليوم وأنّ مسئولية الجيل الحاضر هي ضمان حركة التقدم للجيل القادم سواء كان هذا ممثلا في الحياة العامة، أم في المؤسسات الحكومية أو في ديمومة النظام الأكاديمي. فهذا الذي يسمى بمبدأ التقدم (Doctrine of Progress). ففي عام ١٩١٣ كتب الرئيس وودرو ويلسون يقول: «التقدم! هل لاحظتم أنّ المصطلح جديد في استخداماتنا. إنّ معناه في العصر الحديث هو نفض الماضي ومداهمة الحديث بمستجداته، وأنّ الإنسان بتسخير أفكاره وذكائه يقدر على ترميم مجتمع يقدر على تشييد عالم منسجم مع مصلحة بني الإنسان.»[1] وفي خضم هذا الإيمان، يظهر النزاع بين الفرد والمؤسسات الاجتماعية والحكومية. ويبدو الفرد ممثلا للتقدم بينما تُرى المؤسسات كحظائر للتقليد والمحافظة.

ومن هذا المنطلق تتدخل المفاهيم الليبرالية لتساند الفرد، ممثل التقدم، ضدّ الدولة، الحكومة وحتى الدين. ويرى الكثيرون من المفكرين أنّ هذا النزاع هو مشكلة الديمقراطية: الوساطة بين الفرد التقدمي والمؤسسات، مربط التقليد. ومن هنا طغت العبارة التي كثيرا ما يرددها معظم قادة الأمريكان على اختلاف حقبهم «دواء الديمقراطية هي الديمقراطية نفسها.» وكذلك أفرز هذا الصراع بين الفرد والمؤسسات مفاهيم الحكومة الراشدة، الديمقراطية المثالية، مسئوليات المواطنة (Citizenship) حقوق الأقليات (الفرد في واجهة المجتمع) وهلم جرا.

أولوية الكفاءة: The Gospel of Efficiency

يذكر الكاتب كارل بيكر (Carl Becker) بأنّ لكل قرن مصطلحات وكلمات تلخص مكنونها، وفي هذه المصطلحات يكمن فهم كل جوانب حياة ذاك القرن. ففي القرون الوسطى نفهم الحياة عبر كلمات العقيدة و الفضيلة والربّ.[2] وفي

(1) Dwight Waldo, The Administrative State, Op. Cit, p. 18.
(2) Carl Becker, Heavenly City of Eighteen—Century Philosophers. Yale University Press, 1932.

القرن الثامن عشر، كانت مصطلحات المنطق، الطبيعة، والحقوق هي السائدة. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر التفتت أمريكا حول مصطلحات السبب ورد الفعل (السبب والمسبب) العلم التجريبي، التخصص، التقدم والكفاءة. وقد لصق هذه الوصفة بالعمل الحكومي بأنه يجب على الحكومة أن تتحمل مسئولياتها بأقل تكلفة، وتؤديها بأحسن وجه وأكثره وجاهة. وبذلك أصبح مفهوم الديمقراطية أيضا يفسر في إطار قدرتها على ضمان الكفاءة في الأداء الحكومي وتوفير أسبابها في الأداء الخاص للشركات. والكفاءة أيضا تعني الاعتماد على التكنولوجيا للقيام بما كان الإنسان يقوم به من أعمال يدوية أو فكريّة. فالتكنولوجيا تضمن العدالة والمساواة والنزاهة في تعاملها بين المواطنين باختلاف جنسياتهم ومعتقداتهم، ولذلك أكثر كفاءة من الإنسان وأقدره صيانة للديمقراطية.

تقديس العلوم:

بروز أمريكا على أنقاض التخلف في القرن الثامن عشر، وتجاوزها الدول الأوربية من حيث الإنتاج الزراعي في القرن التاسع عشر، ومن حيث الإنتاج الصناعيّ في القرن العشرين يرجع إلى تمكنها من امتلاك معامل العلم التجريبي. وقد وفرت سنوات السلم قبل الحرب العالمية الأولى وعقود ما بعد الحرب العالمية الثانية رؤوس أموال هائلة سخرت في البحث العلمي في مجالات التكنولوجيا العسكريّة، الصناعيّة، الطبيّة، والمدنيّة. وقد تمكن الأمريكان من استجلاب العلماء الباحثين من العالم القديم وبالأخص من ألمانيا حيث أقتيد معظم العلماء بعد الحرب العالمية الثانية إلى المؤسسات الأكاديمية الأمريكية في نيويورك، شيكاغو وبوسطن، وتم ضمان المال والحرية والرخاء لهم، وإن كانوا أعداء بالأمس.

وحين فاجأ الروس العالم في خمسينات أكتوبر ١٩٥٧، بإرسال مركب صناعي إلى القمر تحت مسمي Sputnik فزعت مؤسسات الدولة الأمريكية واعترفت

القيادة السياسية بالفشل، وسادت خيبة الأمل أرجاء الشارع الأمريكي الذي اعترف بأنّه هزم في عقر داره وهو مجال العلوم الذي كان يعتز به في وجه العالم الغربي، ويغري به باقي العالم لكي يدخل في زمرة القطب الرأسمالي. وحينها أيضا ندد الرئيس جون كيندي بكل المؤسسات الأكاديمية في البلاد، وأقسم بأنه سيوفر لهم من المال ما يطلبون مقابل أن يردوا على الروس ليس بإرسال موكب صناعي إلى القمر فقط، لكن بوضع إنسان على سطح القمر. وكان الردّ في ظهور اتجاه التعليم العلمي في المدارس والجامعات كما هو السخاء الحكومي للمبتكرين والباحثين، ثم كان الرد الأمريكي الذي وضع أول قدم آدمي على ظهر القمر في يوليو عام ١٩٦٩م و منذ ذلك الوقت أصبح البحث العلمي يحتلّ حيّزا واسعا في ملفات المصلحة القومية التي تتحكم في ميزانية الدولة.





الفصل الثاني

الإسلام في أمريكا

الإسلام في التاريخ الأمريكي

■ ■ ■

للإسلام حضور مبكر في التاريخ الأمريكي، فمعروف الآن بين المؤرخين أن قرابة نصف الأرقاء الذين جلبوا من غرب إفريقيا إبان تجارة الرقيق في القرون السادس والسابع والثامن عشر كانوا مسلمين، وبالتالي حسب ما يذكره الكاتبان ضيوف ولو، فإنّ هذه الخلفية الديموغرافية قد بسطت الأرضية الخصبة التي جذبت ومازالت تجذب آلاف الأمريكيين السود إلى الإسلام.(١) وكذلك معلوم أنّ بعض رواد فكرة الاستقلال في أمريكا وبعض فلاسفتها مثل توماس جفيرسون كانوا على دراية واتصال بالثقافة الإسلامية وأفكارها تجاه التحرر والحرية والدولة. وجدير بالذكر أيضا أنّ أول شخص يعلن إسلامه علنا في هذه البلاد بل ويحافظ على منصبه كدبلوماسي، وعلى توجهه العقدي كداعية، كان أمريكيا أبيضا يسمي ألكسندر رسل ويب «Alexander Russell Webb» عام ١٨٧٩، وكان مندوبا ممثلا للدولة الأمريكية في مدينة مانيلا في الفيليبين حين اعتنق الإسلام. ثمّ رجع إلى نيويورك حيث أسس مسجدا واشتغل بالدعوة.(٢)

وليس صحيحا القول بأنّ دخول الإسلام في أمريكا مرتبط بالهجرة العربية فهناك ثلاث موجات للهجرة العربية إلى أمريكا كما أسلفنا في المقدمة:

الموجة الأولى: في نهايات القرن العشرين، وكان معظمهم من منطقة سورية ولبنان وكان جلهم مسيحيين، وليست هناك أدلة تثبت أنّ لهم أثرا في نشر الإسلام

(1) Mbaye Lo, Muslims in America: Race, Politics and Community Building. Maryland: Amana Publications, 2004 & Sylviane Diouf, Servant of Allah: African Muslims Enslaved in Americas. New York University Press, 1998.

(2) Emory Tunison, «Mohammad Webb: First American Muslim.» In Arab World. Volume: 1, No. 3. Pp. 5 + .

ولا التبشير بثقافته العربية في بلد المهجر.

الموجة الثانية: وصلت في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبالأخصّ بعد تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وكان معظمهم من الفلسطينيين أصحاب الحرف والمكانة الاجتماعية.

أمّا الموجة الثالثة والكبيرة: فجاءت بعد عام ١٩٧٠ حيث تبنت الولايات المتحدة قانون الهجرة والتي فتح باب الهجرة على مصراعيها ولم تكد مقتصرة على دول الغرب التقليدية الأوربية. وقد وفد معظم هؤلاء من فلسطين، مصر وسوريا، وكانوا أقلّ شأنا من سابقيهم من حيث المستوى التعليمي والخلفية الطبقية. وإلى هذه المجموعات يعزى انتشار الإسلام ومذهبه السني في أوساط الأمريكان وبالأخص وسط الأفروأمريكان الذين زاوجوا بسهولة بين خلفيتهم التراثية المسلمة وبين التعليمات الجديدة في المساجد التي أنشأها المهاجرون الجدد، فلذلك نجد أنّ ٨٥٪ في المائة من الأمريكان الذين يعتنقون الإسلام حسب دراسات استيفن باربوزا عام ١٩٩٢، هم أفروأمريكان (الأمريكان السودان).[١] وفي دراسة إحسان باكبي عام ٢٠٠١ ثبت نفس النسب المئوية العالية من تحول الأفروأمريكيين إلى الإسلام أكثر من غيرهم من الأمريكان.[٢]

الحضور الإسلامي في أمريكا :

يعزى النمو الإسلامي في أمريكا في الآونة الأخيرة إلى عدة أسباب أهمها الهجرة من العالم الإسلامي، و بصفة خاصة من شبه الجزيرة الهنديّة – الهند –باكستان، بنغلاديش وكذلك العالم العربي والإفريقي. ويلي ذلك في الأهمية، التحول الديني من المسيحية أو اليهودية إلى الإسلام، وفي المرتبة الثالثة يأتي النمو الطبيعي للمسلمين.

(1) Steven Barboza, American Jihad: Islam After Malcolm X. New York: Doubleday, 1995.
(2) Ihsan Bagbi et al. The Mosque in America: A National Portrait. Washington, DC: Council on American-Islamic Relations, 2001.

الهجرة من شبه الجزيرة الهندية

■ ■ ■

هذه الهجرة لها تداعيات عميقة من حيث ديموغرافية المسلمين، ومن حيث مؤسسات الإسلام في أمريكا، فقد نمت الهجرات من الهند وباكستان بصفة خاصة في السبعينات ومع وجود عداء منتظم بين البلدين، تداخلت وتزاوجت الجاليتان المسلمتين على الساحة الأمريكية؛ ففي التعداد الرسمي بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٦٥ سجلت دفاتر الهجرة ألفين وخمسمائة مهاجرا باكستانيا كانوا في الغالب طلابا اختاروا البقاء في البلد بعد انتهاء دراساتهم، ثم حدثت طفرة في العدد بعد أن عدل قانون الهجرة الأمريكي عام ١٩٦٥ حين وقع الرئيس ليندون جونسون (Lyndon Johnson)، قانون تعديل الهجرة الجديد. وأصبح قانونا ساريا مغزاه أن تكون فرص الهجرة إلى الولايات المتحدة قائمة على نسب معينة لكل بلد، بعكس القانون القديم الذي كان يفضل الهجرة الأوروبيّة والأجناس البيضاء على غيرهم من الشعوب الملوّنة.[١]

وبحلول عام ١٩٩٠ وصلت أعداد الباكستانيين الذي قطنوا الولايات المتحدة إلى مائة ألف شخص ثمّ إلى مائتين وعشرة آلاف شخص بحلول عام ٢٠٠٥.[٢] هذا بغض النظر عن نسل المهاجرين وأحفادهم. وبالنسبة للهجرة الإسلامية من الهند، فليس سهلا تمييزها من الهجرة الهندية الضخمة إلى الولايات المتحدة؛ لأنّ تعداد السكان في الولايات المتحدة لا يستخدم عامل الدين في معرفة الخلفيات العرقيّة، بل يقتصر على عوامل العرق، موطن الولادة وهلم جرا.. وإن كان معظم

(1) Michael Lemay and Elliott Robert Barkan, editors., U.S. Immigration and Naturalization Laws and Issues: A Documentary History Greenwood Press, 1999.
(2) US Demographic Census, 2006; p. 11-17.

الهنود هاجروا مباشرة من الهند، فهناك عدد كبير جاءوا من المهاجر الهندية الأخرى مثل جنوب إفريقيا، سنغافورة، جاميكا، أوغندا، تنزانيا الخ.. وقد وصل عددهم إلى مليونين ونصف عام ٢٠٠٧م.(١)

أما الهجرة من بنغلاديش فقد كانت ظاهرة بعد انفصال بنغلاديش من باكستان عام ١٩٧١م إلى عام ١٩٨٠. وحسب التعداد الرسمي لسكان الولايات المتحدة، كان هناك حوالي ستين ألف شخص من أصل بنغلاديش عام ٢٠٠٠. وعموما يمتاز المهاجرون من شبه الجزيرة الهندية باستثناء بنغلاديش بالتعليم العالي والقدرة على إحراز تقدم ملموس في الهرم الاقتصادي الأمريكي. وكذلك تميز هؤلاء المهاجرون بالمحافظة والطبقية الاجتماعية وهي من رواسب المجتمع الطبقي الهندي. وفي ذلك كتب الكاتب الهندي-الباكستاني الأصل، ديكولا كورشي، واصفا مسلمي شبه الجزيرة الهندية بأنهم «يتميزون بسيطرة طبقة برجوازية اجتماعية متشابكة في أيديولوجيتها الطبقية ومعاملاتها الدينية.»(٢).

وقد انعكست هذه السمات الاجتماعية على نزعة هذه المجموعة إلى تأسيس مؤسسات ومنظمات إسلامية تعبر عن انتماءاتهم الدينية العرقية. فإليهم يعزى تأسيس الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية (ISNA)The Islamic Society of North America وكذلك الدائرة الإسلامية لأمريكا الشمالية (ICNA) The Islamic Circle of North America. وهاتان المؤسستان تعتبران من أكبر المنظمات الإسلامية في شمال أمريكا.

وترجع بدايات المؤسسة إلى عام ١٩٦٣ وتأسيس ISNA بوضعها الحالي إلى عام ١٩٨٠؛ والمنظمة اليوم عبارة عن مظلة لعدد كبير من المنظمات الإسلامية في أمريكا

(1) The American Community Survey of US Census, 2007 .
(2) Regula B. Qureshi and Saleem Qureshi, «Pakistani Canadians: the Making of a Muslim Community.» In The Muslim Community in North America. Edited by Earl Waugh et al. The University of Alberta Press, 1983, p. 132.

وكندا. وتعتبر أكبر منظمة إسلامية في المنطقة، وحسب تقديراتها الرسميّة، يصل الحضور السنوي لمؤتمره إلى عشرات الآلاف. وتتمتّع بإصدارة نصف شهرية معروفة بـIslamic Horizons ، كما أنها توفر خدمات أخرى للجالية الإسلامية مثل الزواج، والإجابة على المسائل الفقهية والقانونية، كما أنّ معظم المساجد التي يبنيها المهاجرون في أمريكا يوضع تحت نظام الوقف الإسلامي باسم ISNA سدا للذريعة ومنعا للنزاع على ملكيّة المساجد بين الجاليات المسلمة، ومقر ISNA في ولاية إنديانا.

وأما ICNA فقد بدأت كمؤسسة باكستانية للناطقين باللغة الأردية عام ١٩٧٠، وبحلول عام ١٩٨٠ عدل دستور المؤسسة لتضم المسلمين غير المنحدرين من أصول باكستانية، وهي اليوم ثاني أكبر منظمة إسلامية في المنطقة بعد ISNA ولها أيضا إصدارات وبرامج إقليمية.

وفي التسعينات قامت هذه الجالية بتأسيس كثير من المنظمات الإسلامية الحرفيّة مثل منظمة الأطباء المسلمين IMA، منظمة المسلمين المهتمين بالدراسات الإسلامية الاجتماعية AMSS، ومنظمة الباحثين والمهندسين المسلمين الخ.. غير أن معظم هذه المؤسسات الحرفية اختفت عقب أحداث ١١ سبتمبر، وانتقال الحرب على الإرهاب إلى عقر الدار الباكستاني. وإلى هذه الجالية أيضا يرجع سبب بناء عدد كبير من المساجد في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ساهمت قدراتهم المالية وتعاضدهم الاجتماعي في تأسيس المساجد وبنائها ممّا خلق أيضا جوا جديدا للمعمار الإسلامي في الشمال الأمريكي.



المسلمون المهاجرون من العالم العربي

■ ■ ■

إضافة إلى ما سردنا من أخبار الهجرة العربية، كذلك وصلت إلي الولايات المتحدة أعداد كبيرة من الفلسطينيين بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٥ وبالأخصّ في مدن ديتروي، كليفلاند ونيويورك. كانوا عموما أقل تعليما من نظرائهم الذين جاؤوا من دول عربية أخرى، لكنّهم نجحوا في التجارة على المستويات المحلية. ففي مدن كثيرة مثل كليفلاند في أوهايو ودي ترويت في ميشيغان وكلومبوبس في أوهايو تستحوذ الجاليات الفلسطينية على كثير من القطاع التجاري في الأحياء الفقيرة.(١)

والجاليات العربية كانت أقل إقبالا على نشر المؤسسات الإسلامية إذا قورنوا بنظرائهم المنحدرين من شبه الجزيرة الهندية. فبينما يتبادر مسلمو الهند و باكستان إلى تأسيس مسجد كمحور لحياتهم الثقافية مهما قلّت أعدادهم في منطقة معينة، لا توجد لدينا شواهد تاريخية مطردة بأنّ الهجرة العربيّة عملت نفس الشيء عقب وصولها إلى أرض المهجر الشمالي. فأدبيات المسلمين السود الأمريكان تصور العرب كأنهم كانوا مصدر سخرية لهم في نضالهم لفهم الإسلام، بينما الهندوباك، وهو المصطلح الشوارعي المطلق على المسلمين المنحدرين من باكستان والهند، كانوا مصدر دعم مالي وإن آخذوهم على رفضهم التزاوج معهم.(٢)

ومثال آخر في هذه النقطة هو أنّ موسوعة تاريخ مدينة كليفلاند بولاية أوهايو، حيث ظهرت الجاليات الإسلامية والعربية الأولى، يبدأ تاريخ مجيء العرب إلى المدينة بعام ١٨٩٥ وفي نفس الإطار بدأ تاريخ ظهور الإسلام في المدينة بحوالي عام ١٩٢٠

(1) Cleveland Plain Dealer, January 3, 1999.
(2) Sonsyrea Tate, Little X: Growing Up in the Nation of Islam. New York: Harper Collins Publishers, 1997.

وهذا الأخير هو العقد الذي ظهرت فيها الدعوة الأحمدية في المنطقة.[1] وكلّ الشواهد والحكايات الشعبية تربط بدايات الإسلام في المنطقة بمجيء البعثات الأحمديّة من شبه الجزيرة الهندية، و ليس بمجيء العرب الذين وصلوا قبلهم بأجيال.[2]

قد أثبتت دراساتي الميدانية للجاليات الإسلامية في مدينة كليفلاند أن الجالية العربية كانت آخر من أوجدت لها دارا للعبادة، وأقصد هنا، مسجدا وذلك بعد حركة الأحمديّة والمسلمين من أصول أفرو أمريكان.[3] وقد يرجع تباطؤ الجالية العربية الأولى في بناء دور العبادة أنّ المسلمين منهم كانوا أقلية في وجه الهجرة المسيحية من منطقة سوريا العظمي – الشام الذين سارعوا إلى بناء كنائس لهم في مهاجرهم الجديدة، كما أشار إلي انتشار هذه الكنائس العربية بعض الدراسات.[4]

وسبب آخر هو الفقه السائد آنذاك في العالم العربي قبل الستينات. كان هذا الفقه الإسلامي قائما على اعتبار هذه المناطق في الغرب دار كفر لا يليق للمسلم اتخاذها سكنا له، وأن الإقامة فيها يجب أن تكون مؤقتا. – ولذلك لم يعن المهاجرون الأوائل من العالم العربي بتشييد مساجدهم في المهاجر الجديدة بل كانوا في أكثر الأحايين يصلون الجمعة في البيوت والنوادي. والطلاب منهم شيّدوا منظمة الطلاب المسلمين MSA التي يعتبر اليوم من أوسع المنظمات الطلابية في أمريكا.[5] ومع

(1) Encyclopedia of Cleveland History. Edited by D. Van. Tassed and John Grabowski. Indiana University Press, 1987, p. 39.

(2) Islam. New York: Oxford U. 022 Robert Dannin, Black Pilgrimage to

(3) Mbaye Lo, Muslims in America: Race, Politics and Community Building. Amana Publications, 2004.

(4) Marry Haddad Macron, Arab American and Their Communities of Cleveland. Cleveland State University, 1978, p. 221-238.

(٥) لقد حكى لي الشيخ صالح نواش ، إمام و مؤسس مسجد إسلام في مدينة كليفلاند بولاية أوهايو، أن شيخ قريته في فلسطين أوصاه ألا يتخذ الغرب موطنا له، و ذلك في الستينات أثناء استعداده للهجرة إلى الولايات المتحدة. و نفس هذه الصورة يقرؤها المرء في كتابات الدكتور طه حسين و خاصة في كتابه «الأيام».

وجود فروع ثابتة لها قبل عام ١٩٦٣ فإنّ MSA الأمّ تأسس في هذا العام بغرض خدمة الطلاب المهاجرين المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة وكندا وإليه ترجع فكرة تأسيس ISNA.

ومن الناحية التاريخيّة، يحسن التبيين بأنه كانت زمرة المؤسسين الذين ائتمروا في جامعة (University of Illinois, Urbana-Champaign) لتأسيس MSA من الحركيين المنتسبين إلى حركة الإخوان المسلمين في بلادهم وبالأخص في مصر، المغرب، والشام. وقد وجدوا دعما من منظمة رابطة العالم الإسلامي حينها. بيد أنّ هؤلاء العرب المسلمين لم يكن من أغراضهم نشر الإسلام حيث اقتصروا أهدافهم في تسهيل متطلبات العبادة والإقامة للطلاب المسلمين، وتسهيل تواصلهم مع الحركات الإسلامية في بلادهم.[1] غير أنّ تزايد الهجرة الفلسطينيّة غيّر اتجاه العزلة في المهاجر العربية بصفة أساسية.

فقد ساهم رأسمال هؤلاء المهاجرين الجدد وبالأخص الفلسطينيين منهم في تشييد الكثير من المساجد، كما أنهم أيضا ساهموا في تقريب الجاليتين العربية والهندوباكية في إدارة المساجد وتوسيعها وترميم جاليات إسلامية تربط بينها الثقافة الإسلامية والمسجد بدلا من أن يكونوا جاليات مسلمة يجمعها العرق والخلفية الثقافية الإثنية المشتركة. ومن هناك توسعت إدارة المؤسسات المظلية مثل ISNA وICNA لتضم عربا في هيئاتها التنفيذية كما ظهرت مساجد كبيرة ذات طابع إقليمي يجتمع في إدارتها المسلمون بمختلف خلفياتهم من بلد الأم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التغيير البنيوي أيضا أثر في تشكيل خطاب المساجد. فبينما كان الخطاب يقتصر على هموم المسلمين في كشمير فقد أصبح موضوع فلسطين طرفا أساسيّا من صميم خطاب المسجد بحيث أنّ مواضيع تحرير

(1) Karen Leonard, Muslims in the United States: the State of Research. New York: Russell Sage Foundation, 2003.

القدس والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين تحتل حيزا واسعا من ساحة المسجد الأمريكي، وبالتالي من هموم المسلم الأمريكي. ولذلك ليس مخفيا أنه قبل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت هاتان الجاليتان العربيّة و الهندوباكيّة تهيمنان على مقاعد القيادة في معظم المؤسسات القطرية التي ناقشناها من قبل مع وجود حضور هامشي للمسلمين من خلفيات أخرى.

ولنُبرْهن على زعمنا هذا، نذكر أنّ جل المكاتب الفرعيّة التي فتحتها ISNA بعد هجمات ١١ سبتمبر تولى الزعامة فيها مسلمون من غير العرب و من غير الهندوباك. فمعظم هذه القيادة الناشئة جاؤوا من المسلمين البيض والسود. وعلى المستوى القومي ظهرت قيادات من السود مثل سراج وهّاج من مدينة نيويورك، و أستاذ شيرمان جاكسون من جامعة ميشيغان، والشيخان زيد شاكر وحمزة يوسف والأخير أبيض الأصل، وكلاهما أمريكي الأصل من معهد زيتونة في ولاية كاليفورنيا.

وفي هذا الإطار أيضا نذكر أنّه في عام ٢٠٠١ عيّنت منظمة ISNA الأستاذة إنجريد ماتسون Ingrid Mattson نائبة لرئيسها، ثم عينتها رئيسة للمنظمة عام ٢٠٠٦. و لأول مرة في تاريخ المنظمة تقودها امرأة أو بالأحرى نقول، يقودها شخص من الذين لم يولدوا في الإسلام (أعني اعتنقوا الإسلام).



المسلمون الأمريكيو الأصل

■ ■ ■

عموما نقول : إنّ المسلمين الأمريكيي الأصل ينقسمون إلى قسمين: السود، ويمثلون حوالي ٨٠ في المائة من هذه الجالية والبيض وهم قرابة عشرة في المائة، وهناك أقليّة أخرى من المجموعات الاسبانيّة. معظم البيض الذين اعتنقوا الإسلام جاؤوا إليه عبر الطرق الصوفية الإفريقية أم التركية والمغربية. وكذلك أثبتت الدراسات أن كثيرين من البيض تعرفوا على الإسلام خلال دراساتهم في الجامعات أو أثناء سفرهم في العالم الإسلامي. أمّا السود فلهم قصة طويلة مع الإسلام، فقد أثبتت دراسة سلفيان ضيوف أن قرابة أربعين في المائة من الأرقاء الذين جلبوا من إفريقيا إلى أمريكا أثناء القرون السابع والثامن والتاسع عشرة كانوا مسلمين.(١)

وكذلك ظهرت عدّة دراسات تبيّن أنّ هذا الإرث الإسلامي لم يصل إلى الأجيال الجديدة حيث اجتذب من هؤلاء دينهم بالقوة والقهر أو التبشير. وقد استرسلت دراسة الأستاذ ألين أوستان (Allan Austin) في تحليل أسباب اضمحلال الإسلام بين السود الأرقاء، كما وضح أنّ هذا الإحساس قد شكّل سهولة ظهور الحركات البانأفريكان الإسلامية بين السود في بدايات القرن العشرين وكانت في مقدمتها حركة أمّة الإسلام (Nation of Islam) وحركة معبد المور العلمي الأمريكي (Moorish Science Temple of America) وكلتاهما وجدتا رواجا واسعا بين السود كما أنهما مزجتا الإسلام الذي اتخذتاه كالدين الرسمي لمنظمتيهما بمفاهيم فلسفة أفضلية السود علي البيض.(٢)

(1) Sylviane Diouf, Servants of Allah: African Muslims Enslaved in the Americas. New York University Press, 1998.
(2) Allan Austin, African Muslims in Antebellum America. New York: Gardland Publishing. 1984.

ومهما يقال في هذا المجال الخصب كميدان للبحث، ومهما يعتقد من خروج أمة الإسلام (The Nation of Islam) من تعاليم الإسلام السمحة بدعوتها التعصبية ضدّ البيض، فإن الدراسات الحديثة أثبتت أن الإسلام في أمريكا استفاد من حركات السود البانأفريكانيّة لتوسيع رقعته الثقافيّة وتصديع قفص الحدّ من المشاركة الشعبية في عملية الانتخاب السياسي. وبالأخص، فإن دراسات الأستاذ شيرمان جاكسون (Sherman Jackson) لم تترك مجالا للشكّ في أنّ وجود المسلمين السود في أمريكا منذ باكورة القرن الماضي أعطى الإسلام طعما محليا، وأكسبه غطاء أمريكيا ظل لآماد يربط الإسلام في عيون الشارع الأمريكي بأبطال أمريكا مثل مالكوم إكس، وبطل الملاكمة محمد علي، ولويس فرخان ونجم كرة السلة عبد الكريم جبّار بعيدا عن صور الإسلام المشوهة التي يقتنصها الإعلام من الشرق الأوسط والعالم العربي.(١) وقد استفادت الجالية المسلمة في أمريكا بهذا الغطاء قبل أحداث ١١ سبتمبر. تعتقد أكثر الدراسات أنّ هذه الجالية من السود تمثل قرابة ثلث المسلمين في أمريكا، بينما تقدّرها دراسات مسحيّة من مركز بيو (Pew Research Center) بخمس عدد المسلمين.(٢)

ومساجد هذه الجالية قائمة على تراث الكنيسة الأمريكيّة التي كانت ومازالت تعتبر مرتكز القوامة الاجتماعية والسلطة السياسية لدى السود في أمريكا. فمعظم القادة الذين ناضلوا لأجل حقوق السود في أمريكا جاؤوا عبر مؤسسة الكنيسة وليس القسّ مارتن لوثر كينج بآخرهم. فخطاب مساجد هذه الجالية غالبا ما يركز على هموم المواطنة والعنصرية والجريمة، وتجدر ملاحظة أن هناك فصاما جذريا بين خطاب المساجد التي يديرها المهاجرون المسلمون وخطاب المساجد التي معظم إدارتها من الإفريقيين الأمريكيين، وهذا لا ينفي وجود مساجد في مناطق المدن

(1) Sherman Jackson, Islam and the Blackamerican. Oxford University Press, 2005.
(2) Pew Research Center Survey on Muslim American, May, 2007.

المزدحمة حيث يجتمع المصلون من خلفيات مختلفة ليخلقوا جوا مثاليا للإسلام.

ولا أريد أن يظن القارئ أني أنفي وجود جاليات إسلامية أخرى مهاجرة من إفريقيا جنوب الصحراء أومن تركيا وإيران أو حتى من البوسنة وروسيا، لكن أدوار هؤلاء على النطاق القومي لا تقارن بالجماعات التي ناقشناها. فقد بقي المسلمون من غرب إفريقيا مصدرا للتصوف في أمريكا؛ وقد حظي الشيخ الصوفي التجاني الشيخ حسن سيس (Hassan Cisse) بآلاف الأتباع في المدن الأمريكية كما اعترف بقيادته الروحية بعض حكومات الولايات. ونفس الشيء يقال عن الطريقة النقشبندية وشعبيتها بين البيض حتى أسماها بعضهم بالطريقة الصوفية الرسمية لأمريكا.

ويجدر التأكيد هنا بأنّ تركيا وإيران لعبتا دورا هامشيا في تأسيس الجاليات الإسلامية في أمريكا مقارنة بالجاليات العربية والهندية والباكستانيّة. وأسهل تفسير لهذا الحدث التاريخي هو أنّ الإسلام يمثل الإطار المحوري للثقافة العربية والباكستانية، بينما الأمر ليس كذلك لدى هؤلاء المهاجرين من إيران وتركيا. لأنّ الإيرانيين الذين هاجروا إلى أمريكا في أوج موجات الهجرة في الثمانينيات كانوا العلمانيين المتعصبين واللادينيين الزرادستيين. فعداؤهم للثورة الإسلامية الخمينية أدّى إلى معاداتهم لكل ما هو مؤسسة دينية في المهجر. والمهاجرون الأتراك إمّا علمانيون كما كان جلهم علي دين بلادهم، أو متصوفة، مناهضون للاتجاه السني السلفي الذي طغى على المسجد الأمريكي و فرض نفسه ممثلا للإسلام الأمريكي؛ و في كلتي الحالتين يلمس الدارس غياب بصمات الجاليات الإيرانية والتركية على تشكيل الإسلام في أمريكا.

ونقطة مهمة هنا، هي أنّ جوّ التحول الديني الذي يسود تركيا اليوم ومنذ العقد الأخير من القرن الماضي بدأ ينعكس إيجابيا على الجاليات التركية في أمريكا. فبدأ الحضور التركي في المساجد يعد مظهرا قشيبا في الساحة الأمريكية، كما أنّ الخوف

الأمريكي من ربط الخطاب الإسلامي في أمريكا بالنزاعات في العالم العربي وباكستان وأفغانستان ساعد على تشجيع الدور التركي الجديد. فمنذ عام ١٩٩٠ ظهرت أكثر من مائة مدرسة تركية أمريكية منتشرة في أكثر من ٢٥ ولاية يتعلم فيها أكثر من ٣٥ ألف طالب، وهذه المدارس التي تنمو بأعداد لافتة للنظر، تتميز بمستوي أكاديمي عالي كما أنّ جلّ المدرسين فيها أتراك ولاتجاهات هذه المدارس في تدريس الرياضيات والعلوم أصبحت الجاليات الإسلامية تتودد إلى المشرفين عليها طالبين فتح فروع لها في المدن التي يقيمون بها.

منظمة أمّة الإسلام The Nation of Islam

تعتبر NOI من أقدم المنظمات الإسلامية في أمريكا حيث تأسست عام ١٩٣٠ بيد رجل مجهول الخلفية والأصل يسمي ولاس فرد محمد وعقب اختفائه - وقال آخرون موته - عام ١٩٣٤ ورث طالبه أليجا محمد المنظمة عام ١٩٣٤. وكان أليجا ذا رؤية ثاقبة وموقف صارم ضد سيطرة البيض على كل مرافق الحياة في أمريكا، ورفضهم المطلق لحقوق السود في المساواة والمشاركة في المجال السياسي. وقد أورد فلسفته السياسية في كتاب أسماه «رسالة إلى الرجل الأسود »Message to the Blackman، والكتاب يتضمن محاضراته أثناء سنوات تأسيس المنظمة التي وصلت العضوية الرسمية فيها عام ١٩٦٠ إلى مائة ألف عضو، ومجال الكتاب هو مناقشة جذور فلسفة Black Superiority «تفوق السود على البيض» وفق استنباطاته من التاريخ الإنساني، وأنّ السود مسلمون ينحدرون من قبيلة شبّاز العريقة، وأنّ الله كلفه «محمّد» بابتعاث الإسلام بين السود من جديد.

وفي عام ١٩٥٢ التحق مالكولم إكس بالمنظمة التي جندته أثناء سنوات إقامته في السجن. ومع مضي السنوات، أصبح مالكولم إكس أكبر متحدث باسم المنظمة وأشهر رجالاته القيادية. فقد زاده الله بسطة في المعرفة والمظهر مع فصاحة اللسان

وسرعة الفهم القائم على حسن التقدير ووعي سياسي محنك. ومما يذكره الصحفيون أنه كان يفقه مغزى الصحفيين قبل أن يختموا أسئلتهم، فصعب عليهم مواجهته أو محاولة إحراجه كما دأبوا مع القادة السود. ومما يؤثر عنه المقولة المشهورة أمام زمرة قيادات الجالية الإفريقية الأمريكية .. أنه في الوقت الحالي لايملك الإفريقي الأمريكي أن يكون محايدا: إمّا أن يكون طرفا في الحل أم طرفا في المشكلة. وليس هناك اختلاف بين الباحثين بأنّ مالكوم إكس هو الذي بني منظمة NOI وخرج بالمنظمة وفلسفتها التي مازجت بين الإسلام وفلسفة تفوق السود على البيض من المعابد والمساجد إلى الشارع الأمريكي وقدّمها إلى أروقة الجامعات وشاشات التلفزيون. وقد ذهب بعض الدارسين إلى القول بأنّ مالكولم إكس هو أكبر شخصية سياسية أنتجها السود في تاريخ نضالهم الطويل في العالم الجديد.

ولعلوّ نجم مالكوم إكس وهيمنة صيته على أنداده في منظمة NOI وسوس بينه وبين معلمه أليجا محمد وكثر التصادم بينهما. وعقب مقتل الرئيس الأمريكي جون كيندي عام ١٩٦٣ طلب أليجا محمد من كل قيادات المنظمة بألا يعلقوا في حادثة اغتيال الرئيس. وكان أليجا محمد يعرف أن الرئيس كان محببا بين الجمهور وأنّ الحديث في موضوع اغتياله لايفيد منظمة NOI التي كانت تتهم بالتحريض على العنف كبديل للاعنفية التي كان البعض ينادون بها. لكن مالكولم إكس لم يصغ إلى تعاليم شيخه، فحين سأله الصحفيون عن رأيه في موضوع اغتيال الرئيس علق بكل عجالة بأنّ هذا العنف الذي ساد البلاد والعباد حتى أودى بحياة الرئيس لا يمكن تجاهله فهو مثل الدجاج الذي آب إلي قفصه .(Chicken coming home to roost). وقد أغاظ هذا التعليق الكثيرين من الناس، أحباء الرئيس المغتال. حينها، جمّد أليجا محمد عضوية مالكولم في المنظمة ومنعه من مداولة منصبه كوزير لمدة تسعين يوما.

في مارس ١٩٦٤ ترك مالكولم المنظمة بحجة أنّ فلسفة المنظمة المرتكزة على

تفوّق الجنس الأسود على غيرهم من الأجناس خطأ، وتمنعه من توسيع رقعة عمله السياسي خارج دائرة السود، وأنه سيؤسس منظمة تتبنى نفس قضايا السود ولا تقفل الباب أمام غيرهم ممن يشاركونهم هذه الهموم؛ ثم غادر البلاد متجها إلى السعودية للحجّ حيث قابل الملك الراحل فيصل ابن عبد العزيز وآخرين من أهل السنة وأرباب السياسة في المملكة؛ وفي طريقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بعد رجوعه، زار مصر، وإثيوبيا وتنزانيا، ونيجيريا وغانا، والسودان، السنغال، ليبيريا، الجزائر والمغرب وفرنسا وبريطانيا. وكذلك أثبتت الدراسات أن الرئيس عبدا لناصر والرئيس كوامي نكروما في غانا والرئيس أحمد بيلا في الجزائر دعوا مالكوم أثناء زيارته للمكوث في بلادهم والعمل في حكوماتهم.

وعقب رجوعه إلى الولايات المتحدة تحوّل مالكولم إكس إلى الإسلام السني وأسّس مسجدا، كما وسّع تجمعه السياسي إلى منظمة أفروأمريكان للوحدة، وخلال ما يقارب سنتين كان مالكولم إكس من أعظم وأشهر الشخصيات السياسية في أمريكا يقتاده الإعلام، وتنتدبه المنظمات الدولية للحديث في منابرها، كما أصبح همزة وصل بين الحركات التحررية في إفريقيا والشارع الأمريكي. أغتيل في نيويورك حين كان يخطب أمام جمع من أنصاره يقدرون بأربعة مائة شخص. ومازال الكتاب والباحثون يتناحرون حول سبب اغتياله و عمّن كان وراء هذا الاغتيال.[١]

ولمالكولم إكس أثر كبير على الإسلام في أمريكا، فانتقاله من منظمة أمّة الإسلام (NOI) إلى الإسلام السنّي كان بداية العدّ التنازلي في تضييق مفهوم الإسلام في أمريكا. وقد تبع آلاف السود الأمريكيين أثره الذي اشتهر بسنّة مالكولم اكس (The Legacy of Malcolm X) ومقتضاه اعتناق الإسلام أثناء المكوث في السجن ثمّ التحول إلى الإسلام السنّي بعد مفارقة السجن. أما منظمة NOI فقد حولها ابن

(1) Karl Evanzz, The Judas Factor: The Plot to Kill Malcolm X. New York, Thunder's Mouth Press, 1992.

أليجا محمد، واسمه ولاس محمد، بعد موت والده عام ١٩٧٥ إلى منظمة إسلامية قائمة على الإسلام السنّي.

وفي عام ١٩٧٨ انشق لويس فرخان من قيادة ولاس متهما إيّاه بالخروج عن تقاليد المنظمة وتراث والده، وكان لويس فرخان ندّا لمالكولم إكس وزميلا له ومن الذين لاموه حين انفصل عن المنظمة. ولقدراته القيادية والكاريزماتية تمكن لويس فرحان من إعادة بعث المنظمة وإعادة تنظيمها حسب تعاليم جديدة هي أقرب إلى الإسلام السني مما كان عليه إبّان نشأته. لكنه بقي معاديا للجاليات المسلمة الأخرى وخاصة تلك المرتبطة بالمهاجرين العرب والآسيويين، كما أنه أيضا بقي ممثلا معروفا بوزنه الثقيل في أوساط السود والإعلام الأمريكي عموما. وتقدر أتباعه حاليا فيما بين عشرين وثلاثين ألف شخص. ومازالت المنظمة تتمتع بتنظيم هيكلي لها حضور وسط الأفروأمريكيين في كل الولايات المتحدة الأمريكية.

وسياسيا يميل السياسيون الأمريكيون إلى إبعاد أنفسهم من لويس فرخان حتى لا يرتبطوا برجل اشتهر بعبارات تعد معادية للسامية. فهو معروف بهجومه على اليهود واتهاماته إياهم. وكان آخر السياسيين الذين أعلنوا تبرأهم من لويس فرخان هو الرئيس الحالي براك أوباما الذي قضى وقتا طويلا في بدايات حملته الانتخابية عام ١٩٩٨ يبعد نفسه وزمرته عن أية علاقة بهذا الرجل رغم أن لويس فرخان كان من أوائل الذين ناصروا ترشيح أوباما كعضو في بيت الشيوخ، وكمرشح للرئاسة في البيت الأبيض.(١)

وإضافة إلى هذه التنظيمات المظلية للمسلمين، هناك عشرات المنظمات القطرية والإقليمية و الأكاديميّة التي تناصر قضايا المسلمين والإسلام في أمريكا، كما أنه ظهر في العقد الأول من هذا القرن مؤسسات لا حكومية وجماعات ضغط لخدمة القضايا القانونية والحقوق المدنية للمسلمين ومن أشهرها MANA، CAIR، AMS و هلم جرّا.

(1) The Washington Post, January 15, 2008.

ويعني MANA تحالف المسلمين في شمال أمريكا. وقد برزت هذه المنظمة في الساحة الأمريكية عام ٢٠٠٥ وتضمّ على وجه الخصوص المسلمين الأفريكان الأمريكان؛ وهي في الحقيقة كان ردّ فعل علي المنظمات والمؤسسات الإسلامية الأخرى الموجودة في الساحة منذ ما قبل الثمانينات سواء منظمة (NOI) التي تهتم بموضوعات العنصرية ضدّ السود أم المنظمات الإسلامية التي يرعاها المهاجرون المسلمون والتي غالبا ما تهتمّ بالموضوعات السياسية الخارجيّة. وبين هذه وتلك لا يجد المسلم الأمريكي العادي من يهتم بشئونه وخاصة وسط السود، فلذلك أسست المساجد والمنظمات الإسلامية التي تغلب فيها الأفروأمريكيين هذه المنظمة لحل المشاكل التي يرونها ذات أهمية لجالياتهم كالزواج والتمثيل السياسي والنهضة الاقتصادية في الأحياء الفقيرة للسود، ومحاربة الجريمة والمخدرات التي تهتك بالجالية وخاصة في المدن الكبرى حيث تشير الأرقام إلى أنّ كل ثلاثة من مجموع كل خمسة سود من الرجال هو إما في السجن أو تحت المراقبة القانونية.[1]

وأمّا منظمة CAIR فتعني المجلس لأجل العلاقات الأمريكية الإسلامية؛ ويعتبر هذا التنظيم أكبر مجمع إسلامي للدفاع عن حقوق وحريات المسلمين في شمال أمريكا، ومقره واشنطن العاصمة وتوجد له فروع في كثير من الولايات داخل أمريكا وكندا، ويرجع بروزه الأول إلى عام ١٩٩٤ وقد قامت بتأسيسه جماعة من أعضاء الجمعية الإسلامية لفلسطين، لكن المنظمة تمكنت من تجاوز مرحلة التأسيس بعد هجمات ١١ سبتمبر لتصبح المدافع الأول للحريات الفردية والجماعية التي وجدت نفسها مهددة عقب هذا الحدث التاريخي.

ومما يثنى على هذه المنظمة قيامها بتقديم تعداد لأحداث العنف المنظم والعنصرية الموجهة ضدّ المسلمين في الولايات المتحدة سنويا، والسعي لدى

(1) Keith Richburg, Out of America. New York: Basic Books, 1997.

السياسيين لوجود حلول لها، وكذلك تقوم المنظمة بمساعدة المسلمين الذين وجدوا أنفسهم أمام ملاحقة قانونية لأسباب غير قانونية. وكذلك تعمل المنظمة على مراقبة صورة الإسلام في الإعلام الأمريكي، والإشهار بالكتب والأشخاص الذين يسعون إلى تشويه سمعة هذا الدين.

وتجدر أيضا الإشارة إلى أنّ CAIR تمكن من تجاوز الإشكاليات الإثنية والمذهبية بين مسلمي أمريكا؛ فهي تتمتع باعتراف وشرعيّة بين معظم المسلمين كما أنّها أصبحت مرجعا أساسيا لقضايا حقوق المسلم الأمريكي وحرياته في الإعلام الأمريكي.



المسلمون وهجمات ١١ سبتمبر

■ ■ ■

تعدّ هجمات ١١ سبتمبر أهمّ حدث في التاريخ الأمريكي الحديث، كما أنّها أيضا تعتبر أهمّ حدث على الإطلاق في تاريخ المسلمين في أمريكا. فلأول مرة في تاريخ أمريكا تهاجم هذه البلاد في عقر دارها، فهجوم اليابان علي الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى ردة فعل أمريكية في استخدام القنبلة النووية في مدينتي هيروشيما و نكازكي عام ١٩٤٥ كان هجوما على جزر تابعة للولايات المتحدة، ولم يكن هجوما على الأراضي الأساسية مطلقا.

ومن جانب آخر فإنّ هذا الحدث وجد صداه على نقاش كان دائرا حينها حول صراع الحضارات، وهذه النظريّة لا ترجع إلي الأستاذ هانتيغتون، لكنه اقتبس الموضوع من كبير المستشرقين الأمريكيين بروفيسور بارنارد لويس. وهذا الأخير الذي تخصّص في دراسة سيد قطب كان قد كتب مقالا عام ١٩٩٠ بعنوان: «جذور الغيظ الإسلامي،» وفي هذا المقال الذي أشرنا إليه مسبقا، ناقش ظاهرة العنف لدى المسلمين، وادّعى بأنّ هذا العنف تاريخيا موجه ضدّ الغرب المسيحي. وفي المقال أيضا حذر بأنّ المسلم مهما أبرَّ إليك وأحسن معاملتك ففي داخله تقبع القدرة على إفراز عنف لا يستثني الغريب ولا الصديق غير مسلم. وكان آخر قسم في ذلك المقال بعنوان : «صدام الحضارات.» وقد فسرت هجمات ١١ سبتمبر كمصداقية لهذه التكهنات الأكاديمية.

وثالثا إنّ تاريخ أمريكا، كما أسلفنا في الباب النظري، دأب على محاربة «الآخر» فقد بدأ الآخر بالمستعمر البريطاني، ثم بالهنود الحمر، ثمّ بالسود الأرقاء، ثمّ بالمكسيكيين في الجنوب، ثمّ بالألمان واليابانيين ثمّ بالنازية والفاشية، ثمّ بالروس

الشيوعيين. وبهذه الهجمات أصبح «الآخر» كوصفة تتدلى بين الإسلام الراديكالي والإسلام السياسي. وقد ذكر محمود ممداني أنّ صفحة الحرب على الإرهاب التي رادها الرئيس جورج بوش فرضت على كل مسلم في العالم أحد الخيارين: أن يكون المسلم الجيد، وهو الذي يقف مع السياسات المعلنة ويستسلم لخطوطها العريضة دونها تردد، أو أن يكون المسلم السئ وهو كل من يعارض أو يبحث عن موقف وسط بين الخيارين.[1]

فكانت الحرب على أفغانستان بعد شهر من هجمات ١١ سبتمبر، وعلى العراق بأقلّ من سنتين، و كذلك الحرب على القاعدة في أرجاء المعمورة في اليمن، الصومال، باكستان والصحراء الكبرى. وقد ذكر البروفيسور انسينج هو، أستاذ التاريخ و الدراسات الأنتربلوجيّة في جامعة ديوك، أنّ المشكلة في هذه الحرب على الإرهاب أنّ أمريكا وحلفاءها يقودونها من أجل الديمقراطية بينما القاعدة وأنصارها يخوضونها من أجل الدين وبين النهجين تجهض النفوس وتفقد الحقوق، وليس هناك تحكيم إلى العقول.[2] وقد توسعت تداعيات هذه الحرب لتعمّ المسلمين في أوروبا في بريطانيا وألمانيا و إسبانيا وفرنسا حيث أثرت على تشكيل عقلية معادية للإسلام وقوانين موجهة ضد بعض المظاهر والتقاليد الإسلامية مثل النقاب وبناء منارات المساجد و مساندة الفلسطينيين. أمّا في الولايات المتحدة فمع أنّ البلد أُسّس على حماية الحقوق الفردية والحريات العامّة، فقد أصبح السؤال الأساسي يدور حول الإسلام والمسلمين: هل يمثلون تهديدا لقيم الدولة الأمريكية؟

وهذا السؤال جائز وموضوعي في ظل الحروب التي تقودها أمريكا في

(1) Mahmoud Mamdani, Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War and the Roots of Terror. New York: First Three Leaves Press, 2006.

(2) Engneng Ho, «Ballots for Bombs: War Beyond Sovereignty, Peace Beyond Representation.» Paper Presented at Duke University, March 24, 2009.

أفغانستان والعراق أو تساندها في باكستان واليمن والصومال، حيث انحدر عدد كبير من مسلمي أمريكا، كما أنّ بقاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بلا حل جذري يرمي لظلاله على العلاقة بين الجاليات العربية واليهودية في أمريكا. وهذا الأخير هو الذي دفع بعض المفكرين إلى التركيز بأنّ القضاء على الإسلام الراديكالي يكمن في حلّ هذا النزاع في الشرق الأوسط.

والنقطة الرابعة في هذا الإطار هي أنّ هجمات ١١ سبتمبر دفعت المسلمين إلى تجاوز الكثير من اختلافاتهم وخلافاتهم الشكلية ومحاولة العمل كجماعة واحدة. ولأنّ الشارع الأمريكي لا يهمه الفروق الأكاديمية بين المتطرف والمسالم والعربي والباكستاني، والسنّي أو الصوفي الخ.. وجد المسلمون أنفسهم في قالب واحد إذ كَوْن الشيخ باكستانيا أو مصريا قد لا يكون له وزن لتجاوز معظم المواقف الحرجة التي تتناول موضوع الدين. وجدير بالذكر أيضا أنّ الكثير من المنظمات التي كان المسلمون المهاجرون يسيطرون على مظهرها أصبح المسلمون الأمريكيوا الأصل هم الواجهة الخارجية، وكان هذا التحول ضروريا لإعطاء الإسلام صبغة أمريكية في وجه الإعلام الذي أصرّ على إظهاره بصورة دين العرب وناس الشرق الأوسط الغريبين عن تقاليد أمريكا الديمقراطية السمجاء.

وأيضا يحسن بنا القول بأنّ هجمات ١١/ سبتمبر تداعت على الحياة الأمريكية اليومية وما زالت؛ كأمثلة لها نذكر الانتظار الطويل في المطارات لساعتين قبل إقلاع الطائرات لإجراءات التفتيش، قوانين كشف أسماء الذين يستعيرون كتبا معينة من المكتبات العامة، قوانين الحدّ من المبالغ التي يمكن إرسالها إلى بلاد معينة أو جهات معينة، تقسيم المسلمين إلى مجموعات تجرم التعامل معها وأخرى تسمح التعامل معها. وكذلك ظهرت مصطلحات لم تكن حاضرة في القاموس الأمريكي السياسي مثل الفاشية الإسلامية، الحركات الإسلامية المتطرفة، التهديد الإسلامي، خطر

الشريعة، الطابور الإسلامي الخامس.

وفي نفس الوقت، ظهر مباشرة عقب الأحداث قادة يعادون الإسلام جهارا إمّا على علم أو بغير علم. فيذكر فرنكلين غرهام، وهو قائد حركة مسيحية مشهورة، بأنّ «الإسلام شيطان شرير ودين خبيث، وحين تقرأ القرآن وآياته تجده يحثّ على قتل الكفّار وغير أصحاب عقيدة الإسلام.»[١] ويقول بات روبرتسون، وهو قائد مسيحي ذو قوة إعلامية وأتباع كثر، بأنّه بعد أن اطلع على القرآن «وجد الإسلام دين عنف يرفض الآخر،»[٢] ومثلهما كتب جونا كولدبارغر بأنّ الإسلام «دين دخيل علينا، غريب في أطواره، عفن بفاشيته،»[٣] وهكذا دواليك.

وهنا يجب أن نلفت النظر إلى أنّ الناس على دين سلطانهم. فالمضايقات التي واجهها المسلمون عقب هجمات ١١ سبتمبر، والعنف الإعلامي الموجه ضدّهم طرأ في الثقافة الأمريكية الدينيّة لأنّ وجهاء القوم ممن سبق ذكرهم على سبيل المثال، لا الحصر، صوّروا لعامة الناس أنّ الإسلام يمثّل خطرا على حريتهم، و أنّ المسلمين يسعون لأسلمة أمريكا بعدما فشلوا في غزوها عنوة.

فمثال آخر هو أنّ الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن كان أوّل من استخدم عبارة الفاشية الإسلاميّة (Islamic Fascism) في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي عقب هجمات سبتمبر. وبعد الخطاب تهافت الإعلام المرئي والمقروء على المصطلح. فمثلا في مقال نشرته الجريدتان البريطانية (the Guardian) والأمريكية (The Nation)، كتب الصحفي كريستوفر هيتشون(Christopher Hitchens) عقب خطاب الرئيس بوش يقول: «مهاجموا مانهاتن (نيويورك) ... هم فاشيون في

(1) Comments made on NBC Nightly News, November 19, 2001 .

(2) Robertson's «700 Club» television program with co-host, Lee Webb, on February 21, 2002. Also see Alain Cooperman, Washington Post, February 22, 2002. .

(3) Jonah Goldberg, «the Goldberg File.» In the New Republic, October 1, 2001.

وجه إسلامي ... إنّهم أعداء الحياة.»[١].

وكلمتي الفاشية والنازية تمثلان قمة الشرّ في خيال الإنسان الغربي؛ فما قامت به الفاشية من أعمال العنف المنهجي الموجه وما سببتها من دمار وحروب ما زالت حيّة في هاجس الغربيين بما فيهم الأمريكان الذين ضحّوا بآلاف الجنود لنجدة الأوروبيين من شرّ الفاشيّة. والإشكال هنا، هو أنّ الفاشيّة لم تكن من صناعة الإسلام، ولا العرب ولا المسلمين. بل كانت صنيعة غربيّة وأوروبيّة سياسة وفلسفة. إذن لصقها بالإسلام والمسلمين تلفيق لحقائق التاريخ و استهجان بعواطف الناس.

وليس بغريب ، أنه في دراسة لزميلة لي، دكتورة ألين ماكلرني في جامعة ديوك، ذكرت أنّ نظام (LexisNexis) الإلكترونيكي المتخصص في تتبع أكثر الكلمات تداولا في الإعلاميين البريطاني والأمريكي، سجلّ أنّ عبارة الفاشية الإسلاميّة (Islamic Fascism) كانت وردت خمس مرات فقط في تاريخ إعلام البلدين قبل ورودها في خطاب الرئيس بوش، لكنها اليوم وردت ١٨٦٨ مرة منذ ذلك الخطاب.[٢]

وكذلك ظهرت آلاف المواقع والبرامج اليومية التي تدعي محاربة الخطر الإسلامي على أمريكا. كل هذه الحركات المرئية والمسموعة خلقت جوا متناغما لأهداف أعداء الإسلام، كما أنّ خطابات الجماعات الإسلامية المسلحة في أفغانستان، والعراق، وباكستان والصومال واليمن والصحراء الكبرى أعطت نوعا من الشرعية لهذه الأصوات المعادية للإسلام.

1) Christopher Hitchens, «On The Brink of War: Let's Not Get Too Liberal.» In The Guardian, September 21. & Also in the Nation October 8.
2) Ellen Mclarney «American Freedom And Islamic Fascism: Ideology in the Hall of Mirrors.» To appear in Theory and Event, 14: 1 (March, 2011).

استطلاع رأي الأمريكيين المسلمين:[1]

الأمريكيون المسلمون يمثلون طبقة وسطى ومعظمهم ضمن التيار السائد. وحسب هذا الاستطلاع للرأي المسحي والذي شارك فيه أمريكيون مسلمون من شتى أنحاء الولايات المتحدة تبيّن أنّ معظمهم مندمجون في المجتمع الأمريكي وسعداء في عيشهم، ومعتدلون في مواقفهم تجاه القضايا التي تعتبر مصدر إشكالية بين المسلمين والغربيين في العالم. و حسب هذا المسح يبدو أنّ الأمريكيين المسلمين أمريكيون في الصميم من حيث تطلعاتهم وقيمهم وتوجهاتهم؛ كما أنهم يعتقدون بغالبيتهم الساحقة أنّ العمل الدءوب لا بد أن يأتي ثماره في المجتمع الأمريكي. وهذا الاعتقاد أيضا جليّ في مستويات الدخل والتحصيل العلمي اللذان يعكسان واقع الجمهور العام في البلاد. وحسب هذا الاطلاع، فإنّ حوالي ثلثي (٦٧٪) المسلمين البالغين المقيمين في الولايات المتحدة ولدوا في بلدان أخرى، وأنّ نسبة ٣٩٪ منهم قد قدموا إلى الولايات المتحدة بعد عام ١٩٩٠.

ومن الجوانب الهامة التي تتناول اعتقاد الأمريكيين المسلمين، أنّ مجملهم ينظرون إلى محيطهم الاجتماعي الأوسع نظرة إيجابية عامة فيقول معظمهم: إنّ نوعية العيش في مجتمعاتهم الخاصة جيدة أو ممتازة. وتتساوى نسبة الأمريكيين المسلمين مع غيرهم من المجتمع الأوسع من حيث رضاهم عن مجريات الأمور في الأمة عامة. زد على ذلك إنّ ٧١٪ من الأمريكيين المسلمين يتفقون مع الرأي القائل إنّ معظم الناس الذين يطمحون إلى التقدم والنجاح يستطيعون تحقيق طموحهم إذا كانوا على استعداد للعمل الدؤوب.

ومن ناحية التطرف الديني، فهم يرفضون التطرف الإسلامي بنسبة تفوق النسبة التي ترفض مثل هذا التطرف في أوساط الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية. ولكن

(1) Pew Research Center « Muslim American: Middle Class and Mostly Mainstream.» Official Website Publications: May 22, 2007.

هناك قبولا أوسع نوعا ما للتطرف الإسلامي في بعض أوساط المسلمين في الولايات المتحدة منه في أوساطهم الأخرى. ومن حيث مقارنة مستوى التطرف الديني في المجموعات، فالأمريكيون المسلمون السود المولودون في أمريكا الذي يدينون تنظيم القاعدة بشكل قاطع هم أقل نسبيا إذا قورن بالأمريكيين المسلمين الآخرين الذي يدينونه بنفس الشكل. ومن حيث العلاقة بين الأجيال، فإن المسلمين الشباب في الولايات المتحدة أكثر ميلا من الأمريكيين المسلمين الأكبر منهم سنا إلى الإعراب بشدة عن هوية إسلامية؛ كما أنهم أكثر ميلا بكثير إلى القول: إنّ عمليات التفجير الانتحارية دفاعا عن الإسلام يمكن تبريرها في بعض الأحيان على الأقل. وبالرغم من ذلك، فإن مستويات التأييد المطلقة لدى الأمريكيين المسلمين للتطرف الإسلامي متدنية جدا، خاصة فيما لو قورنت بالمسلمين حول العالم.

وأمّا ما يتعلق بآرائهم حول دور الولايات المتحدة في العالم الإسلامي ودور ١١ سبتمبر في حياتهم: عموما، لم يتردد الأمريكيون المسلمون الذين استطلعت آراؤهم في الإعراب عن استيائهم من حرب الولايات المتحدة ضدّ الإرهاب وأثره في حياتهم الخاصة. تقول أغلبيتهم ٥٣٪ إنه بات من الأصعب على المرء أن يعيش كمسلم في الولايات المتحدة بعد هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية. كما يعتقد معظمهم أنّ الحكومة تستهدف المسلمين بشكل خاص لمزيد من المراقبة والرصد. وتعتقد نسبة ضئيلة من الأمريكيين المسلمين أن الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة هي توجه صادق للحد من الإرهاب، كما يشكك الكثيرون أنّ عربا هم المسؤولون عن هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية؛ فنسبة ٤٠٪ فقط من الأمريكيين المسلمين تقول: إنّ مجموعات من العرب هي التي نفذت تلك الهجمات.

يشير نصف الأمريكيين المسلمين أنهم التحقوا بالجامعات الأمريكية، وهي نسبة أدنى إلى حدّ ما منها لدى الجمهور العام غير أنّ المسلمين والجمهور العام يتساوون من حيث دخلهم السنوي وتقييمهم لأوضاعهم المالية الشخصية. والجدير بالملاحظة هو أنّ نسبة أعلى من المسلمين المهاجرين يعتبرون أنفسهم في وضع مالي جيّد إذا ما قورنوا بالمسلمين المولودين في الولايات المتحدة.

المسلمون الأمريكيون من هم؟

البيان	النسبة المؤلفة من المولدين
خارج الولايات المتحدة	٦٥
المنطقة العربية	٢٤
باكستان	٨
آسيا الجنوبية آخر	١٠
إيران	٨
أوروبا	٥
أفريقيا آخر	٤
آخر	٦
في الولايات المتحدة	٣٥
أمريكي أسود	٢٠
آخر	١٥
	١٠٠
خارج الولايات المتحدة	٦٥
سنة الهجرة ٢٠٠٠ –٢٠٠٧	١٨

سنة الهجرة ١٩٩٠-١٩٩٩	٢١
سنة الهجرة ١٩٨٠-١٩٨٩	١٥
قبل ١٩٨٠	١١
في الولايات المتحدة	٣٥
نسبة الذين اعتنقوا الإسلام	٢١
ولدوا مسلمين	١٤



إشكاليات الإسلام والمسلمين في أمريكا

■ ■ ■

لا يكتمل الحديث عن الإسلام في أمريكا إلا إذا حللنا الأوضاع الثقافية والمسائل الفقهية التي تواجه المسلمين في هذا البلد. وفي هذه الدراسة التحليلية يحسن الرجوع إلى الفصل النظري عن أمريكا؛ لأننا سنكون في حاجة إلى خلفية نظريّة وثقافية للمجتمع الأمريكي، من خلالها نفهم أو بالأحرى نفسر وضع المسلمين هناك.

فمن إشكاليات المسلمين كما أسلفنا مواجهة مشكلة العرقيات والإثنيات في جالياتهم المختلفة، فالإثنيات والعنصرية القبلية، كما يسميها الأستاذ سليمان نيانغ من جامعة هاوارد مازالت مصدر التوتر بين المسلمين.[(١)] وهذا ظاهر في موضوعات الزواج، إمامة المسجد، وإدارتها. ومطرد النقاش بين المسلمين عن مساجد العرب، مساجد الهندوباك ومساجد السود. وفي دراسة لعلاقات المسلمين مع بعضهم البعض داخل المساجد، اضطر الكاتب إلى استخدام مصطلح ظاهرة «القبليّة» للتعبير عن هذه التجربة.[(٢)] وفي كتاب «Growing Up in the Nation» تحكي المؤلفة قصة حياتها كمسلمة داخل منظمة أمة الإسلام (NOI) والعلاقات العنصرية بينها وبين المسلمين المهاجرين، وقد بقي هذا الموضوع مجال الأخذ والانتقاد لدى لويس فرخان الذي كثيرا ما يرفض التعاون مع المسلمين المهاجرين متهما إياهم

(1) Sulayman Nyang, «Convergence and Divergence in an Emergent Community: A Study of Challenges Facing U.S. Muslims,» Yvonne Z. Haddad, ed., The Muslims of America New York: Oxford University Press, 1991, p. 238.

(2) Frah Ternikar, «Tribalism in Muslim America,» Islam in America: Images and Challenges, ed. Pylis Lan Lin Indianapolis: University of Indianapolis, 1998 . .

باستلهام عنصرية الإرث الأمريكي وإعادة فرزها ضدّ السود الأمريكيين.

ومع أنّ هجمات ١١ سبتمبر قلّصت من هذا البون الراكض بين الجاليات المسلمة إلا أنّ بذوره الموجود في تعدد المساجد وتشكلها حسب العرقيات مازالت قائمة والعلاقات بين الجاليات العربية والباكستانية في المساجد أيضا ليست مثالية والسبب دائما مرتبط بهيكل إدارة المساجد.

فالمساجد التي يشيدها المهاجرون غالبا ما تخضع لثلاث سلطات: سلطة الإمام، وكثيرا ما يكون الإمام من الدول العربية، وسلطة اللجنة التنفيذية التي غالبا ما يسيطر عليها رجال الأعمال والأطباء الأثرياء من الهندوباك، ثمّ سلطة الجمعية العمومية التي تتكون من دافعي رسوم العضوية من المصلين، وقلّ من يدفع رسوم العضوية إلا إذا كانت له مصالح خاصة في إدارة المسجد. وتصادم هذه السلطات الثلاثة كثيرا ما يكون نتيجة محاولة السلطة التنفيذية التحكم على الإمام واتجاهاته الفكرية ومضامين خطبه، ولأنه قبل كل شيء موظف خاضع لمساءلات الذين يدفعون راتبه وهم السلطة التنفيذية، بينما يرى الإمام، وإنّ قلّ فهمه للمجتمع الأمريكي، أو بسط قدراته الإنجليزية، أنه الإمام ولا سلطة في المسجد فوق سلطته، وأنّ كل الجهات الأخرى يجب أن تخضع لعلمه الذي خصّه بهذه الرتبة. أمّا الجمعية العمومية فكثيرا ما تنقسم تبعا للسلطتين: بين مؤيد للإمام، ومناصر للسلطة التنفيذية. وحسب دراستنا السابقة للمسلمين في كليفلاند بولاية أوهايو، وجدنا أنّ كثرة المساجد وانتشارها في تلك المنطقة كانت تعزى إلى هذه النزاعات التي تنتج الانشقاق وظهور مساجد جديدة كلما دبّ النزاع في المسجد واضطر الإمام أو القائد إلى إيجاد مسجد بديل له ولأنصاره[1].

***

(1) Mbaye Lo, Muslims in America: Race, Politics and Community Building. Aman Publications, Maryland, 2004.

وإشكالية أخرى هي الموازنة بين المبادئ والمصالح:

وأقصد بهذا أنّ معظم المسلمين في أمريكا ليبراليون/ ديمقراطيون وذلك بحكم انتهاءاتهم السياسية، ولأنّ الديمقراطيين يدعمون حقوق الأقليات والمسلمون أقلية، ولأنّ الديمقراطيين (الحزب الديمقراطي) يساندون البرامج التي تدعم الأسر وتساعد الفقراء وتكفل المحرّمين مثلMedicare, Social Security، Welfare وهلم جرا، وهذه البرامج ممّا تساعد المسلمين و تتوافق مع تعاليم دينهم الحنيف، ولأنّه منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الديمقراطيون يمثلون غير البيض في أمريكا ومعظم المسلمين انحدروا من عالم الملونين.

ومن ناحية أخرى، فمعظم المسلمين محافظون من حيث القيم والمعاملات مما يضعهم مع الجمهوريين (الحزب الجمهوري) في قالب واحد. فمثلا الجمهوريون هم ضدّ المثليين من الجنسين ويوافقهم في ذلك المسلمون؛ ونفس الشيء يقال عن مواقف الطرفين المتشابكة حول حرية الجنس، والإباحية وتحرير المؤسسات الدينية من التقليد الديني الذي يحدّ من حرية المرأة في تولي القيادة الدينية والزعامة المؤسسية. وهذا كان ظاهرا في انتخابات عام ٢٠٠٠ حيث نال المرشح الجمهوري جورج بوش معظم أصوات المسلمين لمواقفه الدينية المحافظة.

وفي عام ٢٠٠٤م أحجمت غالبية المسلمين عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية بين جورج بوش وعضو مجلس الشيوخ جون كيري وقد فسر البعض هذا الإحجام في كون نائب كيري يهوديا وهو عضو مجلس الشيوخ، جوزيف ليبرمان وهذا أيضا يزيد إشكالية أخرى. وهي أن الغالبية العظمي، قدر بـ ٨٠ في المائة، من يهود أمريكا ليبراليون وديمقراطيون مما يجمعهم مع المسلمين في صف واحد، فكيف إذا يوازي المسلمون بين الانتهاءين وما تنتج عنهما من ضروريات التحالف والتعاون مع الآخر سيبقي منبعا للتأزم القراري في مجال السياسة. ولابدّ للمسلمين في أمريكا من أن

يخلقوا فضاءا سلبيا للتعاون مع الآخرين يهودا كانوا أم غيرهم؛ فاليهود يمثلون نخبة فكريّة وطبقة غنية في أمريكا؛ فمبدأ معاداتهم سواء بني على تصور وهمي أم تراث ثقافي لا يخدم القضايا الإسلامية. ومعاداة الشخص بناء على جنس أم على العرق أم على اللون يعتبر خطا ثقافيا في أمريكا مثلما هو محرم في تعليم الإسلام السمحة. فاليهود مثل السود أو غيرهم ممن يعتبرون أنفسهم أقليات، منهم الصالح والطالح، منهم من يؤيد حقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ومنهم من يعارضها، ومنهم من يسخّر منصبه وجاهه لخدمة قضايا المسلمين من منطلق الإيمان على ضرورة نجدة الأقليات، ومنهم من يعارضهم لهذا السبب أم لغيره. فعلى المسلمين إدراك هذه الفروقات والاتجاهات الفكريّة الموجودة داخل المجموعات، وعدم التعصب الأعمى في عملهم مع الآخر. ومعروف أنّ هذه لم تكن الحالة أثناء انتخابات الرئيس الحالي باراك حسين أوباما عام ١٩٩٨م، فقد حصل أوباما على ٩٠ في المائة من أصوات المسلمين، ولأوّل مرة يحصل فيها رئيس أمريكي على هذه النسبة العالية من أصوات المسلمين.[1] والسبب في هذا غني عن التبيين، ففشل الجمهوريين في حروب أفغانستان والعراق، وانهيار الاقتصاد أفقدهم معاقلهم التقليدية بين الأمريكيين.

وإشكالية أخرى مرتبطة عفويا بالحديث السالف هي الهوية السياسية:

فالمسلمون هم أقلية تتراوح بين خمسة إلى ستة ملايين نفر في معظم التقديرات، وفي بلد يصل تعداد السكان فيه إلى أكثر من ٣٠٧ مليون نسمة حسب تقديرات ٢٠٠٩م.[2] إذن يصح القول، أنه في الإطار السياسي، مصالحهم متعاضدة مع مصالح الأقليات الأخرى، فالأقليات يمثلون جبهة واحدة وإن اختلفت أسباب

(1) Suhail Khan «America's First Muslim President.» In Foreign Policy. August 23, 2010.
(2) U.S. Census Bureau. July 2009.

كونهم أقليات. فقد يكون السبب عرقيا مثل الهنود الحمر، أم دينيا مثل اليهود، أم اتجاها سياسيا مثل الإباحية، أم أخلاقيا مثل المثليين. وسلامة الخبرة الديمقراطية تعتمد على قدرة الأقليات في أن يشاركوا في المجتمع كأعضاء متساويين مع الأغلبية دون توجس من إفشاء هوياتهم الحقيقية، وكذلك صمود الأقليات في مواجهة الأغلبية يتطلب التنسيق بين جبهاتها والتجاوز عن فروقاتها الشكلية، حينها تعترف الأغلبية بوجودها وتحتسب نتائج حرمانها من المشاركة والاعتراف.

هذا الوئام والتحالف مع الآخر «المختلف» يمثل إشكالية لكثير من المسلمين لمواقف بعضهم السياسية والأخلاقية تجاه الآخر. وقد ينتج مثلا رفض الاعتراف بحقوق المثلين في الحريات الفردية والاقتصادية إلى رضم هذا التحالف وخسارة الجانبين في وجه طغيان الأغلبية. ففي اجتماع سنوي للدائرة الإسلاميّة في شمال أمريكا (ICNA) في مدينة كليفلاند أوهايو عام ٢٠٠١م خرج بعض المحافظين المعارضين لهذا التجمهر الإسلامي في المدينة رافعين لافتات معارضة للإرهاب الإسلامي. وكان سبب معارضة المؤتمر السنوي أن شعاره كان «الإسلام من أجل السلام والعدالة: فلسطين: كشمير، وإمام جميل (مطالبين بالإفراج عن إمام جميل السجين في أطلنطا).»

وكان الذين خرجوا في مسيرة أخرى لمساندة المسلمين ومواجهة معارضيهم هم المؤيدون لحقوق المثليين من الذكور والإناث. وأذكر أنه في ذلك اليوم المطير أثناء خطبة الجمعة وكانت بعض بقايا المؤيدين للمسلمين مازالوا واقفين وراء الميدان العام الذي كان المسلمون يتجمهرون فيه لأداء صلاة الجمعة، هاجم الإمام الباكستاني الأصل المثليين واتهمهم بإفساد البلاد والعباد مذكرا إياهم بما آل إليه قوم لوط وثمود.

لم يكن موقفا مشرفا فيما أذكر، إذ شعر الجميع بمختلف مستوياتهم من التدينّ بالإحراج. ومثال آخر حدث في عام ٢٠٠٩م حيث ناضل طلاب جامعتنا لدعوة

رجل داعية إسلامي وبمساندة تجمعات طلابية أخرى على رأسها هؤلاء الداعمون لحقوق المثليين، وأثناء المداخلات بعد محاضرة ألقاها الإمام الضيف على جمهور من الطلاب، سئل عن الموقف اللائق تجاه المثليين فلم يتردد في عرض كشوف من قائمة العذاب التي تنتظرهم يوم القيامة مما أدّى إلى حدوث زوبعة بين الطلاب المسلمين واضطرار القيادة إلى معارضة الضيف من أعلى المنصة حفاظا على سمعة اتحاد الطلاب المسلمين بين طلاب الجامعة.

والإشكالية هذه ليست فقط فقهية لكنها أيضا سياسية، ففي عين الشارع الأمريكي أو إدارة الجامعة، أو الإعلامي الموضوعي، المسلم هو مثل المثلي فكلاهما أقلية ضدّ الموج الطاغي، فليس للمسلم أي مبرر لرفض المثلي إلا بقدر ما يبرر للآخرين رفضه. فالجامعات الليبرالية تتعامل مع كل الأقليات ككتلة واحدة، فتجد هذه الأقليات أيضا أن قوتها مكنونة في تعاونها مع بعضها البعض في مواجهة الموجات المعادية.

ومثال آخر في إطار الإشكاليات التي تواجه المسلمين، وهو مرتبط بهذا الموضوع، هو دعوة الأستاذة آمنة ودود إلى «جواز إمامة المرأة،» فقامت قيامة بعض المسلمين. والحدث سياسي أكثر منه ديني، والمحلل للحدث والذين صلوا الجمعة تحت إمامتها من الجنسين لم يخفوا رفضهم الواضح لسياسة المساجد في أمريكا. لأن تصرف معظم المسلمين في هذه المساجد هو إعادة فرز لواقع التدهور الفكري في المجتمعات الإسلامية التقليدية التي حولت فضاء المساجد إلى مساحات للرجال تستضيق بوجود النساء فيها، ولا تتردد على تكفير الأنثى لو رفضت الخضوع لقوامة الرجال في هذه المباني. فإذا كان الجانب الديني في هذا الحدث اجتهادي رأى فيه الجمهور أنه «لا تجوز إمامة المرأة» فالجانب الآخر منه سياسي فحواه أن المسلمين في أمريكا - وهذا في الغالب لا ينطبق على المساجد التي يديرها الأفروأمريكيين- يستخدموا المساجد كامتداد للواقع الاجتماعي لبلادهم الأصلية ولا تعكس جوا

تتساوي فيه الرجال والنساء.

ففي الذاكرة السياسية الأمريكية الفصل بين أية مجموعتين هو بداية المفاضلة النوعيّة بينهما. وكان مهندس الفصل العنصري في أمريكا جيم كرو (Jim Crow) أول من أوحى إلى بيض البلاد بعد نهاية الحرب الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر، بأنّ أحسن وسيلة للسيطرة على السود هو الفصل بينهم وبين البيض في كل مرافق الحياة، ثمّ توفير ميزات معينة وتسهيلات نوعيّة لهذه المرافق، ومع مضي الوقت ظهر مجتمعان مختلفان من حيث الإمكانيات والاستعدادات والامتيازات، فلذلك جاءت المحكمة الفيدراليّة العليا عام ١٩٥٥ لتثبت أنّ الفصل والمساواة قيمتان لا تجتمعان في عالم بني الإنسان؛ وأنه حيث تفصل بين كيانين فإنما تبنيه على منظور الاختلاف والذي يقتضي المفاضلة، والمفاضلة بين الأجناس في المجتمع الحديث خلل لا يسنده القانون. فكثيرون من الذين يعارضون ضرب الحجاب في المساجد، وتخصيص الأماكن الورائية المختفية للنساء فإنما يفعلونه بناءا على الحاجة الماسة إلى خلق مجتمع مسلم في أمريكا تتمتع فيه المسلمات في المساجد بحقوق شبيهة بما يتمتعون بها خارجها سواء في الفصول أو المستشفيات أو المكاتب.

وبقدر ما يتأمرك المسلمون يكون بقدر ما يخضعون لتجارب البلاد الثقافيّة حيث تمكن النساء من الوقوف سواسية مع الرجال في المعابد والمحاكم والجامعات والمصانع، و غدا سيكون في المساجد. فهناك حاجة ماسة إلى تطوير فقه المعاملات بين مسلمي أمريكا يواكب العرف والخبرة والتجربة الأمريكية.

وفي ختام هذه القراءة تجدر الإشارة إلى أنّ معظم هذه الإشكاليات يمكن دمجها في مشكلة الازدواجية التي يعاني منها المسلمون تجاه العقلية و الخبرة الأمريكية، التي لا تترك شاردا ولا واردا إلا نقبتها وانتقدتها وحاول العبث بها. وكما أسلفنا فالعقلية الأمريكية مناهضة للتقليد، والإسلام في المذاهب السائدة مساند للتقليد، فينتج من هذا اللقاء نوع من الازدواجية في المعايير، فالواقع الأمريكي يتطلب من

المسلمين إفراز فقه جديد للإسلام، واجتهاد سديد في مجال المعاملات والأخلاقيات. فليس ضروريا أن يكون هناك صدام بين الإسلام ومعظم القيم الديمقراطية الأمريكية، ولكن بغياب اجتهاد وتسلط الجمود الاثني سيتحتم الصدام بين حياة المسلمين وواقع أمريكا.

وأنا لا أنفي وجود من يسعي جاهدا لخلق هذه الصورة من أعداء الإسلام في أمريكا. فأعداء المسلمين من المتطرفين الأيديولوجيين والمتطرفين الدينيين وأصحاب المصالح الإمبريالية كثر، ولا يبخلون في تسخير الإعلام وصناعة المؤامرات لخدمة أهدافهم، لكن في نفس الوقت يجب على المسلمين التمسك بقيم الإسلام السمحاء في الحبّ والمسامحة والمعاملة بالحسنى والعفو الذي هو أقرب للتقوى، و أنّه ، لا تزر وازرة وزر أخرى. و قد ناقشت فرص الإسلام في أمريكا في كتابي (Muslims in America: Race, Politics and Community Building) حيث ذكرت أنّ هناك مجالات كثيرة تتوافق فيها القيم الأمريكية مع القيم الإسلاميّة كما أنّ هناك مجالات اختلاف، والتركيز على الثاني على حساب الأولى لا يخدم الإسلام ولا المسلمين.

فمثلا لا يرى المحلل حوجة المسلمين إلى الإصرار في بناء المسجد في Ground Zero جنب بقايا هجمات ١١ سبتمبر، ليس لأنه لا حقوق لهم في ذلك، بل بالعكس - كما ذكر الرئيس أوباما - لهم «الحق القانوني في بنائه لكن سيخالفون الحنكة والحكمة في بنائه.» والسبب في هذا واضح جلي وهو أنّ ٧٠ في المائة من الأمريكيين بمختلف اتجاهاتهم، وانتماءاتهم و في كل الدراسات المسحيّة لآراء الناس لا يؤيدون بناء المسجد هناك؛ ونحن المسلمون أيضا أمريكيون ويجب ألاّ ننسى أن الديمقراطية قائمة على إرضاء الأغلبية واحترام مشاعرهم وآرائهم بقدر ما يحترمون حقوقنا و حرياتنا.



الفصل الثالث

السودان في
الذاكرة الأمريكية



تأطير العلاقات الأمريكية السودانية الحديثة

▪ ▪ ▪

تتميّز العلاقات السودانيّة الأمريكيّة بالتوتر وعدم الاستقرار وهذا واضح خلال العقدين الماضيين منذ عام ١٩٩٣ حين صنف السودان كدولة داعمة للإرهاب، ثمّ في عام ١٩٩٦م حين علقت الولايات المتحدة أعمال سفارتها في الخرطوم؛ ثمّ في العام الذي تلاه ضربت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا على السودان لأسباب مرتبطة بمحاربة الإرهاب والدول المؤيدة له، وذلك في أكتوبر عام ١٩٩٧م. وبذلك حرم على القطاعات العامّة والخاصة في الولايات المتحدة العمل أو التعامل مع السودان.

وعقب هجوم بعض الجماعات الإرهابية المرتبطة بالإسلام على سفارتي الولايات المتحدة في شرق إفريقيا – نيروبي ودار السلام في ٧ أغسطس ١٩٩٨م اتهمت الولايات المتحدة السودان بإيواء الإرهابيين وتسهيل تحركاتهم. ففي ٢٠ أغسطس من نفس العام، ظهر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على شاشة التلفزيون القومي ليخبر المواطنين أنه أمر الجيش الأمريكي بالبدء فيما أسماه بعملية الصولة اللانهائية (Operation Infinite) Reach وبمقتضاها أطلقت الصواريخ العابرة على أفغانستان والسودان، وفي السودان تم تدمير مصنع أدوية الشفاء الذي كان يغطي ٥٠٪ من احتياجات السوق المحلي من الأدوية. ثمّ تبع ذلك جفاء في العلاقات بين البلدين حتّى عام ٢٠٠١ حين بدأ الجانبان التعاون في مسألة مكافحة الإرهاب. .

ويذكر كتاب جديد ظهر قبل شهور للكاتب الأمريكي ريتشارد كوكيت

(Richard Cockett) أنّه عقب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، هددت إدارة بوش الحكومة السودانية بتسليم كلما عندها من ملفات أو معرفة عن منظمة القاعدة وإلا سوف تدمر القوات الأمريكية المصفاة البترولية في بورتسودان،[١] بينما يذكر كاتب آخر واسمه لورنس رايت في كتابه المشهور (The Looming Tower) أن حكومة بوش خيرت حكومة السودان عقب هجمات ١١ سبتمبر بين الحرب أو إعطاء كلما تعرفها عن منظمة القاعدة.[٢] ويتفق الكاتبان على أنّ ردّ الحكومة السودانية كان إيجابيا و براغماتيا في تعاملها مع الطلب الأمريكي، وأنه أنقذ البلاد من هجمات أمريكية أخرى.

ثمّ إنّ التطورات الجديدة في دارفور بدءا من عام ٢٠٠٣ أصبحت محور التوتر في العلاقات بين البلدين ، وبالأخص أنّ الولايات المتحدة لا تعارض تدويل القضية بينما يعارضه السودان. والحركات المساندة لقضية الدارفوريين وخاصة تحالف أنقذوا دارفور مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، والولايات المتحدة لم تصرح بمعارضتها لقرارات المحكمة الجنائية ضدّ الرئيس عمر البشير مع العلم بأنّ هناك عداءا تاريخيا بين المحكمة والولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك يتهم السودان الولايات المتحدة بتهديد وحدتها عبر تشجيعها حكومة الجنوب بالقيام بتصرفات استقلالية؛ فترد الولايات المتحدة بأنها طرف مؤيد لاتفاقية سلام نيفاشا المبرم بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني عام ٢٠٠٥؛ ويذكر الإعلام الأمريكي أنّ التكنولوجيا والنبوغ الأمريكيين هما اللذان اكتشفا آبار النفط السوداني لكنّ الخرطوم سلمتها إلى الشركات الصينيّة، التي تعتبر المنافسة الأولى لمصالح أمريكا الاقتصاديّة؛ وتردّ السودان بأن الشركات الأمريكية التي اكتشفت البترول السوداني

(1) Richard Cockett, Sudan: Darfur, Islamism, and the World: The Failure of an African State. Yale University Press, 2010.

(2) Lawrence Wright, The Looming Tower: Al-Qaeda and the Road to 9/11. New York: Vintage Books, 2007.

ماطلت في استخراج هذا البترول من الآبار منذ اكتشافها في السبعينات، وأنّ الشركات الأمريكية لم تلتزم بالمعاهدات المبرمة حتى مع الحكومات السابقة لحكومة الإنقاذ. وعلاوة على ذلك تقول الولايات المتحدة أنها وفرت مبلغ ألفي بليون دولار عام ٢٠٠٦-٢٠٠٥ لتغطية الاحتياجات الإنسانية في منطقة دارفور وجنوب السودان؛[1] وتتهم الإعلام الأمريكي السودان بمغازلة إيران و حمّاس، وتردّ السودان بأنّ الأولى مسألة مصالح سياسيّة و اقتصادية، وأنّ الثانية قضيّة إنسانيّة.

وقد ذكرت دراسة صحفية حديثة أنّ حكومة الرئيس جورج بوش رفعت الحصار الاقتصادي المضروب على السودان عام ٢٠٠٦ لكن فقط على حكومة الجنوب السوداني وليس على شماله.[2] وكذلك يقول السودان أن الولايات المتحدة لم ترع وعودها للسودان حيال اتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥م بين الشمال والجنوب إذ كان من المتوقع أن تخفف الحصار الاقتصادي على البلاد ؛ وكما يقول المحلل السياسي السوداني محمد علي سعيد وعود واشنطن «ذهبت أدراج الرياح بعد التوصل إلى اتفاقية نيفاشا المدعومة من قبل أمريكا حينها».[3]

وبمجيء إدارة أوباما استبشر السودان خيرا، لكن أوباما وصل وفي بوتقته إشكاليات الماضي السوداني - الأمريكي المتأزم ومتطلبات الواقع الجديد. وقد ذكر بعض الصحفيين أنّ الشيء الوحيد الذي اتفق عليه الرئيس بوش والرئيس أوباما هو موضوع دارفور. فأثناء الانتخابات الرئاسية في أمريكا كان أوباما معروفا بتهكمه على حكومة الخرطوم، ومؤيدا للاتجاهات السائدة في تحالف دارفور؛ ففي عام ٢٠٠٦ حين كان عضوا يافعا في مجلس الشيوخ نبه في حديث مع تحالف أنقذوا

(1) US Government Fiscal Year, 2005-2006.

(2) Warrant Strobel et al Feds Won't Charge Blackwater In Sudan Sanction Case. In McClatchy News Papers, June 27, 2010.

(٣) في مقابلة مع عماد عبدالهادي ، الجزيرة نت في ٩ سبتمبر عام ٢٠٠٠.

دارفور إلى أنّه «اليوم نعرف الصالح وكذلك اليوم نعرف الطالح. إنّ مجزرة الأبرياء عمل طالح وتشريد مليوني شخص من بيوتهم عمل طالح. اغتصاب النساء حيث يغدون لجمع الحطب خارج قراهم عمل طالح، والسكوت المطلق في وجه عملية الإبادة أيضا عمل طالح».

وفي خضم مراجعاته لسياسات الولايات المتحدة الخارجية، عيّن أوباما مبعوثا خاصا للسودان وهو الجنرال المتقاعد المدعو أسكوت غريشن، وقد أبدى الجنرال تهيئا لتحسين العلاقات بين البلدين، بيد أنه يبدو للمحلل لتطورات هذه العلاقات أن هناك ثلاث جهات تتقاسم ملف السودان تحت إدارة أوباما، وهذه الجهات تمثّل المبعوث الخاص أسكوت وسكرتير الخارجية الأمريكية تحت قيادة هيليري كلينتون وسفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة / مجلس الأمن الدولي وهي السفيرة سوزان رايس. وقد صرح أسكوت عدة مرات بملاحظات إيجابية تجاه السودان وعن محاولات الخرطوم البنّاءة في دارفور وجنوب البلاد، حتى قال لجريدة واشنطن بوست: «إن دور السودان في الإبادة الجماعية بدارفور أصبح من حديث الماضي.»(١)

غير أنّ تبعات الماضي الثقيلة التي تختبئ في جبة هيليري كلينتون سكرتيرة الخارجية الأمريكية و سوزان رايس، سفيرة البلاد لدى الأمم المتحدة مازالت تخيم على هذه العلاقات وتمثل عقبة في سبيل محاولات أسكوت غريشن لتحسين العلاقة بين البلدين؛ وفي ظل هذا البطء في التقدم، واقتراب موعد الاستفتاء في الجنوب، وزيادة التوتر بين الجانبين راجعت إدارة أوباما سياستها تجاه السودان هذه المرة متخذة سياسية الجزرة والعصا. ففي خطاب الرئيس أوباما في الأمم المتحدة يوم ٢٤ سبتمبر عام ٢٠١٠م إنذار حكومة الخرطوم من مغبة سياسة الاستفتاء القادمة في

(1) Washington Post, June 18, 2009.

الجنوب. تلي ذلك المؤتمر الخاص بمستقبل السودان والذي حضره أكثر من أربعين دولة وشارك فيه أوباما نفسه حيث حرصت حكومة أوباما على عرض حزمة من السياسات الجديدة تجاه السودان مثل رفع الحظر عن الاستثمار في قطاع النفط السوداني وتطبيع كامل العلاقات بين الجانبين شريطة اعتراف الخرطوم بنتيجة الاستفتاء والتوصل إلى حل لمشكلة دارفور.

عقب هذه التصريحات واجهت إدارة أوباما انتقادات واسعة النطاق وسط الصقور الجمهوريين وبعض وجهاء المجتمع المدني الذين اتهموه بمكافأة الخرطوم على سوء تصرفها. مما اضطر بالرئيس أن يصرح أمام جمهور من الطلاب أثناء رحلاته لدعم مؤيديه من الحزب الديمقراطي الذين يشاركون في الانتخابات النصف الدورية في شهر نوفمبر عام ٢٠١٠، أنّه «من المهم لنا أن نمنع هذه الحروب ليس فقط انطلاقا من أسباب إنسانية، بل أيضا انطلاقا من المصلحة الذاتية، لأنه إذا تفجرت الحرب هناك (في السودان) فإنها قد تكون لها آثار مزعزعة للاستقرار توجد مجالا أوسع لنشاط إرهابي قد يجري توجيهه في نهاية المطاف إلى بلدنا».[١]

وقد تُرجم اهتمام إدارة أوباما بقضايا السودان إلى حضور أمريكي كثيف أثناء استفتاء تقرير المصير في الجنوب سواءا على المستوى الإعلامي عبر تغطية مباشرة من جريدة نيويورك تايمز ونجوم هوليود أمثال جورج كلوني، أم بالرحلات المتتالية إلى الخرطوم التي قام بها عضو مجلس الشيوخ، جون كيري الذي يرأس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي. إضافة إلى ذلك حضور مراقبين من مركز الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (The Carter Center) في كل أنحاء السودان لمراقبة عمليات الاستفتاء. ومع أنّ النتائج الأولية عن ترتيبات الاستفتاء والأجواء الإيجابية التي واكبت المشاركة الشعبيّة كانت تتمّ فوق

(1) Obama speaking to a group of young voters on Oct. 13, 2010.

التوقعات، فانّ الردّ الأمريكي المباشر لم يجاز السودان بهذا الجهد، و لم يكافئ الخرطوم بتعاونها مع المجتمع الدولي. بل إنّ جون كيري ذكر للمسئولين السودانيين في الخرطوم وعودا جديدة وشروطا غير واضحة عن كيفية رفع اسم السودان عن قائمة الدول الراعية للإرهاب وإمكانية فتح أبواب التعاون بين الدولتين. وقد لخّص كيري هذه الشروط الجديدة في نقطتين مرتبطتين بالجنوب السوداني: شفافيّة الاستفتاء في ميقاته واحترام الخرطوم لنتائجه.(1) والإشكال هنا أنّ هذين الشرطين يصعب تقييمهما في موازين سياسات المدّ والجزر التي سوف تطبع العلاقات بين الشمال والجنوب السوداني حتى حين يتمّ الاستفتاء لصالح الانفصال كما هي النتائج المعلنة في بدائيات شهر فبراير عام ٢٠١١ ، وحتى حين تتبادر الخرطوم الى الاعتراف باستقلالية الجنوب، كما فعل الرئيس البشير في نفس الوقت. وثانيا، مشكلة الجنوب لا تمثل اليوم المنبع الوحيد أو الأساسي للتوتر القائم بين أمريكا والسودان، بل هي طرف من جملة تعقيدات بين الدولتين.

والسؤال هنا : هو ماذا حدث في العلاقات السياسية بين هذين البلدين؟ هل هناك عوامل تاريخية أو ثقافيّة أو اقتصادية تفرض سلبيتها على هذه العلاقات؟ ماهي المؤشرات التي توجه العلاقات نحو الهاوية مع محاولة السودان الحثيثة لتحسينها؟ وبأسلوب مقتصر، ما هي صورة السودان في الذاكرة الأمريكية الحالية و التي تخيم بظلالها على تصرف الساسة الأمريكيين تجاه السودان؟ قبل التفصيل في هذا النقاش يجب علينا الإشارة إلى أن علاقات السودان بالولايات المتحدة لم تكن دائما هينة و سلسة في التاريخ الحديث.



(1) See Laura Rozen «John Kerry Conducts Sudan Diplomacy.» In Politico: November 17, 2010.

العلاقات السودانية الأمريكية عقب استقلال السودان

■ ■ ■

في خضم الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٦٧ قطع السودان علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية تضامنا لعروبته ومناصرا لمصر، ثم بقيت العلاقات عادية حتى عام ١٩٧١ حين أصبح الرئيس السوداني جعفر نميري عدو الحزب الشيوعي السوداني اللدود، وبالأخص حين اتهم نميري الاتحاد السوفيتي بالتآمر مع الحزب الشيوعي السوداني لزعزعة نظامه. أدّى هذا التحول في سياسة نميري إلى تقارب نظامه مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت ماليا في إعادة توطين اللاجئين الجنوبيين عقب اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م بين حكومة نميري وحركة تحرير جنوب السودان SSLM. ثم تدهورت العلاقات بين البلدين عقب مقتل السفير الأمريكي كليو نويل Cleo Noel في الخرطوم ونائب رئيس بعثة السفارة الأمريكية كارتي مور (Curtis Moore) على أيدي الإرهابيين الفلسطينيين بقيادة جماعة سبتمبر الأسود؛ وشك الساسة الأمريكان في نزاهة العدالة السودانية في حكمها الذي لم يكن قاسيا على الجناة.

وفي عام ١٩٧٦ نجح الرئيس نميري في التوسط بين المتمردين الانفصاليين الإريتريين الذين كانوا يحتجزون عشرة أمريكيين كرهائن في مقرهم شمال إثيوبيا. وجزاءا له، استأنف الأمريكيون علاقاتهم بالسودان، وبالأخص في مجال المساعدات الإنسانية. وفي الثمانينات ، بقيت هذه العلاقات في التحسن حتى أنه في عام ١٩٨٤ تعاونت حكومة نميري مع الولايات المتحدة لتسهيل عمليات موسى (Operation Moses) وهي نقل حوالي عشرة آلاف من اليهود الإثيوبيين

المشهورين باسم فلاشا(Falasha)) من معسكرات اللجوء الواقعة في السودان إلى إسرائيل.[1]

في هذا الظرف من التاريخ كان السودان أكبر دولة تتلقى المعونات الأمريكية العسكرية والمدنية في إفريقيا جنوب الصحراء. ولمزيج من التطورات الداخلية مثل تصالح النميري مع الإسلاميين، وأخرى خارجية مثل وجود عدد كبير من حرس الثورة الليبية في الخرطوم، خفضت الولايات المتحدة حضورها في الخرطوم في أعوام ١٩٨٤ - ٨٦. وبعد هجوم أمريكا على ليبيا عام ١٩٨٦، و ما تبعه من مقتل دبلوماسي أمريكي في الخرطوم من جراء الغضب الجماهيري استدعت الولايات المتحدة معظم ممثليها من الخرطوم. وهكذا بقيت العلاقات مجمدة حتى قيام انقلاب عام ١٩٨٩ وما أعقبه من تدنٍّ منتظم في هذه العلاقات.



(1) Ruth Gruber, Rescue: The Exodus of the Ethiopian Jews. Athneum Books, 1987 .

العوامل المؤثرة على هذه العلاقة

■ ■ ■

مع أنّ العلاقات السودانية الأمريكية بكل هذه العجالة التي تعرضنا لها لم تكن مثالية ولا عادية على مستوى العلاقات الدولية، فليس ذلك هو السبب في التطورات السلبية التي سردناها في بداية هذا الفصل. بناءا على قراءة منهجية للأحداث يصح القول إنّ إشكالية المصداقية في العلاقات، وتأزم الوعود الأمريكية للسودان باختلاف إدارات كلينتون، بوش الابن وحاليا أوباما هي نتيجة صورة السودان المتأزمة في الذاكرة الأمريكية الحديثة، وليست هذه الصورة وليدة صدفة لكنها صناعة ثلاثة محاور تكدست وسط أحداث ذات شأن في التاريخ الأمريكي الحديث.

المحور الأول : أسامة بن لادن والسودان

ليس هناك في القرن الحالي اسم يبعث الغيظ و الهرج في الذاكرة الأمريكية مثل اسم أسامة بن لادن، الذي مازال يحتلّ المرتبة الأولى في قائمة المطلوبين / الهاربين من العدالة عالميا (The Most Wanted Man). الرجل الذي ارتبط اسمه بسلسلة من أعمال العنف التي استهدفت أمريكا ومصالحها وأهلها داخل وخارج أمريكا، بدءا من هجمات القاعدة في الخُبر بالسعوديّة وعبر الهجوم على الباخرة الحربيّة الأمريكية (USS Cole (في اليمن و الهجوم على الجنود الأمريكيين في الصومال إلى الهجمات على سفارتين الأمريكيتين في شرق أفريقيا – كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨م، ثمّ مجيء هجمات ١١ سبتمبر في قلب العاصمة السياسية والاقتصادية في أمريكا. هذا الاسم الذي تترعرع الجيل الأمريكي المعاصر على ابتغاضه والبحث عن سبل معاقبته ومعاونيه، مع سوء الحظ، ارتبط صداه بالسودان حيث اتخذ موطنا

له بين أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦. وهذا ما جعل أشهر كتاب تتبع الأحداث التي سبقت حادثة ١١ سبتمبر والأشخاص الذين اعتبروا منفذين للعمليات والمدن التي أقاموا أو ولدوا فيها، يرمز إلى السّودان بفصل خاص تحت مسمى «الجنّة The Paradise» و كذلك يرمز إلى خروج ابن لادن من السودان بـ «فقدان الجنة».[1] وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤلف، لورنس رايت، قضى وقتا في السودان مقابلا رجالات الدين وبعض أهل السياسة الذين وفروا مادة الدراسة التي صورت السودان ككوكب للجهاديين الفارين من القانون في مصر والسعودية واليمن وغيرها.

وهذا الموضوع جدّ خطير، ليس فقط لأنّ فيه ترابط اسم السودان بأكبر عدو لأمريكا، لكن لأنّ هذا الرجل أيضا سبب عبر منظمة القاعدة سياسة الحرب على الإرهاب، التي تبعت هجمات ١١ سبتمبر، وكان السودان مسجلا ضمن الدول الداعمة للإرهاب بما يقرب من عقد قبل هذه الهجمات، وهذا يعني أنه حين الحديث عن جغرافية بن لادن يرد اسم السودان، وحين الحديث عن سياسة الإرهاب الدولي أيضا يرد اسم السودان. وليس بغريب أن يرى الشخص أنه في سيناريوهات الإرهاب الدولي التي تبثّ في التلفزيون أو أفلام هوليوود حيث تسيطر جماعة خياليّة خارجة على السلام الدولي على أسلحة دمار شامل كثيرا ما يرد اسم السودان كمسرح لهذه السيناريوهات.

ومن الناحية السياسية فإنّ النزوح الأمريكي عن السودان ووطأة الحصار عليه أيضا أحدثا فطاما ثقافيا بين أكاديمية البلدين، فأصبحت الأخبار الواردة من السودان إما ترد عن طريق الصحفيين أو تروى بواسطة المؤسسات العاملة في مجال العمل الإنساني الطوعي. وهاتان الجهتان قلما تهتمّان بأخبار عادية و سارّة. أعني

(1) Lawrence Wright, The Looming Tower: Al-Qaeda and the Road to 9/11. New York: Random House, 2008 .

بهذا، أنها يصل إلى العالم الخارجي وبالأخص الغربي عن السودان غالبا ما لا تكون أحداث مبشرة بل شتّان ما تكون أخبار حرب أو مجاعة أو أحداث مرتبطة بالإرهاب. كل هذا الجو المفعم بذكريات الماضي ساعد الذاكرة الأمريكية على الاحتفاظ بأيام ابن لادن في السودان. وعلاوة على ذلك ، فإن أخبار الرجل انقطعت بين أفغانستان وباكستان وثالث دولة تذكر بعد هاتين الدولتين هي السودان. هذه الحقيقة المؤسفة تحط بظلالها في أذهان الأمريكان، وبالأخص أهل السياسة وأرباب الإعلام. وهكذا يلاحظ الفرد حين السفر إلى السودان أنّ الأسئلة دائما تكون مفعمة عن الوضع هناك، و إمكانية وجود معسكرات الإرهابيين والمتطرفين الخارجين عن حكومات دولتهم بينما يستفسر الطلاب عن أنباء ابن لادن و أنصاره. ولأنّ الأجيال في هذا القرن جبلوا على البحث عن المعلومات عبر الإنترنت، فالبحث عن كلمة السودان في موقع غوغل لا يأتي بنتائج خارجة عن مثلثات الإرهاب، الحرب في الجنوب والتشرد في دارفور. إنّ هذا المحور له شأن عظيم في تشييد الصورة السلبية للسودان في الذاكرة الأمريكية الحديثة.

المحور الثاني: The Lost Boys of the Sudan

و يعني هذا المصطلح « فتيان السودان المحرومين». والمصطلح يعبر عن ٢٧ ألف شاب من قبيلة الدينكا الذين نزحوا من قراهم خلال حرب السودان الثانية بين أعوام ١٨٨٣-٢٠٠٥ وتمّ تسكينهم في الولايات المتحدة. والاسم من صناعة المنظمات الإنسانية الخيرية العاملة في السودان. وبالأخص منظمة لجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee) التي ابتكرت فكرة إعادة تسكين هؤلاء الفتيان في الولايات المتحدة الأمريكية. وبمجيء عام ٢٠٠١، وصل عدد الذين تمّ تسكينهم في الولايات المتحدة إلى ٣٠٠٠ شاب موزعين في ٣٨ مدينة أمريكية، ثم توقفت حركة التهجير بعد هجمات ١١ سبتمبر، ثم استؤنفت عام

٢٠٠٤. وحاليا يقطن أكبر عدد من هؤلاء الشباب في ولاية أوماها في نابراسكا، ويبلغ تعدادهم سبعة آلاف. والمهمّ في هذا المحور أن قصة هؤلاء بعد أن تلقت رواجا في الشارع الأمريكي حيث أصبحت في مقدمة أجندة الكنائس، وتناولتها الكتاب، ورجال الفن والموسيقي، واستقطبت قلوب المحسنين المتصدقين أصبح الاسم رمزا للكارثة الإنسانية المجهولة والتي صنعها الإنسان لدواعي دينية، عنصرية أو عرقية.

من الناحية الأدبية تمكنت هذه الحركة من إنتاج أدب بئير يتناول قضايا التشرّد، اللجوء، فقدان الوالدين والأقربين، النضال من أجل البقاء، مواجهة قوات التسلط والجبروت، قوة العزيمة على البقاء حيّا رغما عن الحياة نفسها. والنزاهة تفرض علينا الاعتراف بجمال هذا الأدب الذي يصنف ضمن آداب الغربة والاغتراب والذي سرعان ما يستقطب القلوب ويستعبد العواطف الإنسانية. ومن أشهر الكتب في هذا الإتجاه كتاب حرب إيما (Emma's War) للكاتبة الصحفيةDeborah Scroggins ، وهو عمل ضخم رائع جبّار، وبلغة شعرية رائعة يزخرفها إمكانيات الكاتبة خياليّة و قدرتها البحثية، إضافة إلى إقامتها المتكررة في أرجاء السودان. وكثيرا ما يصف الناقدون الكتاب بأنه مغامرة هوس و حبّ في مجاهل السودان المأساويّة.[1]

وكتاب آخر مشهور هو ما أنتجه فتى جنوبي من الدينكا، اسمه فلانتينو أشاك (Valentino Achak) و بمساعدة الكاتب الأمريكي المشهور دافيد إيجر (David Eggers). ويلاحظ الفرد أن طلاب المدارس الأمريكية بمجرد إكمالهم قراءة هذا الكتاب يتبنون صورة داكنة عن إنسان شمال السودان العربي المسلم، بينما يكنون حبّا وحنانا للإنسان الجنوبي المناضل ضد الظلم والهوس الشمالي. واسم

(1) Deborah Scroggins, Emma's War: Love, Betrayal and Death in the Sudan. Harper Perennial, 2004.

الكتاب هو «ما هو ماذا» (What is the What) وهو قصة حياة فلانتينو أشاك. والكتاب عمل أدبي قلّ وجود مثيل له في هذه الحركة الأدبيّة. إنه رسم فنّي أنيق لصورة تمثل هرم فزع وظلم ينفرج الهول في حياة الضعفاء الجنوبيين من حوله. وخلاصة القصة أنّ طفلا بمسمى دينغ يفقد أسرته حين باغت العرب الرحل في قريتهم الواقعة في منطقة دينكا في قرية ماريال بائي، فينزح الولد مع أقرانه الأطفال المشردين عبر المصائب والأدغال مختفيا من تجار الرقيق العرب وأركانهم من جنود الحكومة الشمالية حتى يصل إلى معسكر اللاجئين في إثيوبيا.

لكن الحظّ يخالف هؤلاء اللاجئين حين قامت الثورة ضد الحاكم الديكتاتوري الإثيوبي منغستو، وتتغير الولاءات بين الحكومات السودانية والإثيوبية والمتمردين، فيطلق الجنود النار على اللاجئين الجنوبيين مما دفعهم إلى الهروب بحثا عن ملاجئ أخرى في كينيا حيث انتهى بهم الأمر إلى معسكر كاكوما الشهير. وبعد سنوات من حياة الشقاوة على حافة الموت يحصل الولد دينغ على فرصة الهجرة إلى أمريكا حيث يتابع كفاحه للبقاء في أرض الغربة مثقلا بجروح الماضي العميقة التي أفقدته كل الشيء في الحياة. لكنه يأبى إلا أن يعيش ولن يعيش إلا إذا قصّ القصة وبلغ الأمانة إلى سامعيه ممن يرجو منهم مناصرة الحق وأهله في الجنوب السوداني. وقوة هذه القصة وبلاغتها لا تنبع من أسلوب الكاتب القصصي الرائع، لكنه قائم في أنها تعرض أسامي صحيحة وأماكن واقعيّة يمكن التأكد منها وأحداث تاريخية غير مصطنعة ومدنا وقرى وشخصيات ليست من صنع الخيال الأدبي.

وعليه وفر الكتاب أرضية خصبة للمناقشة في أروقة الجامعات حين يندب المنظمون أساتذة متخصصين في التاريخ الإفريقي أو قضايا الشرق الأوسط أو العربية أو الإسلام ليضفوا بالشرعية على المصطلحات الواردة في الكتاب مثل كلمة جلابة، عرب رحل و هكذا. ولم يكن منبر نيويورك بوك ريفيو.

وهو منبر شهير لمراجعة الكتب، (New York Book Review) بمبالغ حين علق على الكتاب بأنه «سيكسر قلب كل من يقرأه.»[1] وقد تمكن هذا الكاتب اللاجئ وبفضل مبيعات الكتاب من أن يقيم منظمة إنسانية تعني بظروف التعليم والصحة في الجنوب.

وهناك عشرات الكتب التي تنشر سنويا عن مواضع مرتبطة بهؤلاء الشباب أو عن الجنوب السوداني. وسوف أعرض بعض الكتب التي نالت رواجا خلال السنوات الخمس الماضية.

اسم الكتاب	سنة	مضمون العمل
Lost Boy, Lost Girl	٢٠١٠	مصائب اللاجئين من الجنسين
The Lost Boy	٢٠٠٩	مآسي هروب لاجئ من السودان إلي الجنوب
War Child	٢٠٠٩	قصة طفل جنوبي مجند
God Grew Tired of Us: A Memoir	٢٠٠٧	قصة الكفاح، الترحال مآسي اللجوء من الجنوب السوداني
Not Just Child's Play	٢٠٠٧	تبني الفن الدينكاوي لمعايشة مآسي اللجوء في الولايات المتحدة
The Journey of the Lost Boys	٢٠٠٥	رحلة اللجوء من الجنوب و مآسيها
They Poured Fire on Us From the Sky	٢٠٠٥	قصة هجوم الجيش السوداني على القرى واللاجئين
The Lost Boys of Sudan	٢٠٠٥	نضال اللاجئين وتكيفهم في أمريكا

ومن الناحية الفنية السينمائية هناك عشرات الأفلام والأفلام الوثائقية عن هؤلاء

(1) New York Books, October 22, 2006.

الشبّان ومعظمها تتناول مآسي الفقدان: فقدان الأهل والأقربين، فقدان الوطن، فقدان الهوية وحتى فقدان الذاكرة و الذات. فمثلا وثيقة مذكرات دينكا (Dinka Diaries) تمثل قراءة سيكولوجية لمآسي هجرة هؤلاء الشبان الدينكاويين الذين نزحوا من الجنوب السوداني إلى الشمال الأمريكي، وبالأخص الذين استوطنوا في مدينة فيلادلفيا، ومن الأفلام الوثائقية الشهيرة:

اسم الوثيقة	العام	مضمون العمل
Without Trace	٢٠٠٧	شارك فيه اثنان من الفتيان اللاجئين ممثلين لأدوارهم كلاجئين من الحرب.
God Grew Tired of Us	٢٠٠٦	تمثيل لحياة فتى لاجئ ومآسيه.
The Lost Boys of the Sudan	٢٠٠٥	رحلة هؤلاء الفتيان و استيطانهم الشمال الأمريكي .

إنّ حضور هذا الأدب بشقيه المقروء والمرئي في حياة الإنسان الأمريكي ساهم في خلق صورة شريرة للسودان كدولة ولأهل الشمال بصفة خاصة. هذا الأدب أورث أجيالا من الأمريكيين صورةً قاتمة وغير رحيمة عن السودان العربي. فالإنسان الجنوبي في تراث هذا الأدب هو ضحية العرب المسلمين، تجار الرقّ وأنصار تعبيد الآخر، الأسود الأفريقي الذي يكافح للدفاع عن هويته. هذه الصورة الداكنة للسودان ساهمت في تأزم العلاقات بين البلدين؛ لأنّ السياسي الأمريكي يستوحي مواقفه السياسية من الشارع الأمريكي وإذا كان الشارع الأمريكي مفعما بمثل هذه المواقف السلبيّة تجاه بلد أو شعب أو عقيدة ما، يصعب إثناء السياسي من تبني مواقف عدائية تجاه ذلك الموضوع. وعليه، يصح القول بأنّ

السياسي الأمريكي قلّما يتلقى تفاهما من الشارع الأمريكي على اتخاذ قرارات قد تبدو في صالح الخرطوم.

المحور الثالث : قضية دارفور:

ليست هناك أدلة تسند حضور موضوع أو اسم دارفور في الذاكرة الأمريكية في العصر الحديث ناهيك عن العصر القديم، لكن هذا الاسم أصبح منذ ٢٠٠٤ من أكثر الأسامي رواجا في الإعلام الأمريكي، ومن أكثر المجالات التي تمكنت من نيل ودّ المؤسسات الإنسانية واجتذاب جيوب أهل الخير من الأمريكيين. وعجيب أنه لما كانت قوات الغزو الأمريكية ضاربة في العراق بين أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ لم تكن الحرب في دارفور بأقل حضور في الإعلام الأمريكي. فمثلا جريدة نيويورك تايمز التي تعتبر من أرقى منابر الإعلام في العالم الغربي والأمريكي بصفة خاصة، ومن أكثر الجرائد هيبة ووزنا في العالم كانت تطلق دعوات عدة مرات في الأسبوع لأجل إيقاف الحرب في دارفور ولدعوة المجتمع الدولي إلى نجدة السود الأفارقة من جبروت العرب الجنجويد.

وجدير بنا الإشارة إلى أننا لا نقلل من شأن الحرب في دارفور، ولا أننا نستهجن حياة إخواننا في دارفور، ولكن السؤال الموضوعي هو نفس ما أشار إليه الأستاذ محمود ممداني في مقال عن هذا الموضوع، وهو لماذا دارفور في الوقت الذي كان مئات الجنود الأمريكيين وآلاف العراقيين يموتون في العراق تحت وطأة الغزو الأمريكية ؟ لماذا لم تطلق الجريدة أو زميلاتها نفس الصرخة لمنع إنفاق أموال الضرائب الأمريكية لتمويل هذه الحرب في العراق؟.[1]

ومن الناحية الموضوعية، فإنّ الكيفية التي قدمت بها موضوع دارفور لم تكن نزيهة، فقد جرد الموضوع من كل سياقه المكاني والتاريخي، فبدت القصة كأنها خيالية

(1) Mahmoud Mamdani, «The Politics of Naming: Genocide, Civil War, Insurgency.« In London Review of Book.

للقارئ المدقق، لكنها قدّمت كمجزرة واقعية للقارئ العادي تقع على مرمى المجتمع الدولي ومسمع العالم المتحضر.

وفي هذا الإطار تبدو صورة تمثل العرب الجنجويد يغزون ويغتصبون الأفارقة السود العزل بلا ذنب ارتكبوه ولا جريمة اقترفوها سوى الدفاع عن ممتلكاتهم وحرماتهم. ومن ناحية تغطية الموضوع، لم تكن هناك دقة في التقديرات الواردة، ولا نزاهة في تفاصيل الأحداث. وفي هذا الإطار، نعرض جانبي المحور اللذين من خلالهما تمّ تجسيم مشكلة دارفور في العقلية الأمريكية المعاصرة ، وهذا من خلال الصحفي نيكولاس كريستوف،وحركة أنقذوا دارفور.

نيكولاس كريستوف: منظر قضية دارفور

ويعتبر الصحفي في نيويورك تايمز نيكولاس كريستوف (Nicholas Kristof) منظر قضية دارفور وعدو حكومة الخرطوم الأول. وهو أول من بدأ الحملة على السودان، وأكثر من كتب عن دارفور معطيا أرقاما للضحايا لا يدرك أحدا أنىّ جاء بها أو أين تحصل عليها، ففي ٢٤ مارس عام ٢٠٠٤ أومأ إلى حدوث التطهير العرقي في السودان Ethnic Cleansing. وتحدّث عن قيام العرب الحاكمين في السودان بإجبار سبعمائة ألف من الأفارقة السود إلى مغادرة قراهم وحقولهم لصالح العرب الرعاة في غرب السودان. وفي ٢٧ من نفس الشهر والعام، كتب كريستوف بأنّ الموضوع لم يكن تطهيرا عرقيا فحسب بل جريمة إبادة جماعية على مسمع ومرأى المجتمع الدولي، وأن حكومة العرب في الخرطوم حاليا «تقود حرب إبادة جماعية ضد ثلاث قبائل إفريقية في دارفور وهم الزغاوة المساليت وقبائل الفور.» وفي يوم ٢٩ من شهر مايو من نفس العام راجع أرقامه بناءا على ما قرأ حسب قوله من تقارير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (US Agency for International Development) بأنّ عدد الموتى يصل إلي مائة ألف شخص.

وفي الشهور التالية تابع نيكولاس شحن الأرقام بالآلاف شارحا جرائم العرب وحكومتهم ضد الأفارقة الأبرياء في السودان. و لتفرده بهذه الحكاية العاطفيّة، ولغياب أي صوت بديل أو نقد بنّاء لكتابته، فرض كريستوف نفسه كممثل لإنسانية المنظمات الخيرية العاملة في مجال النجدة في غرب السودان

وكمنظر لأهل دارفور المستضعفين. ومع بدء تدويل قضية دارفور وإرسال الأمم المتحدة لجانا لتحري الحقائق، وظهور أرقام بديلة لعدد الضحايا ومجرى الأحداث بدأ كريستوف يراجع أرقامه منتقدا الجهات التي تخلص الأرقام سواء كانت دولية أم قطرية. ففي ٢٣ فبراير عام ٢٠٠٥ كتب كريستوف بأن التقديرات لعدد الضحايا تقدر بسبعين ألفا وهو حسب تعليقه مستحيل ومروج من طرف أنصار الأمم المتحدة، واختار مائتين وعشرين ألفا وهو أقرب إلى الصدق في رأيه.

ولم يكد هذا الكاتب يتردد في تعميم اللوم على العرب، بل وحتى على المسلمين بغض النظر عن مكان أو مقام وجودهم. فكان قد كتب في باكورة عام ٢٠٠٤ عن زعامة المسلمين متسائلا هل «يهتمون فقط بموتى المسلمين حين يكون القتلة إسرائيليين أم أمريكيين؟» ولم يقتصر كريستوف بالكتابة فقط، لكن كان له حضور ملحوظ في وسائل الإعلام الأخرى، ففي منتصف عام ٢٠٠٤ أجرى مقابلة تلفزيونية مع برنامج (NBC Today Show) ذكر فيها أنه «بدأنا نسمع أصواتا من العالم الإسلامي تعترف بأنّه عيب علينا أن تسبقنا الإرساليات المسيحية والجماعات اليهودية في نجدة إخواننا المسلمين في السودان وتشاد.»

وفي ٣ مايو من عام ٢٠٠٥ نقّب كريستوف في أرقام ضحايا دارفور وشهداء «المجازر العرب» في إفريقيا، رافضا كل التقديرات التي تخفض حدة التوتر ومعلنا أنه أقرب إلى أربعة مائة ألف قتيل مستندا في ذلك إلى ما ذكره ائتلاف لبعض المنظمات الإنسانية تحت مسمى التحالف من أجل العدالة الدولية (Coalition for International Justice) مستطردا أن هذا العدد يزيد بمقدار خمسمائة

شخص في اليوم. وفي ٢٧ نوفمبر من نفس العام ذكر كريستوف أن الضحايا الآن يزيد بمقدار مائة ألف شخص في اليوم.

جدير بالذكر هنا أن نيكولاس كريستوف ليس بالوزن الخفيف فيستهجن بمغالطاته، وليس بالصحفي البسيط فيتقاضى عن ادعاءاته. وتلك هي المشكلة، أو بأسلوب آخر، إنّ المشكلة هنا هي أنّ هذا الرجل له ثقله في الإعلام الأمريكي، وله صداه في آذان الساسة الأمريكان. فهو يكتب على الأقلّ مرتين في الأسبوع في جريدة New York Times، مما يعني في القاموس الثقافي الأمريكي أنّه من قادة الفكر و أرباب البيان الإعلامي على المستوى القومي. فهذا أقصى ما يرنو إليه طالب الإعلام، و تلامذة الكتابة الصحافيّة في هذا البلد. فقد فاز مسبقا بأعلى الجوائز والإنجازات التي تهب للصحفيين في أمريكا. فمثلا في عام ١٩٩٠ فاز هو وزوجته الصحفية، شيريل وودون Sheryl Wudunn بجائزة بولتزر Pulitzer Prize لتغطيتهما لأحداث مربع تينامات في الصين (The Tiananmen Square Protests) عام ١٩٨٩.[1]

هذه الجائزة هي أعلى جائزة إعترافيّة يقدر الصحفي على الحصول عليها في أمريكا أو الغرب عدا جائزة نوبل. وعجيب أنّ هذا الصحفي أعاد الفوز بنفس الجائزة عام ٢٠٠٦ لكتاباته عن قضية دارفور. وقد علقت لجنة القضاة المشرفة على الجائزة عن فوزه عام ٢٠٠٦ بأنّه كان لأجل « تشخيصه العميق في كتاباته لمحن أهل دارفور ولو بتعريض نفسه للضرر، لقد شخص كريستوف قضية الإبادة في دارفور

(١) مما يجدر ذكره هنا، أن كريستوف كان مخطئا في كتاباته حول هذه الأحداث ، وحين كتب « بأنّ عدد القتلى يقدر بآلاف ، أو بالأحرى لا يعلمه الا «الله» . و الآن أدرك الجميع وحسب الأرقام الرسمية و المستقلة أن عدد القتلى من جانب المتظاهرين والجيش الصيني كان على أقصى تقدير أقل من ثمانمائة قتيل . راجع المرجع:

Kristoff, Nicholas, «A Reassessment of How Many Died In the Military rackdown in Beijing». In The New York Times, (21 June 21, 1989).

وأعطى صوتا لمن لا صوت له في كثير من بقاع العالم.» وإضافة إلى هذه الجائزة فقد فاز كريستوف بمعظم الجوائز الصحفية الشبيهة بهذه في أمريكيا مثل جائزة جورج بولك George Polk Award ، جائزة نادي الصحافة في الخارج (Overseas Press Club)، جائزة أخبار جمعيات الصحافة على الانترنيت (The Online News Associations)، جائزة الجمعية الأميركية لرؤساء تحرير الصحف (The American Society of Newspaper Editors). هذه القائمة من الجوائز قد لا يكون لها معنى في ذوق قارئ هذا الكتاب، لكنها تضفي بالشرعية المهنيّة لكريستوف في أمريكا، كما تضرب بظلالها على أجندة السياسيين في البيت الأبيض و الكونغرس الأمريكي وعلاوة على ذلك، لكريستوف عدة مؤلفات عن موضوعات الصين، و صعود الشرق على المستوى العالمي، وعن تعزيز فرصة المرأة في العالم. والنزاهة أيضا تتطلب منا أن نذكر أن كريستوف كان من أوائل من رفضوا حرب الولايات المتحدة في العراق.

والسؤال الذي لا يستطيع أحد غير كريستوف الإجابة عليه هو ما الذي دفعه إلى التلفيق لخلق هذا الجو الإعلامي المعادي للسودان؟ لماذا فرض على المجتمع الأمريكي ورجال السياسة تبني قضية دارفور والاشتهار بها لما بعد حدودها القطرية والإقليمية؟ هل هو كراهيته للعرب، والتي ما تردد في الإفصاح عنها بمناسبة أو بغير مناسبة؟ أم عداؤه للصين الذي بنى عليه شهرته في بداية التسعينيات؟ ومعروف أن الصين هو حليف السودان الأول في استخراج البترول. وليس مفاجئا أنّ الصين لم تسلم من انتقادات كريستوف في شأن دارفور. ففي مقال له في ٢٣ إبريل، يكتب: «أنّ الصين اليوم تشهد جريمته الإبادية للمرة الثانية من خلال ثلاثة عقود، المرة الأولي كانت في كمبوديا تحت حكم بول بو، والمرة الثانية هي في دارفور السودان لقد موّل مشتريات الصين من البترول السوداني نهب الحكومة لدارفور كما أن السلاح الصيني AK-47 هو السلاح المفضل في ذبح مئات

الآلاف من الناس في دارفور وحتى الآن رفضت الصين غير الدفاع عن السودان في مجلس الأمن الدولي. »

لنقرأ أحد أحدث كتابات كريستوف عن السودان، وبالمناسبة هذه المرة عن الاستفتاء في الجنوب، فقد كتب يوم ١ من شهر أكتوبر من عام ٢٠١٠ في جريدة NYT الدولية يقول:

الوفاق العالمي تجاه جريمة الإبادة هو أنها «لن تتكرر» لكننا مع سوء الحظ على حافة تكرارها مرة أخرى. المكان هو جنوب السودان، والزمان هو الشهور القادمات. جنوب السودان الذي يكتنف لأكثر من ٧٥٪ من نفط هذا البلد، سوف يشهد سكانه الاستفتاء عن مصيرهم في ٩ يناير من العام القادم حين يقررون في شأن بقائهم في سودان موحد. هاك تنبئي عن كيف ستؤدي الأحداث إلى جريمة إبادة مرة أخرى:

١٠ ديسمبر ٢٠١٠: رئيس لجنة الاستفتاء تفشي جرائم الإبادة الجماعية، وحوادث اغتصاب تقوم بها قبائل شمالية تقطن في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب، فيرفض الشمال وجود أية علاقة بينها وبين هذه التطورات.

١٥ ديسمبر ٢٠١٠: رئيس لجنة الاستفتاء، وهو شمالي، يطلب من الحكومة الجنوبية تأجيل الاستفتاء لمدة شهر لعدم استتباب الأمن والأمان ولعدم توفر تسهيلات الاستفتاء، فيصر الجنوب على متابعة إجراء الاستفتاء حسب الجدول المتفق عليه مسبقا. فيغتاظ الشمال ويعتبر الاستفتاء في ظل هذه التطورات غير شرعي.

٩ يناير ٢٠١١: يعقد الاستفتاء في المناطق الجنوبية الآمنة لكنه يتم تحت أوضاع متدنية وسوء إدارة بينة، لم يتم إجراء الاستفتاء في منطقة أبيي الغنية بالبترول، والسبب في ذلك أنّ الشمال هيأ ٨٠ آلف شخص من قبيلة المسيلية العربية وأرسلها

إلى المنطقة لتشارك في الاستفتاء.

١٨ يناير ٢٠١١: يعلن الجنوب أن ٩١ في المائة من الناخبين اختاروا الانفصال فيرفض الشمال هذه النتائج بدواعي عدم شرعية الإجراء ووجود العنف والتلاعب في كيفية إدارتها وأن العملية غير ملزمة لأن المشاركة فيها كان دون ٦٠ في المائة من تعداد السكان.

٢٠ يناير ٢٠١١: إعلان الجنوب الاستقلال من جانب واحد.

٢٥ يناير ٢٠١١: تغير القبائل الشمالية على قرى الجنوب، مغتصبين النساء وذابحين الرجال مما يؤدي إلى هجرة جماعية جنوبا، فيتبادر حاكم الولاية الحدودية، أحمد هارون الهارب من العدالة الدولية لدوره في قيادة مجازر قامت بها الجنجويد في منطقة دارفور. إلى إعلان تبرئه من هذه الأحداث.

٢٨ يناير ٢٠١١: يرسل رئيس السودان عمر حسن البشير أوامره إلي الجيش السوداني بأن تستولي على آبار النفط في الجنوب، زاعما أنّ «انعدام الأمن يفرض علينا اتخاذ هذه الخطوات لحماية المصالح الوطنية» ويردف الرئيس البشير قائلا «وسنبقي على اتصال بالإدارة الجنوبية من أجل حل المشكلة.»

١٠ فبراير: في وجه النزوح الجماعي لسكانها، تنهار حكومة الجنوب وتسود الفوضى ويسأل الرئيس بشير «كيف يظن هؤلاء أنهم بهذا التصرف يستطيعون إدارة دولة؟» ثم يواصل «سنتابع الحوار السلمي مع إخواننا لحلّ المشكلة وإعادة الوحدة الوطنية.»

١٥ فبراير: تفشي الحرب في منطقة جبال النوبة ودارفور فتقوم قوات الدفاع الشعبية بدفن ضحاياهم في الآبار والوديان لإخفاء جرائمهم عن محكمة العدل الدولية.

طبعا تنبؤاتي لمجريات الأحداث لن تنجلي كما أسلفت لكن تعنت الرئيس البشير

لا يبشر بعدم حدوث حرب دموية في سودان ٢٠١١م.

إن إدارة أوباما الحالية، بدأت تظهر اهتماما كبيرا بالسودان ولو مؤخرا، وقد قابلت الرئيس أوباما ومساعديه الأسبوع الماضي وتحدثنا عن السودان. وقد بدا لي أن إدارة البيت الأبيض تولي اهتماما كبيرا لقضايا السودان حاليا بمستوى ليس أقل شأنا من القضايا العالمية الأخرى.

وتنعقد اجتماعات يوميا للبعث عن سبل تجنب الحرب في السودان. وهذا شيء جيد وسعي رشيد. وقطعة الجزرة التي لوحت في وجه إدارة الخرطوم كبيرة ومشوقة وزيادة على ذلك فالبيت الأبيض يُسَخّر دولا أخرى للضغط علي الجانبين في الشمال والجنوب معا ليتوصلا إلى حل جذري للأزمة المخيمة على منطقة أبيي، وكل هذه المساعي تعد خطوات إيجابية إلى الأمام. لكن هناك خلل كبير في الأمر، فأنا لا أرى البيت الأبيض يلوح بعصا غليظة أمام إدارة الخرطوم ، تخيل نفسك في مقعد الرئيس عمر حسن البشير سيكون في مصلحتك التخطيط لعملية إبادة أخرى من أجل المحافظة على آبار النفط، ولو تم ذلك سرا، لأننا كأمريكيين لم نلوّح في الأفق ببدائل عقابية لذلك الاحتمال.

بعكس أوباما، فإدارة بوش (بعد ١١ سبتمبر) فصّلت للخرطوم ما سوف يحدث لها لو لم تكشف كل ملابسات ملف أسامة بن لادن لوكالة الاستخبارات المركزية CIA. فقد وضّحت للخرطوم أن أمريكا سوف ستستخدم طائرات مدمرة أو الصواريخ العابرة لتدمير المؤسسات النفطية في بور تسودان ثم تدمير كل أنابيب النفط المؤدية إليها، فلم يملك السودان إلا التعاون والاستدلال بالمعلومات المطلوبة. وكذلك تقدم المبعوث الأسبق إلى السودان السفير ريتشارد ويليام سون بمذكرة إلى إدارة بوش تتضمن قائمة لعقوبات إضافية لحكومة الخرطوم لو امتنعت عن التعاون. ومع سوء الحظ، إدارة أوباما لم تقم بمثل هذا التصرف حتى الآن.

لماذا لم تقم الإدارة بإخطار الرئيس البشير أنه لو بادر إلى أحداث جريمة إبادة جماعية سندمر أنابيب نفطه وسوف لن نسمح له بتصدير البترول. نعم فسوف تمثل ذلك لعبة خطرة، لكن الإستراتيجية الحالية لم تبدو صالحة، وسوف تكون النتيجة حدوث أعمال إبادّية جماعية كان بإمكاننا منعها.

تحالف أنقذوا دارفور (The Save Darfur Coalition)

وإذا كان كريستوف هو منظر قضية دارفور في الإعلام الأمريكي فإن منظر القضية في الشارع الأمريكي والمدارس الابتدائية والثانوية وبين النوادي الرياضية والمؤسسات الترفيهية هي حركة أو تحالف أنقذوا دارفور(Save .Darfur Coalition) فبين ليلة وضحاها أصبحت هذه الحركة ظاهرة ثقافية فرضت نفسها على عقلية الشارع الأمريكي فلم تخل مدرسة من خلية لها، وانتشرت شعاراتها بين طلاب الجامعات، وتبناها بعض نجوم كرة السلة الأمريكية، ونجوم أفلام لهوليوود وقد سافر بعضهم إلى تخوم تشاد والسودان ورجعوا بصورة تضفي شرعية على شعارات النجدة التي كانوا يرفعونها.

وهذا التحالف يعرف نفسه كمظلة تتضمن ١٨٠ جماعة مختلفة بعضها دينية وأخرى سياسية وجلها منظمات غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان ويجمعها هدف واحد وهو إيقاف الجرائم في ولايات دارفور الثلاث.[١] ويقدم التحالف نفسه في عبارة واحدة مفادها أننا «نقف معا موحدين أصواتنا لأجل نشر الوعي ولأجل بلورة رد قوي تتوقف بمقتضاه الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الدار فوريين.»

ومن الناحية التاريخية يرجع تأسيس هذا التحالف إلى ١٤ يوليو عام ٢٠٠٤ في مؤتمر دارفور الطارئ الذي عقد في مدينة نيويورك بدعوة من متحف الولايات

(١) راجع موقع التحالف الرسمي في http://www.savedarfur.org

المتحـدة الأمريكيـة لـذكرى مجـزرة اليهـود United States) Holocaust (Memorial Museum ومنظمـة الخدمـة العالميـة الأمريكيـة اليهوديـة American Jewish World Service)) ، ومنذ ذلك الوقت فقد نما هذا التحالف باضطراد، حيث انضمت إلى صفوفه المنظمات الكنسية وجماعات الضغط لأجل حقوق السود، كما أصبح همزة الوصل بين المنظمات العاملة في المجال الإنساني. ونجاح التحالف بين أطفال المدارس وطلاب الجامعات لم أقرأ مثيلا له في التاريخ الحديث. فقد طرق، وبكل لطافة، على ضمير الإنسان الأمريكي المعروف بحبه نجدة المستضعف وبالأخص في إفريقيا.

والمتأمل للشخص الأمريكي يجد عنده ما يسميه البعض «White Guilt» شعور الإنسان الأبيض بالذنب «الضميري» أو سمّه بالإثم الأخلاقي تجاه الإنسان الأسود وهذا موضوع تناوله الدارسون السيكولوجيون بكل تفصيل.[1] وهو تعبير يلخص الشعور الجماعي للبيض تجاه الملونين السود، وهذا الشعور بالذنب يذكر ضمير البيض بآثام أجدادهم الانتهازية العنصرية تجاه السود، والتي بمقتضاها يتمتع جيلهم بخيرات الدنيا بينما يقبع السود تحت وطأة تبعات هذا التاريخ.[2] وهذه حقيقة ظاهرة لمن يقرأ الشارع الأمريكي أو يشاهد الحياة الفكرية الأمريكية في شاشات التلفزيون. فالبيض يتحاشون الحديث عن مواضيع العنصرية أو العلاقات بين الأجناس في أمريكا، وقلما يناقشون السود وجها لوجه في هذا المجال. لأنّ شواهد السود كثيرة وحججهم ثقيلة نادرا ما ترى من يحاول إنكارها أو تجاهلها.

هذا الامتداد السيكولوجي لتاريخ العلاقة بين السود والبيض والذي خرج منه

(1) Lisa Spanieman, «Psychosocial Cost of Racism to White Scale.» In Journal of Counseling Psychology: 51 (2), p.249-62.
(2) Shelby Steele, White Guilt: How Black And Whites Together Destroyed the Promise of The Civil Rights Era. New York: Harper Collins Publishers, 2006.

السود خاسرين زينة الحياة بينما خرج منه البيض مجرحي الضمير، خلق أرضية خصبة لاستثمار بضائع تحالف أنقذوا دارفور، فسرعان ما اجتذبت للصورة التعسة من غرب السودان أطفال المدارس وطلاب الجامعات الأمريكيّة ، فالتفوا حولها.

ففي ذروة هذه الحملة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ كان أطفال المدارس في كثير من الولايات يقفون في الطرقات والشوارع العامة جامعين التبرعات من المارة لصالح نجدة دارفور، وفي الأحياء الراقية تغسل البنات سيارات أهل الحي مقابل دراهم ترسل لنجدة أهل دارفور. وفي ميدان كرة سلة القدم، أحد أشهر الرياضات الأمريكية، ينظم النجوم المشهورون مثل تريس ماككرادي Tracy McGrady فريقا من النجوم لنجدة أهل دارفور. وفي مجال السينما و عالم الشهرة في هوليوود، يجند النجوم العالميون أنفسهم للضغط على البيت الأبيض و دعوة المجتمع الأمريكي لدعم قضية دارفور. فمثلا تقوم مجموعة من نخبة الممثلين المشهورين مثل جورج كلوني، وبراد بيت، ومات دامون بوضع منظمة Not in Our Watch«» ومعناه «لن تتكرر الإبادة تحت أنظارنا» في خدمة قضية دارفور ولأجل أخذ حكام الخرطوم إلى محكمة العدل الدوليّة.

وفي المجال الفني الترفيهي، ينتج خبراء الألعاب الإلكترونية لعبة إلكترونية تحت مسمى «هكذا تموت دارفور Darfur is Dying» وهي لعبة يمكن لكل شخص عنده كومبيوتر وانترنت قضاء ساعات في غياهبها، وغرضها وضع اللاعب في معية لاجئي دارفور الذين تنهار عليهم المحن من كل صوب من جراء غارات هؤلاء العرب الرعاة المتوحشين.[١] وحين ينهي الشخص هذه اللعبة يشعر بعبء ثقيل عليه تجاه نجدة هؤلاء المساكين في دارفور. وبديهي القول إنّ هذا التخطيط الدقيق وما يجر من أرباح مادية للمنظمين يعكس العقلية التسويقية الجبارة الواقفة وراءها.

---

(١) و يمكن مشاهدة اللعبة في هذا الموقع/http://www.darfurisdying.com

وأهداف التحالف بسيطة ومتناغمة مع النفسية الأمريكية، لخّصها التحالف بالآتي:

١- إنهاء العنف الموجه ضد المدنيين؛

٢- ورفع العقبات أمام توصيل المساعدات الإنسانية؛

٣- توفير جوّ سليم وآمن لرجوع المشردين إلي بيوتهم؛

٤- تشجيع النمو المستديم لمنطقة دارفور؛

٥- إخضاع الجناة للمساءلة القانونية؛

طبعا، يدرك القارئ أن النقطة الأخيرة من هذه الأهداف هي ما وكله التحالف إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهي أيضا ما فسره بعض قضاتها بالجرائم الإبادية ضدّ الرئيس السوداني.

ومع أنّ الحركة أمريكية النشأة، فإن قدراتها التنظيمية، وعدم وجود موجات معاكسة لها وانغماس الشارع العربي والإسلامي فيما كان يجري في العراق، سهلت لها الطرق في بناء تحالف دولي ينضم في صفوفه العديد من مؤسسات المجتمع المدني في أوروبا وإفريقيا لهدف الضغط على المؤسسات الدولية والقطرية لمساندتها وتبني أجندتها. وقد أكون مخطئا إذا استثنيت المؤسسات العربية أو الإسلامية من مساندة هذا الائتلاف فقد انضم إلى صفوفه كل من المؤتمر الإسلامي الأمريكي (The American Islamic Congress والمعهد العربي الأمريكي(The Arab American Institute) وحتى الجمعية الإسلامية في أمريكا الشمالية (ISNA)، وكلهم لهم وزن فكري وسط المثقفين العرب والمسلمين الأمريكان.

وقد نجح التحالف سياسيا حين قاد حملة مليون صوت لأجل دارفور. وكانت حملة لإرسال مليون واحد من البطاقات البريدية إلى الرئيس جورج بوش طالبين منه دعم إرسال قوات دولية مدججة لحماية المدنيين في دارفور. وفي ٢٩ من يونيو

٢٠٠٦ اختتمت الحملة بتولي عضوي مجلس الشيوخ وهما هيليري كلينتون الديمقراطية، وبيل كرستوفر الجمهوري، توقيع بطاقتي البريد رقم مليون ومليون وواحد وإرساله إلى الرئيس بوش، وكذلك حشد التحالف مائة ألف شخص في ميدان ناتيونال مول بواشنطن في يوم ٣٠ أبريل عام ٢٠٠٦م مطالبين الحكومة بعدم معارضة توكيل الأمم المتحدة إرسال قوات متعددي الجنسيات للدفاع عن المدنيين في دارفور. ولا نحتاج إلى القول بأنّ هذا فعلا ما حدث بعد اجتماعات الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والتي بعدها أسند مهام حفظ السلام إلى قوات تمولها الأمم المتحدة وإن بقيت القوات إفريقية في صمميها وإدارتها.

السنوات التي امتدّت بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٨ كانت زهرية لهذا التحالف. فخلالها تمكن من صياغة مسار الأحداث خارج دارفور وخلق جوّ أعطى الشرعية لكل من هبّ ودبّ باسم دارفور. وقد استفاد منه المتمردون الموجودون في دارفور وكذلك اللاجئون المقيمون في الغرب. وفي ذلك يقول مبعوث الرئيس بوش إلى السودان اندرو ناتسيوس (Andrew Natsions) لجريدة واشنطن بوست في ١ يونيو عام ٢٠٠٧م «إن تحالف أنقذوا دارفور تمكن من الحفاظ على موضوع دارفور أمام الجمهور وبطريقة لم تعهد بها في العلاقات الدولية منذ الحملة المناهضة لنظام أبارتايد في جنوب إفريقيا.»[١]

وقد ازدادت الحركات الناقدة للتحالف في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من الأكاديميين وبعض الصحفيين الذين اكتشفوا أنّ من ضمن ١٥ مليون دولار جمعت كتبرعات للتحالف عام ٢٠٠٦ لم يصل منه ولو دولار واحد إلى المتضررين في دارفور.[٢] وعلى كل، فما زال التحالف قائما بأجندته، وربما وجد نفسه في وضع سياسي أحسن في عهد أوباما. لأنّ الرئيس أوباما وصل إلى السلطة على عواتق

(1) Washington Post, June 1, 2007.
(2) New York Times, June 2, 2007.

المتطوعين ولجان المجتمعات المدنية التي لها علاقة عضوية بتحالف دارفور، وسفيرة إدارة أوباما لدى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، وهي سوزان رايس، تعتبر من هذه الصقور التي طالما نادت بمعاقبة الجناة في دارفور حسب تعليمات تحالف أنقذوا دارفور.

هذه هي صورة السودان في الذاكرة الأمريكية الحديثة، وبالأخص خلال العقد الماضي ساهمت في خلقها قوى متعددة معظمها التحق بالركب لغياب بديل أو لعدم وجود أدلة مناقضة لتلك المطروحة على الساحة. إنّ عدم معرفة العالم الخارجي لما كان يحدث في دارفور أثناء الحرب الأهلية لم يكن مهما للكثيرين من الذين دعموا القضية لأنهم يعرفون أن هناك حروبا أخرى ضارية و دامية في العراق وأفغانستان. لكن المهم لدى الكثيرين منهم أن صور الضحايا وصدى التشرد ، ودقات الاستغاثة من هذه المنطقة غزتهم في بيوتهم وصحفهم ومدارسهم ومقاهيهم ومراقصهم، مما جعلها حقيقة واقعية فوق الحقائق الأخرى الغائبة أو بالأحرى المخفيّة من الإعلام.



ملاحظات ختامية

■ ■ ■

وفي ختام هذه الدراسة، تختلج في ذهننا عدة أسئلة بدأنا البحث في بعضها وها نحن على مشارف نهاية البحث وما زلنا نتصارع مع بعضها: هل من علاقة بين السودان و أمريكا، والإسلام؟ هل كان من الممكن فضّ هذه العلاقة المفروضة على الدراسة في بحثين مختلفين أو قل ثلاثة؟ هل كان من الممكن ربط السودان بأمريكا عبر وسيلة أخرى غير دينية؟ كل هذه التساؤلات جائزة، وممكنة في مجال الجرح والتعديل العلميين. لكنه أيضا يصح القول بأنّ كل من يتأمل في طيّات هذه الدراسة سوف يلمح جوانب هذا التداخل في ثنايا هذا النقاش. أقصد القول هنا، أنّ هناك علاقة متعاضدة بين الغبار السياسي المحيط على كل من السودان وأمريكا، وعلى الأقل في هذا العهد الحديث. وهذا الغبار السياسي أيضا يغطي الإسلام.

من ناحية التحليل السياسي لأمور السودان الداخلية، قد يصح القول بأنّ أمريكا وجدت نفسها فجأة في مواجهة تيّار معارض من نوع غير معهود به في التاريخ السياسيّ الحديث. إنّ السلفية الجهادية صاغت أيديولوجيتها في جماع من الاجتهادات الإسلامية المتشتتة، و بناءا على هذه الاجتهادات تكتنف هذه الحركة الجهاد المسلح كمنفذها الوحيد إلى حل قضايا الاختلاف والاحتلال وانتقال السلطة. وعلى الجانب الآخر، ومع اختلاف الإسلام السوداني من ذاك الذي أشرنا إليه مسبقا، بقي موضوع إشراك الإسلام في صناعة القرار السياسي السوداني مصدر إشكالية لاستقرار الحكم واستتباب الأمن في أرجاء البلاد.

الحديث هنا ليس فقط عن قيام الدولة الإسلامية في السودان عام ١٩٨٩، لكن اختلاف أنصار الحكم الإسلامي في الخرطوم كان له صدى في غرب البلاد

وجنوبها. إن هذا الصدى الذي ساهم في مشكلة دارفور كما صاغ الموجات الجديدة في الجنوب، هو أيضا ما تتصيده و تنتهزه المواقف السلبية الحالية في أمريكا تجاه السودان.

ومن ناحية التحليل السياسي العالمي يصح القول بأنّ الاتجاهات الجديدة في السياسة الدولية ليست في صالح الدول القطرية والمركزية، بل إنّ السلطة السياسيّة طفقت تنفلت من أظافر الدول القوميّة المركزيّة إلى أيدي المجتمعات المدنية ذات البعد الدولي. فالمواطنة لم تكد قائمة فقط على المفهوم التقليدي، بل توسعت، عند البعض ليضم كل من له اهتمام بالقضية بغض النظر عن حدود الدولة التي تقع فيها هذه المشكلة. فمثلا هؤلاء الشباب والشابات الأمريكيون الذين كانوا يقفون في الطرقات، ويسهرون أمام أسوار مقرّ الأمم المتحدة رافعين لافتات «أنقذوا دارفور» يعتبرون أنفسهم مواطنين للعالم(Citizens of the World)، وأنّ حدود الدول أو سيادة السودان لا تمنعهم من تحمل مسئولياتهم في المواطنة العالميّة. وظاهرة المواطنة العالميّة عبر الحدود التقليدية أو رغما عنها تسندها الدراسات الحديثة. فالعالم السيكولوجي البريطاني برايان تورنر (Bryan Turner) يرى أنّ مفهوم المواطنة التقليدي الذي كان يبرر المواطنة عبر ثلاث مزايا: حقوق العمل المضمونة في البلد، حقوق الدفاع عن البلد، شرف الولادة في البلد قد انحلّ تحت التطورات التكنولوجيّة الجديدة للعولمة. فيرى برايان أنّ التطورات التي حدثت منذ ١٩٩٠ في مجال التكنولوجيا والإنترنت والعولمة قد أوقفت صيرورة المواطنة التقليدية وبدلها بمفهوم جديد ليس قائما على صدفات تاريخية مثل الولادة والعمل أو الخدمة العسكرية، لكنه قائم أيضا على مشاريع و مشاعر مشتركة سواء كانت حقيقية أو وهمية.(١)

(1) Bryan Turner «The Erosion of Citizenship.» In British Journal of Sociology. June, 2001: 189.

في ظل هذه التطورات لمفهوم المواطنة يشغل مساندو دارفور فضاءا سياسيا مشتركا هو في ظل العولمة والشبكة العنكبوتية ليس أقل شأنا من المواطنة التقليدية السودانيّة. إنّ فضاء الإنترنت وفيسبوك ويوتوب وفيليكا وغيرها من مجتمعات الانترنت يمثّل برلمانات عبرها تعطى الحوافز للسياسيين في الغرب، وأصواتا وأوامر لمتخذي القرارات الدولية في الأمم المتحدة، البنك الدولي، المحكمة الجنائية الدولية و هكذا دواليك. هذه التجمعات/ البرلمانات الجديدة صنعت التجمعات الافتراضية ((social network، والتي ليست أقل شأنا من المجتمعات الواقعية. فقوة المجتمعات الواقعية (المجتمعات الموجودة على أرض الواقع)، كما يذهب إليه بعض الباحثين،[1] تعتمد على امتداداتها في المهجر عبر التجمعات الافتراضيّة.

ومجتمعات المهاجر هم أساس المجتمعات الافتراضية، وهذا واضح و ملموس في قوة الأقباط الحالية في مصر، قوة مهاجر الأكراد في صنع القرار العراقي الكردي، وقوة المهاجر الإيرانية في تهشيم الثورة الإسلاميّة وقوّة المهاجر الصومالية في الاقتصاد الصومالي، وقوّة المهاجر السيريلانكيّة في دعم حركة الانفصال في سيريلانكا والأمثلة كثيرة. وكذلك قوّة المهجر السوداني الجنوبي في الهيمنة على أهداف الحركة الشعبيّة السودانيّة. فهناك آلاف المواقع التي تساند فتيان السودان المفقودين، ويملك هؤلاء الفتيان مئات المؤسسات الإنسانية المدعومة من قبل هذه المجتمعات الافتراضية. وليس هناك شكّ أنهم هم النخبة في مستقبل الحكم في الجنوب. فالمساند لقضية دارفور أو المتعاون للحركة الشعبية يجد فضاء رحبا يجمع مواطنين من خلفيات متعددة.

(1) See Liisa Malkki, Purity and Exile: Violence, Memory and National Cosmology Among Hutu Refugees In Tanzania. Chicago University Press, 1995; William Reno, «The Changing Nature of Warfare and the Absence of State-Building in West Africa». In Irregular Armed Forces and Their Role in Politics and State Formation. Edited by Diane Davis et al . New York: Cambridge University Press, 2003.

والنقطة الثالثة والأخيرة في هذا الختام، هي أنّ نجاح الحركات المناهضة لحكومة الخرطوم سواء كانوا مع تحالف أنقذوا دارفور، أم في معية فتيان السودان المفقودين إنما سهله قصور الخرطوم في طرح بديل فكرى لخطاب التهميش الذي تبنته هذه الحركات. أو بأسلوب آخر عجز الخرطوم عن تبني آليات أخذ وعطاء تناسب التطورات الراهنة في الساحة الدوليّة. إنّ غياب الطرف السوداني من إعطاء ردّ مفعم وسريع في ظل اتهامات تحالف أنقذوا دارفور اضطر بالمنظمات الإسلامية الأمريكية المعروفة بمناصرة العالم الإسلامي مثل ISNA و CAIR مثلا، إلى الانضمام للتحالف.

لقد خلقت العولمة عالما مترابطا ومتشابكا لا يتحمل الفراغ في فضاءاته المترامية. إن ما يميز عصر العولمة من العصور الغابرة هو السرعة والكثافة اللتين بهما تنتقل الأفكار والسلع عبر الأقطار والقارات. فكما يقولون بالإنجليزية إنه عالم إذا لم «توفِّر المعلومات المطلوبة وبالسرعة المطلوبة، سيوفره الآخرون لك.» وهذا يعنى أن أرباب الأقلام، والصحفيين والأكاديميين والعاملين في مجال العون الإنساني يتنافسون في عالم المعلومات؛ وحين تتباطأ أم تتقاعس الجهة الأخرى من الاستجابة أو المشاركة في نقاش ما، تتولى جهة أخرى توفير هذه المعلومة. لأجل هذا تستضيف الفرق العسكرية الأمريكية مراسلين صحفيين معهم في العراق وأفغانستان، كما يعينون ناطقين رسميين لهم لمخاطبة الجمهور. وهو نفس الإطار الذي جعل السياسيين الأمريكيين يستصحبون الصحفيين كما يستصحبون رجال الأمن الخاصة بهم. فعجلة الحياة في عالم المعلومات سريعة لا تتحمل الانتظار. ماالذي يحدث في دارفور؟ سؤال لا يمكن تطبيقه على القاهرة، أم باريس، أو نيروبي، أو داكار أو حتى على باكستان. لأن هناك آلاف المتخصصين عن هذه الأماكن، ومئات الأفراد المعلومين دوليا ويرجع إليهم الإعلام، و يستشيرهم الناس في قضايا تلمس هذه

البلاد أو مواطنيها.

وحسب تحليلي لهذه المشكلة في السودان، أجد هناك سببين:

أولا، النقص الحاد في أمريكا من خبراء أكاديميين عن السودان. فالحصار الأمريكي على السودان والردّ السوداني بالتشديد على منح تأشيرات الدخول إلى البلاد لكل من يحمل جواز سفر أمريكي خلف جوّا غير جذاب للمخلصين المهتمين بالعلم والبحث العلمي. وبالتالي، استأثرت المنظمات الإنسانية وإرساليات الكنيسة بالمجال السوداني ناطقين باسم سكان الجنوب والشمال، وكاتبين عن دارفور ومشاكلها. فمعظم الكتب المتوفرة عن دارفور خلال السنوات الخمس الماضيات لم ينتجها الأكاديميون، فمعظمها كتبه الصحفيون والمستشارون في المؤسسات الدولية والعاملون في الجمعيات الإنسانية. ومهما يُقَال عن الأكاديميين، فهم أقرب الكتّاب الغربيين إلى الصواب بحكم التحكم الداخلي وبحكم المزاملة الخارجية و احترام المهنة الذي تفرضها المؤسسات العلميّة.

ثانيا، الثورة في عالم المعلومات جردت حكومات العالم الثالث من السيطرة على الأحداث، والمبادرة البناءة في توجيهها. فعالم المجتمعات العنكبوتية حقيقة مثل باقي الحقائق الملموسة؛ فمن خلال سنتين بعد تأسيس فيسبوك في فبراير عام ٢٠٠٤ انضم إلى عضويتها خمسون مليون شخص، وهذا الحدث يمثل أسرع تجمع إنساني في التاريخ البشري، ومثل فيسبوك في الأهمية هو يوتوب، تويتر، ماي إسبيس My space و إيميل. إنّ السلطة السياسية الفعّالة في هذا العصر الحديث تستوجب التحكم، ولو إلى حدّ ما، على هذه التقنيات. هل تمكنت الخرطوم من التعبير عن منظورها وبلغات عالمية حول هذه القضايا العالقة؟

ويمكن لنا وضع هذه النقطة الأخيرة في إطارها النظري. يذهب الكثيرون من الدارسين إلى أن الانفجار المعلوماتي الإلكتروني أفرز نظرية النظام العالمي (World

(System Theory)، ومفادها أنه يكرّس التقسيم التقليدي للعالم إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الجوهرية وهي التي تنتج الأفكار والخبرات، والمجموعة شبه الجوهرية، والمجموعة القاطنة على المشارف، وأنّ المجموعتين الأخيرتين ليس لهما إلا استهلاك منتجات المجموعة الأولى التي تحتجز رأسمال التقنيّة ووسائل إيصال المعلومات. ويفضل آخرون استخدام نظرية الاستعمار الإلكتروني Electronic Colonialism Theory (ECT) ومعناها أن هذا العالم المعلوماتي هو عبارة عن شبكة عالمية تستعبد كل من يشارك في نظام الحياة المعلوماتي، وأن استيراد هذه الشبكات يعني أيضا الاعتراف بقيمها الدينية والاقتصادية والسياسية.

وعلى كل، فالشبكة العنكبوتية أصبحت جزءا من الحياة في كل نواحيها السياسية والثقافية والاقتصادية؛ والحكومة الراشدة تفترض نوعا من الانسجام المصلحي مع هذه التقنيات. فكما يوصي المفكرون، لا تحاربها، لكن كن جزءا منها. وهذا ما نجح فيه الصينيون والإيرانيون في مواجهتهما مع الغرب، وهذا أيضا ما تحتاج إليها الخرطوم لترميم صورتها المشوهة.



بعض المراجع المذكورة في الكتاب

■ ■ ■

- Alain Cooperman, Washington Post, February 22, 2002.
- Allan Austin, African Muslims in Antebellum America. New York: Gardland Publishing. 1984.
- Bryan Turner «The Erosion of Citizenship.» In British Journal of Sociology. June, 2001: 189.
- Christopher Hitchens, «On the Brink of War: Let's Not Get Too Liberal.» In The Guardian, September 21. & Also in the Nation October 8.
- Cleveland Plain Dealer, January 3, 1999.
- Deborah Scroggins, Emma's War: Love, Betrayal and Death in the Sudan. Harper Perennial, 2004.
- Ellen Mclarney «American Freedom And Islamic Fascism: Ideology in the Hall of Mirrors.» To appear in Theory and Event 14: 1 (March, 2011).
- Emory Tunison, «Mohammad Webb: First American Muslim.» In Arab World. Volume: 1, No. 3.
- Encyclopedia of Cleveland History. Edited by D. Van. Tassed and John Grabowski. Indiana University Press, 1987, p. 39.
- Frah Ternikar, «Tribalism in Muslim America,» Islam in America: Images and Challenges, ed. Pylis Lan Lin (Indianapolis: University of Indianapolis, 1998).
- Ihsan Bagbi et al. The Mosque in America: A National Portrait. Washington, DC: Council on American-Islamic Relations, 2001.
- Jonah Goldberg, «the Goldberg File» In the New Republic, October 1, 2001.
- Karen Leonard, Muslims in the United States: the State of Research. New York: Russell Sage Foundation, 2003.
- Karl Evanzz, The Judas Factor: The Plot to Kill Malcolm X. New York, Thunder's Mouth Press, 1992.

- Keith Richburg, Out of America. New York: Basic Books, 1997 .

- Kristoff, Nicholas, «A Reassessment of How Many Died In the Military Crackdown in Beijing». In The New York Times, (21 June 21, 1989).

- Lawrence Wright, The Looming Tower: Al-Qaeda and the Road to 9/11. New York: Vintage Books, 2007.

- Liisa Malkki, Purity and Exile: Violence, Memory and National Cosmology Among Hutu Refugees In Tanzania. Chicago University Press, 1995 .

- Lisa Spanieman, «Psychosocial Cost of Racism to White Scale.» In Journal of Counseling Psychology: 51 (2), p.249-62.

- Mahmoud Mamdani, «The Politics of Naming: Genocide, Civil War, Insurgency.» In London Review of Book.

- Mahmoud Mamdani, Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War and the Roots of Terror. New York: First Three Leaves Press., 2006.

- Marry Haddad Macron, Arab American and Their Communities of Cleveland. Cleveland State University, 1978, p. 221-238.

- Michael Lemay and Elliott Robert Barkan, editors., U.S. Immigration and Naturalization Laws and Issues: A Documentary History Greenwood Press, 1999.

- Pew Research Center « Muslim American: Middle Class and Mostly Mainstream.» Official Website Publications (May 22, 2007).

- Regula B. Qureshi and Saleem Qureshi, «Pakistani Canadians: the Making of a Muslim Community.» In The Muslim Community in North America. Edited by Earl Waugh et al. The University of Alberta Press, 1983, p. 132.

- Richard Cockett, Sudan: Darfur, Islamism, and the World: The Failure of an African State. Yale University Press, 2010.

- Robert Putnam, Making Democracy Work. Princeton University Press, 1993.

- Robertson's «700 Club» television program with co-host, Lee Webb, on February 21, 2002.

- Ruth Gruber, Rescue: The Exodus of the Ethiopian Jews. Athneum Books, 1987.

- Shelby Steele, White Guilt: How Black And Whites Together Destroyed the Promise of The Civil Rights Era. New York: Harper Collins Publishers, 2006.

- Sherman Jackson, Islam and the Blackamerican. Oxford University Press, 2005.

- Sonsyrea Tate, Little X: Growing Up in the Nation of Islam. New York: Harper Collins Publishers, 1997.

- Steven Barboza, American Jihad: Islam After Malcolm X. New York: Doubleday, 1995.

- Suhail Khan «America's First Muslim President.» In Foreign Policy. August 23, 2010.

- Sulayman Nyang, «Convergence and Divergence in an Emergent Community: A Study of Challenges Facing U.S. Muslims,» Yvonne Z. Haddad, ed., The Muslims of America (New York: Oxford University Press, 1991), 238.

- Sylviane Diouf, Servant of Allah: African Muslims Enslaved in Americas. New York University Press, 1998.

- The American Community Survey of US Census, 2007.

- The Washington Post, January 15, 2008 .

- US Demographic Census, 2006; p. 11-17.

- William Reno, «The Changing Nature of Warfare and the Absence of State-Building in West Africa». In Irregular Armed Forces and Their Role in Politics and State Formation. Edited by Diane Davis et al . New York: Cambridge University Press, 2003.



المؤلف في سطور

■ ■ ■

- الدكتور «امباي بشير لو» من مواليد السنغال. حاصل على بكالوريوس اللغة العربية وآدابها من جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم. وكذلك حصل على ماجستير في كل من الدراسات العربيّة والإفريقيّة من معهد الخرطوم الدولي ومن معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، الخرطوم.

- وكذلك يحمل المؤلف ماجستيرا في التاريخ الأمريكي من جامعة كليفلاند بالولايات المتحدة. والمؤلف كذلك حاصل على دكتوراه في فلسفة الإدارة السياسية من جامعة كليفلاند، بولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكيّة..

- عمل أستاذا في عدة جامعات أمريكية مثل جامعة كليفلاند وجامعة كنت في ولاية أوهايو.

- وهو حاليا أستاذ في جامعة ديوك بالولايات المتحدة.

- له عشرات من الدراسات المنشورة في مجلات علمية وعالمية، و من كتبه المشهورة:

* قضايا اللغة والدّين في الأدب الإفريقي؛ الخرطوم و القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.

* إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا؛ الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية.

Muslims in America: Race, Politics and Community Building.
USA: Amana Publications.
Understanding Muslim Discourse: Language, Tradition and the Message
of Bin Laden. USA: University Press of America

Civil Society-Based Governance in Africa: Theories and Practices;
Khartoum & USA, Society Studies Center
Reforming Higher Education in Africa: the Case of IUA. Khartoum,
International University of Africa Press.



فهرس الكتاب



محتويات الكتاب

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

